

تاريخ أوروبا الحديث
من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى
(١٧٨٩-١٩١٤)

الدكتور

محمد عصفور سلمان

المطبعة المركزية / جامعة ديالى

العراق – ديالى طريق بغداد / بعقوبة القديم



اسم الكتاب: تاريخ أوروبا الحديث (١٧٨٩- ١٩١٤)

المؤلف: الدكتور محمد عصفور سلمان

عدد النسخ: ١٠٠٠

تنفيذ: المطبعة المركزية / جامعة ديالى

سنة الطبع: ٢٠١٤ م

تصميم: أزهري نذير حميد

الايمل: central_printing2008@yahoo.com

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمطبعة المركزية جامعة ديالى
وللمؤلف ويحظر طبع او تصوير او ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً
او مجزأً او تسجيله على اشرطة كاسيت او ادخاله على الحاسوب او
برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد (١٥٠٠) لسنة (٢٠١٠)

الفصل الأول

الثورة الفرنسية وأوروبا ١٧٨٩-١٨١٤

أولاً: أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر

- حرب الوراثة الإسبانية ١٧٠٢-١٨١٤

- حرب الوراثة النمساوية ١٧٠٤-١٧٤٨

- حرب السنوات السبع ١٧٥٦-١٧٦٣

ثانياً: أسباب الثورة الفرنسية

١. العامل السياسي

٢. العامل الاجتماعي

٣. العامل الاقتصادي

٤. العامل الفكري

ثالثاً: قيام الثورة الفرنسية

رابعاً: عهد الإرهاب وحكومة الإدارة ١٧٩٣-١٧٩٩

موقف أوروبا من الثورة الفرنسية ١٧٩٢-١٧٩٩

فرنسا النابليونية حتى معركة لايبزك ١٧٩٩-١٨١٤

الثورة الفرنسية وأوروبا ١٧٨٩ - ١٨١٤

أولاً: أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر*

في أواخر القرن الثامن عشر تغيرت مركز القوة في أوروبا بظهور كل من روسيا وبروسيا ، وبتفوق بريطانيا العظمى بما وراء البحار وبنمو حركة الانقلاب الصناعي فيها حتى أصبحت أكثر القوى الأوربية ثروة واعزها منعة ، وأكبرها أسطولاً رغم فقدانها مستعمراتها الواسعة في أمريكا الشمالية بعد حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦-١٧٨٣) . أما فرنسا فقد خرجت من حروب القرن الثامن عشر اضعف مما كانت عليه في عهد لويس الرابع عشر عصر التفوق الفرنسي (١٦٤٣-١٧١٥) . ولكن ظلت لها المكانة الدولية العليا في حضارة أوروبا ، وفي توجيه السياسة الدولية ، تلك المكانة التي ارتفعت في أعقاب انتصار التحالف الفرنسي مع الثوار في الولايات المتحدة الأمريكية أو تحقيق استقلال هذه الدولة في العالم الجديد .

أما الإمبراطورية النمساوية ، فكانت لا تزال تمثل ذلك التراث الإمبراطوري الذي ملأ العصر الوسيط أحداثاً وضجيجاً . ورغم الهزائم التي منيت بها خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ورغم مظاهر التفكك الواضحة في جسمها استطاعت هذه الإمبراطورية أن تستمر كقوة كبيرة في قلب أوروبا . وكان وضعها الجغرافي والإستراتيجي يفرض عليها باستمرار أن تنظر بعين الحذر إلى أي تفوق تحرزه روسيا في منطقة البلقان على حساب الدولة العثمانية التي بدأت الشيخوخة تدب فيها بوضوح في أواخر القرن الثامن عشر ، وخاصة بعد معاهدة كوجك كينارجي المذلة مع روسيا سنة ١٧٧٤ . فأصبحت ممتلكات الدولة العثمانية المتداعية في البلقان مجالاً للتسابق والتصادم الروسي النمساوي . كما كان على

* للتفاصيل يرجع : ماثيو أندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، ترجمة نور الدين حاطوم ، دمشق ١٩٧٧

الإمبراطورية النمساوية ان تراقب باستمرار تحركات بروسيا السياسية والعسكرية حتى لا تؤخذ على غرة .

إن مثل هذه الظروف كفيلة بان تحمل الإمبراطورية النمساوية أعباء كبيرة وكانت رغم اتساعها تعاني من نقص في الموارد ، وكذلك يرجع إلى التفكك السياسي الداخلي الكبير . فلقد كانت الولايات والدوقيات متعددة جدا ، وكان من المتعذر تجميع هذا الشتات تحت لواء عمل سياسي او عسكري موحد ، كما ان الحكومة النمساوية كانت تجد صعوبة كبيرة ومشقة بالغة في جمع الضرائب من تلك الإمارات والدوقيات العديدة المشاغبة المتنافرة .

فقد كانت الإمبراطورية النمساوية مؤلفة من عدة قوميات فكان أي إصلاح تقوم به الحكومة يرضي جماعة ، ويغضب أخرى ، ومن ثم كان من المتعذر ان ينفذ أصلاح شامل للبلاد .

وعقبة أخرى شديدة كانت تواجه فكرة الإصلاح الشامل ، وهي تناثر ممتلكات الإمبراطورية النمساوية فلها ممتلكات في غرب أوربا على حدود فرنسا ، وهي بلجيكا وكانت منطقة صعبة المراس كثيرة الثورات ، وفي أقصى شرق القارة كانت المجر تعاني تحت الحكم النمساوي ومستعدة للثورة الجامعة عليه . وفي ايطاليا كانت يد الإمبراطورية النمساوية هي العليا فكان هذا التباعد بين الممتلكات وتعدد القوميات ، ونمو بروسيا على جانبها الشمالي الغربي ، ونمو روسيا على جانبها الشرقي كل هذا كان يخلق مواقف معقدة أمام الحكم الإمبراطوري في فيينا وفي اعتقادنا أن موقف الإمبراطورية النمساوية في أواخر القرن الثامن عشر كان أدق موقف سياسي في القارة . فبسبب عدم الثقة والكراهية المتبادلة بين الدول الثلاث ، روسيا وبروسيا والنمسا ، والى جانب مسؤولياتها أما الأوربيين من اجل عمل ضد الوجود العثماني

الإسلامي في البلقان ، كانت هذه الإمبراطورية النمساوية معرضة لان تحارب في عدة جبهات إذا ما تأزم الموقف الدولي وهو عبء باهض التكاليف .

الى جانب هذه الدول الكبرى ، كانت توجد دولة متوسطة القوة في أوربا ، وسعة المستعمرات في ما وراء البحار ، ونعني بذلك الأراضي المنخفضة أو هولندا . ومن هنا كان لها دورها في الصراعات الاستعمارية او كذلك خلال الأزمة الدولية الكبرى في أعقاب الثورة الفرنسية ، وخلال حروب البلقان .

وكانت ايطاليا مجرد تعبير جغرافي ، فيها من الممالك المستقلة واحدة في أقصى الشمال الغربي على الحدود الفرنسية . وهي مملكة سردينيا (بيدمونت) ، وأخرى في أقصى الجنوب وهي مملكة نابولي وهي التي تسيطر على نصف ايطاليا الجنوبي تقريبا وفي ايطاليا جمهوريتان بحريتان مستقلتان كان نجمهما قد أفل وهما جمهورية البندقية في الشمال الشرقي ، وجمهورية جنوه ، منافستها العتيدة ، في الشمال الغربي في ايطاليا . وتوجد في وسط ايطاليا الولايات البابوية والتي تعيش على تراث الماضي وأساليب قديمة . وهنا وهناك تناثرت الدوقيات الايطالية المشهورة مودينيا وبارما وتوسكينا المرتبطة بالإمبراطورية الرومانية المقدسة ، هذا بينما كانت دوقية ميلان الغنية تابعة للإمبراطور النمساوي .

وهناك في شبه القارة الايبيرية كانت توجد دولتان قوميتان هما : اسبانيا والبرتغال وكانتا قد اتحدتا لمدة من الزمن (١٥٨٠-١٦٤٠) ، ثم لم يلبث أن انحل هذا الاتحاد . وكانت كل منهما صاحبة إمبراطور فيما وراء البحار ولكنها إمبراطوريات كانت توشك ان تتحلل عندما تحين الفرصة . ولا شك أن نجاح الثورة الأمريكية ، وظهور الولايات المتحدة كانت ضربة قاصمة ، وجعل أمر استغلال المستعمرات الاسبانية في أمريكا اللاتينية مسالة وقت .

وفي أوروبا بصفة خاصة بدأت حركة فكرية نشطة عرفت باسم " حركة الاستنارة " وهي امتداد لعصر النهضة الأوروبية ولكن على أسس جديدة ، كما كانت لها قدرات أوسع على نشر مفاهيمها (*).

كانت الجامعات قد أصبحت أكثر عددا ، وظهرت أكاديميات على مستويات رفيعة في كل من فرنسا وانكلترا ، وانتشرت الصحف في العواصم الأوروبية وكبريات المدن وظهر العديد من العلماء الذين أسهموا في رقي الإنتاج الفكري والعلمي في وطنهم وفيما وراء حدود وطنهم فلقد أصبحت الأفكار تنتقل من بلد لآخر عن طريق الصحافة والمؤلفات التي أصبحت تطبع بكميات اكبر وتوزع على نطاق واسع . وكانت المواصلات بين الدول الأوروبية قد أصبحت أكثر سهولة من ذي قبل وبشكل خاص في فرنسا .

وخلال القرن الثامن عشر انتشرت النوادي والجمعيات والصالونات التي اجتمع فيها أصحاب الفكر النقدي بغض النظر عن الطبقة التي ينتمي اليها هؤلاء . ففي كثير من الصالونات كانت تلتقي شخصيات من الطبقة الارستقراطية مع أخرى من الطبقة البرجوازية الأمر الذي جعل الأفكار تتناقل بين هاتين الطبقتين . وكانت البرجوازية هي الرابحة لأنها هي التي تحصل على أنصار لها من الطبقة الارستقراطية دون ان تحصل الارستقراطية على تأييد البرجوازيين إلا في حالات نادرة .

وكانت سيدات ورجال هذه الصالونات ، خاصة في فرنسا يجدون الفخر كل الفخر في ان يكون بين المترددين على صالوناتهم احد فلاسفة العصر او كتابه او علمائه . وهؤلاء الفلاسفة والكتاب كانوا من الطبقة البرجوازية . وكانت آراؤهم الناقدة

(*) للتفاصيل عن عصر النهضة يراجع : محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا في عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ١٥٠٠-١٧٨٩ ، بغداد ١٩٨٢

بشدة للطبقة الارستقراطية الفرنسية تثير عليهم الحكومة ، إلا أنها كانت تعجز عن عقابهم في كثير من الأحيان بسبب حماية سيدات ورجالات الصالون لهؤلاء الفلاسفة والكتاب . ولقد اشتهرت (مدام بمبادور) بحماية الفلاسفة الفرنسيين وإعطائهم الفرص الواسعة لكي يتحدثوا بإسهاب عن أفكارهم .

الى جانب هذه الصالونات ، كانت توجد جمعيات سرية ذات أساليب معقدة كل التعقيد ، عند قبول عضو فيها . وكانت تلك الصالونات والنوادي والجمعيات تنتشر أفكار مثيرة للانتباه عن المساواة والإخوة والحرية . ومنها كانت تنطلق دعوات ذات طابع تحرري ، حتى لقد أصبح من مظاهر التقدم حين ذاك ترديد أفكار الحرية والنقد اللاذع الموجه من جانب الفلاسفة والنقاد الى الملكية ورجال الدين والنبلاء . ولقد ظهر حين ذلك مجموعة من فلاسفة الإصلاح السياسي والاجتماعي في فرنسا كان لهم اثر كبير في توجيه الأنظار بقوة إلا أن النظام الملكي وتحكم الارستقراطية في ثروة البلاد أصبح نظاما قديما لا يليق بفرنسا . وعلى رأس هؤلاء الذين سيكون لهم اثر كبير في نشوب الثورة الفرنسية :

١. فولتير ١٦٩٤ - ١٧٦٨

٢. مونتسكيو ١٦٨٩ - ١٧٥٥

٣. جان جاك روسو ١٧١٢ - ١٧٧٨

نستطيع ان نقول انه كانت لفولتير مكان الصدارة بين الفلاسفة والمفكرين الذين أعدوا الشعب الفرنسي لثورته العظمى عام ١٧٨٩ وهذا يرجع الى ان مؤلفاته كانت أوسع انتشارا ولأنه كان يركز على مهاجمة الاكليروس الكاثوليكي ، وكان مجرد مهاجمة هذا الاكليروس كفيل بإثارة انتباه الناس من جميع المستويات خاصة وان فولتير كان

يتمتع بموهبة في الكتابة الساخرة اللاذعة جعلت مؤلفاته تطبع المرة بعد المرة ، الأمر الذي جعل أفكاره تنتشر على مسطح أوسع وعلى عدد اكبر بكثير إذا قيس بانتشار أفكار غيره من الفلاسفة والمفكرين .

ومما ساعد على انتشار أفكار وانتقادات فولتير لنظم الحكم في فرنسا والاكليروس بها انه كان يصيغ في عباراته المثيرة للسخرية أفكارا كان الشعب يبحث عن يستطيع ان ينقلها من مجال الهمس واللفظ الى مجال النقد العلني والأفكار العامة . ولا شك ان من أسباب الإقبال الشديد على كتابات فولتير ، ليس فقط ذلك الأسلوب الساخر الرائع ، او تلك الأفكار التي كانت تبحث عن مؤلف يبرزها ، وإنما أيضا ان القرن الثامن عشر كان قرن يحكم فيه الناس عقولهم أكثر من ان يحكموا تقاليدهم ، وبالتالي فالناس كانوا أكثر قدرة على النقد للنظم القديمة، وأكثر تقبلا للأفكار الجديدة القائمة على أساس الفكر الحديث والعلم الحديث . وهذه الاتجاهات بصفة عامة كانت تتعارض مع نظام الحكم الملكي المطلق ومع الارستقراطية ومع الاكليروس المتشبهت بتقاليده وامتيازاته .

كانت دعوة فولتير الى توحيد القوانين ومساواة الناس جميعهم إزاءها صدى لما كان يعتمل في الصدور ، وطالب فولتير بان يكون الفلاح راضيا كل الرضا عند رفع الضريبة المفروضة عليه ، وهذا لا يتم الا بعدالة توزيع الضرائب . وهذه أفكار جديدة بان تثير انتباه الطبقة الثالثة وتبعث فيها روح التحرك من اجل الحصول على المساواة في الضرائب .

كذلك كانت دعوة فولتير الى إزالة كافة القيود المفروضة على حركة التجارة والضرائب الداخلية المفروضة على تلك التجارة عند العبور من ولاية لأخرى ، كانت

هذه الدعوة ، التي كانت هدفا رئيسا من أهداف البرجوازية ، سببا في ان تنتشر أفكار وانتقادات فولتير لنظام الحكم الملكي والاكليروس في فرنسا .

حقيقية لم يكن فولتير صاحب نظرية سياسية مثل لوك وروسو ، وحقيقة لم يقدم للشعب الفرنسي نظاما للحكم أو للاكليروس يحل محل هذا النظام الذي انتقده شر انتقاد ، الا انه كان صاحب اليد العليا في هدم هذا النظام وتقويض دعائمه . لقد قوض دعائم الارستقراطية ، وهو خلال هذا كان يقوض أيضا الملكية المطلقة التي كانت تستند الى هذه الارستقراطية . وهذا هو اكبر عمل قام به فولتير ، لقد جعل النظام القديم غير قادر على ان يستمر وأصبح الشعب يتطلع الى نظام حكم جديد غير ذلك الذي يسيء الى فرنسا .

وكان من قام بمهمة وضع نظام جديد لفرنسا على حساب ذلك النظام القديم كل من مونتسكيو وجان جاك روسو .

كان النظام القديم يقوم على أساس الملكية المطلقة التي تحكم باسم " الحق الإلهي " . وان الملك هو الحاكم الأعلى المفوض من قبل الله ، ومن ثم فلا بد للشعب أن يحترم الملك ، وان يطيعه وإلا يتمرد عليه . لقد كانت هذه الأفكار التي دعا اليها بوسويه (١٦٢٧-١٧٠٤) ، ملائمة كل الملائمة لعصر لويس الرابع عشر . ولقد ظهرت نظريات أخرى تعارض هذه الأفكار بشدة وتخص بالذكر الفيلسوف الانكليزي لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) حيث انه هو الذي دعا الى تقييد سلطات الملك ، وأعطى الشعب الحق في الثورة إذا تجاوز الملك حدوده ، إنها أفكار ملائمة لبريطانيا التي ثارت على الملكية المستبدة .

انتقلت هذه الأفكار التي نادى بها لوك من انكلترا الى فرنسا ، وكان داعيتها فيها ، ولكن بشكل معدل ، الفيلسوف الكبير مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) صاحب كتاب (روح القوانين) الذي أصدره عام ١٧٤٨ .

كان مونتسكيو ، على خلاف فولتير ، لا يهدم النظام القديم فقط ، وإنما يحاول ان يضع أمام الناس نظاما سيقوم على أساس احترام حرية الفرد ، وعلى أساس تقييد سلطات الحاكم ، وربط عمل الحكومة بمصلحة الشعب ككل لا بمصلحة الملك او الارستقراطية ، وهو خلال بحثه عن النظام الملائم لفرنسا وضع دراسة ممتعة لنظم الحكم الجمهورية الديمقراطية ، والجمهورية الارستقراطية ، والملكية المستبدة ، والملكية المقيدة .

كان مونتسكيو في أول الأمر يميل الى النظام الجمهوري الديمقراطي النيابي الذي تكون فيه السيادة للشعب ، والذي يكون فيه البرلمان انتخابي ولكن في أعقاب زيارة مونتسكيو لانكلترا ومشاهدته عن قرب الحكم الملكي البرلماني الانكليزي أصبح يعتقد ان مثل هذا النظام هو الملائم لفرنسا . كان يريد لفرنسا ملكية دستورية برلمانية انتخابية تحترم حقوق الأفراد والحريات العامة .

لم يكن مونتسكيو ضد نظام الحكم الملكي لمجرد انه يضع على راس الدولة ملك وإنما كان ضده لان هذا الملك مستبد في حكمه وانه يركز السلطات في يد الارستقراطية التي تتحكم في الشعب وفي حرية الأفراد لا أخلاقيا . وانتقد الاكليروس الكاثوليكي ، أي رجال الدين الكاثوليك ، بعنف شديد لأنه كان يضطهد الناس بسبب الخلافات الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت وكان الأجدى بالاكليروس ، من وجهة نظر مونتسكيو ، أن يكون رسول التسامح الديني ونصير الحرية .

وعلى أي حال ، وضع مونتسكيو أمام الشعب الفرنسي نموذج من الحكم كان الشعب يبحث عنه ويريده ، حكم يقوم على الحرية ، وعلى أساس الدستور ، وعلى أساس البرلمان المنتخب ، والملك المقيد السلطات .

لقد هز فولتير كيان النظام القديم ، وها هو مونتسكيو يضع نظاما بديلا لذلك النظام القديم . لقد خطا مونتسكيو خطوة أكثر تقدمية ، اذ دعا الى نظام الحكم الملكي الدستوري النيابي .

اما ثالث الفلاسفة الكبار قبيل الثورة الفرنسية هو جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، الذي طالب بان يكون الحكم للشعب ، والذي عد بحق " أبو الديمقراطية " ، ولروسو ثلاثة مؤلفات هي : الاعترافات ؛ تربية إميل (او أميل) ؛ العقد الاجتماعي Contral Social .

والكتاب الأخير هو الذي أعطى لروسو هذا الصيت الذائع في مختلف أرجاء العالم . ولكن ليس معنى هذا ان فكرة العقد الاجتماعي من ابتداع روسو بل سبقه كثيرون قبله ، ولكن قيمة روسو و (عقده الاجتماعي) انه صدر في الوقت الذي كانت فيه التيارات السياسية تدفع الشعب الفرنسي الى الاقتناع به والمطالبة بحقوق الشعب .

كان جان جاك روسو فيلسوفا تأمليا ، له نظراته في المجتمع وفي الحياة ، وفي التعليم . وهو ليس بقانوني ، ومن ثم فكتابه وفلسفته السياسية تستند الى التصور والآمال أكثر من أن تكون قائمة على أساس البحث والتحليل والمقارنة ، ومن هنا جانب الخيال في العقد الاجتماعي واضحا .

ونظرية " العقد الاجتماعي " تهدم ، الى حد كبير ، النظريات السياسية السابقة عليه . ولقد سبق الإشارة الى لوك ، وكان من بين المبادئ التي نادى بها ان الشعب هو الذي يفوض السلطة للحاكم بشروط معينة ، وان الشعب له الحق في سحب ذلك التفويض واضعا وبذلك مبدأ حق الشعب في الثورة على حاكمه اذا ما اخل الملك بالشروط المتعاقد عليها بين الشعب والحاكم .

أما روسو فقد ذهب الى ما هو ابعد من ذلك . فهو يرى ان الأفراد الذين يكونون مجتمعا إنسانيا يفعلون بمقتضى عقد اجتماعي فيما بينهم ، ويجدون انه لكي تستقر الأمور في مجتمعهم يجب ان تكون هناك سلطة عامة او إرادة عامة يخضعون لها جميعا ويساهمون فيها على قدم المساواة ، ومن هنا ظهرت الدولة على أساس العقد الاجتماعي الذي ابرمه أفراد المجتمع . والحاكم هنا يحكم بصفته وكيل عن الأمة وعليه ان يلتزم بما تريد الأمة ، وإذا انحرف عن ذلك عزل عن منصبه ومن ثم فروسو ينكر ان يكون هناك حاكم يستمد سلطاته من مصدر غير الأمة ويرى ان كل حاكم لا يستند الى الشعب في حكمه يعد حاكما غير شرعي . وهو لا يشير الى أي أمير في كتابه وإنما يتكلم عن الحاكم الذي هو بمثابة الوكيل عن الشعب . وحين تكلم روسو عن موقف أفراد المجتمع عندما تعاقدوا فيما بينهم على إنشاء نظام سياسي لم يشر لا من قريب او من بعيد عن الطبقات المميزة الارستقراطية او غير الارستقراطية ، وإنما كان الجميع متساوون في هذا " العقد الاجتماعي " .

ولكن هل كان روسو ثوريا ؟ يهدف الى إسقاط الملكية ، وإعلان النظام الجمهوري مكانها ؟

الواقع ان روسو كان دائما يحذر من الانقلابات والثورات ، بل انه اصدر كتاب في ١٧٦٢ ، ولم تقع الثورة الفرنسية الا في ١٧٨٩ أي بعد حوالي ربع قرن من إصداره . ومرت تلك المدة الطويلة نسبيا دون ان تتحرك الأمة الفرنسية وهذا يرجع الى حد ما الى ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لم تكن قد تهيأت بعد لتفجير الثورة ، وكانت هذه الظروف خلال تلك المدة تتهيأ لتقوية الاتجاهات السياسية نحو حرية الفرد والمساواة المطلقة بين أفراد المجتمع ، وحق الشعب في ان يختار الوكلاء عنه والمسئولين عن إدارة شؤون البلاد دون التقيد بنظام ملكي معين .

ان قيمة روسو هي انه حطم نظريا النظام القديم ، ورفع من شأن الفرد ، وجعل المساواة أساس المجتمع . ولهذا كان في نظر رجالات الثورة الفرنسية بينها والداعي اليها . ولكن الحقيقة التي يجب ان نؤكد عليها ان الظروف العامة ، والتي أصبحت عليها الملكية والبلاط والوزراء وطبقات الأمة المختلفة والمؤسسات الحكومية والتمثيلية والظروف الاقتصادية هي المسؤولة عن نشوب الثورة الفرنسية ، وليست أفكار روسو ومونتسكيو وفولتير وحدها .

فضلا عن تلك التطورات فقد شهدت القارة الأوروبية في القرن الثامن عشر عددا من الحروب كانت فرنسا طرفا فيها مما اثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية لفرنسا ودول أوروبا الأخرى .

- حرب الوراثة الاسبانية (١٧٠٢-١٧١٣)

تولى عرش اسبانيا في العام ١٦٦٥ الملك الضعيف (شارل الثاني) (١٦٦٥-١٧٠٠) وكان اغلب المعنيين بأمر السلطة آنذاك يتوقعون نهايته في أي لحظة ، ولما لم يكن له ولد يرثه العرش فان الطامعين في العرش الاسباني قد تعددوا ، وكان شارل الثاني يحكم إمبراطورية تشمل مع اسبانيا جزيرة سردينيا وبلجيكا

وصقلية ونابولي فضلا عن مستعمرات أخرى في أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية ،
وعدة جزر في خليج المكسيك والبحر الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الأطلسي .

وبسبب عدم وجود وريث للملك الاسباني من عائلته فان المطالبون بالعرش
الاسباني كانوا من خارج اسبانيا وهم ملك فرنسا لويس الرابع عشر (١٦٤٣-١٧١٥)
(وكان هذا زوج شقيقة ملك اسبانيا ، في حين أعلن الإمبراطور ليوبولد الأول
إمبراطور النمسا حقه في العرش الاسباني لكونه زوجا لإحدى شقيقات الملك
الاسباني أيضا .

كان عدم البت في موضوع وراثة العرش الاسباني قد اقلق الدول الأوربية الغربية
ورفع بعضها الى عقد اتفاقات سرية مع البعض الآخر، فقد وجدت بريطانيا وهولندا
ان فرنسا ستشكل خطرا كبيرا على التوازن الدولي اذا انتقل عرش اسبانيا اليها ، كما
ان انتقال ممتلكات اسبانيا الى فرنسا التي أصبحت آنذاك دولة بحرية متميزة ،
سيؤدي الى تهديد المصالح الاستعمارية للدولتين بريطانيا وهولندا والى طموحاتهما
في السيطرة على هذه المناطق . لهذا قامت الدولتان بنشاط سياسي واسع انتهى
بتوقيع اتفاقية لاهاي عام ١٦٩٨ بين بريطانيا وهولندا وفرنسا ، قبلت بموجبه الأخيرة
، وعلى مضمون ان يرث عرش اسبانيا أمير بافاريا مقابل تعويضات جيدة لفرنسا .
ولكن وفاة الأمير البافاري المفاجئة في السنة التالية أدى الى إثارة المشكلة مرة ثانية
والاتفاق من جديد على صيغة أخرى وجديدة لمن ستولى عرش اسبانيا بعد وفاة
الأمير البافاري .

أثارت أخبار المساومات والنزاع على العرش الاسباني الملك الاسباني شارل
الثاني الذي كان حريصا على وحدة أراضي اسبانيا ومستعمراتها في أوروبا وبقية
أنحاء العالم . لذلك ، كتب وصيته بان يصبح حفيد لويس الرابع عشر وريثا لعرش

اسبانيا ، مما أثار المشكلة من جديد لان ذلك يعني امتداد النفوذ الفرنسي الى حدود هولندة وتهديد مستعمرات بريطانيا ، لهذا قادت الأخيرة حملة تعبئة ضد لويس الرابع عشر ، ونجحت في إقامة (التحالف الأعظم) الذي ضم بريطانيا وهولندة والنمسا ثم انضمت إليه فيما بعد ، البرتغال وبروسيا وسافوي الايطالية .

أدت هذه التحالفات ، مع وصية ملك اسبانيا بالعرش لحفيد لويس الرابع عشر الى قيام الحرب بين الأطراف المتنازعة ففي آذار ١٧٠٢ بدأت الحرب فكانت حربا طويلة وشاقة على فرنسا استمرت حتى عام ١٧١٣ . وكان على الأطراف المتحاربة ان تدافع عن نفسها وعن مستعمراتها ، وقد توزعت ساحات المعارك بين ايطاليا والأراضي المنخفضة وألمانيا وأمريكا . ،

حقق الحلف الأعظم انتصارات عديدة على فرنسا بعد ان كانت قد حققت الأخيرة بعض الانتصارات في السنتين الأوليتين من الحرب حتى بدأت تعاني من أزمة مالية حادة واستولى البريطانيون على منطقة جبل طارق ، في حين احتل النمساويون بالتعاون مع البرتغال مدينة برشلونة .

لقد دفعت الهزائم العسكرية والظروف الاقتصادية السيئة لفرنسا ، الملك لويس الرابع عشر الى البحث عن السلام مع أعدائه ، كما حدثت ظروف أدت الى تفكك الحلف الأعظم أبرزها وفاة إمبراطور النمسا عام ١٧١١ ، وانسحاب بريطانيا من الحلف عام ١٧١٢ مما عجل بعقد الصلح بين الأطراف المتحاربة ، وانتهى أخيرا بتوقيع معاهدة اترخت عام ١٧١٣ والتي أعادت توزيع المستعمرات الأوربية بالشكل الآتي :

١. تنازلت اسبانيا لبريطانيا عن جبل طارق فضلا عن بعض الامتيازات التجارية في أمريكا الجنوبية ، كذلك تنازلت فرنسا الى بريطانيا عن بعض الجزر وخليج هدرن المؤدي الى المستعمرات الفرنسية في كندا .

٢. اعترف الجميع بـ فيليب الخامس ، حفيد لويس الرابع عشر ، ملكا على اسبانيا ومستعمراتها في أمريكا الجنوبية مع تنازله عن حقوقه في العرش الفرنسي لكي لا يجمع بينهما ويشكل قوة كبيرة فيما بعد يمكن ان يهدد الأقطار الأوروبية الأخرى .

٣. أصبحت الأراضي المنخفضة الاسبانية (بلجيكا) وأراضي نابولي وميلانو وسردينيا تحت سيطرة الإمبراطورية النمساوية . بمعنى ان النمسا سيطرت على مناطق مهمة من ايطاليا .

٤. توسعت أراضي بروسيا واعترف بها مملكة مستقلة تحت عرش آل هوهنزلرن مما ساعدها على أن تظهر كقوة ضاربة في أوربا لاحقا .

نلاحظ من خلال بنود معاهدة اترخت ان فرنسا قد خرجت بعد انتهاء حرب الوراثة الاسبانية منهكة القوى ؛ فضلا عن تخليها عن كثير من طموحات ملكها من إقامة إمبراطورية واسعة ، من جانب آخر خرجت بريطانيا من الحرب دولة عظمى ، وكان لاستيلائها على جبل طارق الأثر في جعلها اكبر قوة بحرية في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي .

- حرب الوراثة النمساوية (١٧٤٠-١٧٤٨)

ارتبطت قضية الوراثة النمساوية بسبب عدم وجود وريث ذكر يخلف الإمبراطور النمساوي شارل السادس ، الذي كان يريد الحفاظ على وحدة أراضي

بلاده وعرش الإمبراطورية ، لذلك اصدر أمر إمبراطوري أعلن فيه بان تخلفه على العرش ابنته الكبرى بدلا من أي وريث ذكر من أقربائه .

دفع هذا الأمر الذين حرموا من العرش النمساوي الى التآمر مع أعداء الإمبراطورية النمساوية لتحقيق مطامحهم في العرش . ومنهم اسبانيا التي كانت طامعة في ممتلكات النمسا في الأراضي الايطالية ، وفرنسا التي كانت تريد السيطرة على بلجيكا ، وبروسيا التي كانت تخطط للاستيلاء على سيليزيا وبسبب هذه الأوطماع الخارجية والأعداء في داخل النمسا وتضارب المصالح فقد اندلعت الحرب عام ١٧٤٠ بعد وفاة الإمبراطور النمساوي بشهرين فاجتاحت الجيوش البروسية منطقة سيليزيا وكانت بداية لما يسمى بحرب الوراثة النمساوية

وبعد إعلان الحرب انقسمت أوروبا الى معسكرين . فقد قدمت بريطانيا العون الى النمسا للوقوف بوجه طموحات فرنسا للسيطرة على براغ ، كما دخلت روسيا القيصرية الحرب الى جانب بريطانيا والنمسا مما جعل تحقيق الانتصار لأي من المعسكرين حالة صعبة . ولذلك وجدت القوى المتصارعة إنها لا تستطيع تغيير الخارطة الأوربية تغييرا جوهريا اذا لم يحرز أي من الأطراف المتحاربة نصرا حاسما يرغم الطرف الآخر على الخضوع لشروطه ، ولهذا اتجهت الدول المتحاربة الى إنهاء القتال وعقد صلح اكس لاشابيل في تشرين الأول ١٧٤٨ اعترف فيه ملك فرنسا لويس الخامس عشر (١٧١٥-١٧٧٤) وملك اسبانيا بزواج إمبراطورة النمسا إمبراطور على النمسا بعد تنازلها عن العرش لتقطع الطريق أمام الطامعين في عرشها ، فكانت نهاية لحرب الوراثة النمساوية .

- حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)

كان صلح اكس لاشابيل هدنة مؤقتة بالنسبة لدول أوروبا الغربية فقد كانت كل دولة تطمح في السيطرة على مناطق جديدة في أوروبا او في مناطق أخرى مهمة من العالم . فكانت فرنسا وبريطانيا في صراع مستمر لغرض سيطرتها على المستعمرات فيما وراء البحار ، أما بروسيا فكانت تسيطر على مقاطعة سيليزيا التابعة للنمسا .

هذه الأمور جعلت كل دولة أوربية تبحث عن حليف دائم لها فبرز ما سمي "حركة التحالفات الأوربية " فتحقق تقارب نمساوي فرنسي ، ولقد جعل هذا التقارب ملك بروسيا فريدريك الثاني (١٧٤٠-١٧٨٤) يشعر بالخطر من ذلك التقارب ، فأسرع بالتحالف مع بريطانيا ووقع الجانبان اتفاق في كانون الثاني ١٧٥٦ ، تقرر فيه دفاع احدهما عن الأخرى ، في حين وقعت النمسا وفرنسا في أيار من العام نفسه حلف فرساي ، انضمت إليه روسيا القيصرية بسبب عداة الأخيرة لبروسيا .

وهكذا انقسمت أوروبا الى معسكرين ضم الأول روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية وفرنسا ، أما المعسكر الثاني فقد ضم بروسيا وبريطانيا وبذلك أصبحت تلك الدول في حالة إنذار دائم واحتمال وقوع الحرب في أي لحظة وفعلا اندلعت نيران الحرب في آب ١٧٥٦ عندما هاجمت القوات البروسية القوات النمساوية قبل ان تكمل الأخيرة استعداداتها للحرب ، وتمكنت القوات البروسية من احتلال سكسونيا .

أدى الهجوم البروسي على النمسا الى إرسال تعزيزات وإمدادات روسية وفرنسية الى القوات النمساوية ، وزاد في قوة التحالف الانضمام السويدي الى التحالف الفرنسي - الروسي - النمساوي بسبب خشية السويد من سياسة بروسيا التوسعية في منطقة البلطيق .

حققت القوات البروسية بعض الانتصارات في أول الحرب بسبب عدم استعدادات القوات النمساوية وبعد وصول التعزيزات من حلفائها أخذت الهزائم تتوالى على الجيش البروسي وبدا ذلك واضحا خلال سنتي ١٧٥٩ - ١٧٦٠ ، وأصبح الجيش البروسي غير قادر على الاستمرار في مواجهة قوات التحالف الأخرى رغم المساعدات العسكرية البريطانية .

وخلال سني الحرب أدى الحظ دوره لصالح بروسيا ، فقد ظهرت التناقضات السياسية بين التحالف المضاد لها (فرنسا والنمسا وروسيا والسويد) ، ذلك ان احتلال القوات الروسية البروسية الشرقية قد افزع حلفاء النمسا الآخرين ، كما ان فرنسا التي تحملت القسم الأكبر من نفقات الحرب بدأت تدرك إنها تورطت في حرب لا تحقق لها مكاسب جيدة ، ثم أدى القدر دوره مرة أخرى لصالح بروسيا عندما توفيت قيصرة روسيا اليزابيث (١٧٤١-١٧٦٢) وخلفها على العرش بطرس الثالث صديق ملك بروسيا والذي بادر حال تسلمه العرش الى سحب القوات الروسية من منطقة بروسيا الشرقية وعقد الصلح معها ثم انسحبت السويد في العام نفسه أمام هذه التطورات لم يعد باستطاعة النمسا تحقيق نصر أكيد ، واستعادت سيليزيا من بروسيا فاتجهت الى التفاهم والمصالحة مع فريدريك الثاني ملك بروسيا وعقد صلح عام ١٧٦٣ الذي ضمن بقاء بروسيا دولة أوربية قوية وكبيرة . أما فرنسا واسبانيا والبرتغال فقد عقدت في العام نفسه صلح باريس مع بريطانيا وأكد الصلح تفوق بريطانيا في مجال السيادة على البحار وتنازلت فرنسا بموجب الصلح عن مستعمراتها في كندا وعن كل الأراضي الواقعة غرب نهر المسيسيبي الممتدة من البحيرات الكبرى حتى خليج المكسيك .

كان لتلك الحروب انعكاساتها على الأوضاع السياسية لدول غرب أوروبا بشكل خاص ، واستمر التنافس والصراع بين تلك الدول للحصول على أراضي جديدة . وقد أدت المصالح والأطماع التوسعية دورها في أحداث تغيرات على الأوضاع العامة في أوروبا والعالم الجديد . منها مثلا نشوب حرب الاستقلال الأمريكية والإعلان عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أنهكت تلك الحروب لاسيما حرب السبع سنوات الخزينة الفرنسية وأفقدتها الكثير من مستعمراتها مما مهد ذلك لقيام الثورة الفرنسية .

ثانيا :أسباب الثورة الفرنسية

تعد الثورة الفرنسية التي حدثت سنة ١٧٨٩ حدثا مهما في تاريخ فرنسا وأوروبا بل والعالم ، لأنها واحدة من الثورات العالمية الكبرى التي جاءت بمفاهيم جديدة للعصر الحديث . فهي تمثل تحولا أساسيا واستثنائيا كان له أثره في المبادئ والنظم السياسية والاقتصادية والتقاليد الاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك ، وما صاحب ذلك من مشاكل وانقلابات وحروب ونتائج استمرت لمدة طويلة بعد قيام الثورة .

ان هذه الثورة لم تكن حدثا فجائيا أو عرضيا قدر له ان يغير مجرى التاريخ في أوروبا ، وإنما جاءت نتيجة عوامل متعددة عميقة الجذور تفاعلت فيما بينها لتفجر المجتمع الفرنسي ضد نظام الحكم القائم وما افرزه من تخلف وظلم وجوع في فرنسا وفيما يأتي أسباب الثورة :-

١.العامل السياسي:

اتسم نظام الحكم في فرنسا منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر عصر لويس الرابع عشر ، بسيادة الحكم الملكي المطلق المستند الى نظرية الحق الإلهي في الحكم والتي تتلخص في ان الملك الفرنسي يستمد سلطته من الله لذلك لا يحق

لأحد مراقبته او محاسبته وإنما يجب على الجميع طاعته ، ولعل عبارة لويس الرابع عشر " الدولة أنا " تمثل لنا ذلك خير تمثيل وقد تمسك الملوك الذين جاءوا من بعد لويس الرابع عشر بهذا النظام وكان آخرهم لويس السادس عشر (١٧٧٤-١٧٩١) الذي أنهت الثورة الفرنسية حكمه الملكي المطلق .

لقد منح الحكم المطلق للملك صلاحيات غير محدودة ، فهو الذي يصدر القوانين ويعلن الحرب والسلم ، وهو فوق كل القوانين . فالاستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في تقاليد السياسة الفرنسية ، ولم تكن هناك مؤسسات برلمانية تستطيع ان تحد من سلطات الملك او تراقب أعماله عدا محكمة باريس التي يطلق عليها بعض المؤرخين اسم " برلمان باريس " او " البرلمان " لقد كانت هذه المؤسسة مسؤولة عن تسجيل القوانين التي يصدرها الملك ولا تعد شرعية الا اذا سجلت فيها ، وكان الهدف من إنشائها إيجاد حماية للمواطنين من إمكانية صدور قوانين ظالمة بحقهم ، لكن أهمية هذه المؤسسة قد تلاشت في المدة الواقعة بين (١٦١٠-١٧٧٤) ، ولم تستعيد مكانتها الا في زمن لويس السادس عشر عندما ضعفت الملكية حيث أصبحت هناك مناقشات ودراسات تسبق تسجيل القوانين مما ساعد على كشف مساوئ تلك النظم والقوانين . ولما كانت هذه المناقشات علنية فقد كان لها أثرها في إيقاظ مشاعر أبناء الطبقة العامة تجاه التعسف والظلم .

لقد تجلت مساوئ الحكم المطلق في أشكال مختلفة ومنها الرسائل المختومة التي كان لويس السادس عشر يستصدرها للانتقام من منتقدي الحكومة والإيقاع باعداءه الشخصيين او إقحام البلاد بحروب لا فائدة منها سوى إشباع رغبة الملك او إيفاء بتعهد أخذه على نفسه . أما رجال البلاط وحاشية الملك فقد كان عددهم في السنة التي قامت بها الثورة ثمانية عشر ألفا شخصا يتقاضون مرتبات عالية دون ان

يكون لأكثرهم عمل يؤديه ، ناهيك عن المبالغ الضخمة التي كانت تصرف لحفلات القصور والفضائح المدوية التي كانت تتردد في صالونات باريس

كانت نظم الحكم المحلية والإدارة مرتبكة وعلى درجة كبيرة من التخلف اذ كان لكل مقاطعة فرنسية قوانين خاصة بها بما فيها المقاييس والمكاييل والضرائب وكانت الرسوم الجمركية تفرض عن البضائع عند الانتقال من مقاطعة الى أخرى مما كان يعرقل الى حد كبير تطور البلاد التجاري ويحول دون قيام وحدة اقتصادية في البلاد . ومما زاد من مساوئ الإدارة المحلية ان كل منطقة كانت تحكم من قبل موظف يدعى وكيل الملك له صلاحيات واسعة للغاية كان يستغلها في جمع الضرائب مما جعله مكروه من قبل الفلاحين وبقية أبناء الإقليم الذي يحكمه ، أما القضاء فقد كان بعيدا عن العدالة ، فالقاضي يشتري منصبه أو يحرص على أن يرثه أبناؤه في هذا المنصب ، فأصبحت معظم المناصب القضائية وراثية لا تعتمد على الكفاءة والمقدرة .

اجمع مؤرخو فرنسا والثورة الفرنسية ، تقريبا ، على ان لويس السادس عشر كان شخصية جيدة الا انه كان ضعيفا ومتريدا تتحكم به زوجته ماري أنطوانيت وبعض أعوانه المقربين ، فكان عليه ان يتحمل وزر تجاوزاتهم واستغلالهم لمواقعهم ، اما زوجته ماري أنطوانيت النمساوية الأصل فكانت متكبرة تتدخل في شؤون السياسة ومؤامرات تعيين وعزل الوزراء وتوجيه شؤون البلاد ، وكانت الإشاعات عن تبذيرها وشراءها أغلى القصور بينما كان الشعب يعاني من آثار المجاعة التي وقعت للمدة (١٧٨٧-١٧٨٨) تثير السخط لدى العامة من الناس الذين زاد من كراهيتهم لها كونها نمساوية الأصل ، حيث كان الفرنسيون يكرهون النمسا بشدة اعتقادا منهم إنها هي المسؤولة عن معظم الكوارث العسكرية التي تورطت فيها فرنسا خلال القرن

الثامن عشر . ولقد وصف المؤرخ البريطاني هربرت فيشر ، ماري أنطوانيت بأنها في نظر الجماهير رمزا بغیضا لتحالف مقیت ، وفي نظر الساسة مصدر كل طیش يحدث في البلاط ، ومركز مقاومة لسیاسة التوفیر والتجديد التي يطالبون بتنفيذها . ولم يجدها جمالها نفعا ، فقد كانت ذات كبرياء ، فلم تحاول ان تصفح عن عدو، او ان تسعى لاستمالة خصم .

٢: العامل الاجتماعي

المقصود بالعامل الاجتماعي هو نظام الطبقات الذي كان المجتمع الفرنسي مقسما على أساسه ، حيث كان يتألف من ثلاث طبقات :-

الطبقة الأولى : هي طبقة النبلاء او الأشراف ، والثانية طبقة رجال الدين (الكليروس) ، والثالثة هي الطبقة العامة التي تشمل الفلاحين والبرجوازية الصغيرة التي كانت مناوئة لطبقة أصحاب الامتيازات من النبلاء ورجال الدين لتصادم مصالحها معهم .

ورثت فرنسا طبقة النبلاء والتي تسمى أحيانا بالارستقراطية الإقطاعية من عصر الإقطاع ، الا إنها أصبحت لا تمتلك السلطة بعد قيام الحكم الملكي المطلق حيث قام الوزير ريشيليو بتجريدهم من نفوذهم السياسي ليخضعوا لسلطة الملك، وليصبحوا مجرد مظهر من مظاهر عظمة البلاط المتميزة . ان فقدان النبلاء لنفوذهم السياسي لم يحرمهم من الامتيازات الأخرى التي ورثوها عن أسلافهم سادة الاقطاعات في العصر الوسيط والتي لم تعد تتلاءم مع الواقع الفرنسي الجديد ، فقد كانوا يملكون معظم الأراضي الزراعية الفرنسية ويستثمرونها بواسطة فلاحين معدمين ، كما ورثوا حقوق وامتيازات هي من بقايا النظام الإقطاعي مثل الأجرور التي يتقاضاها النبيل من أتباعه مقابل إرغامهم على استعمال طاحونته ومعصرته وفرنه ،

وحق الصيد في مزارع الأهالي وفرض ضرائب معينة على العاملين في أراضيهم ،
واستخدام إبتاعهم أياما معينة من السنة دون مقابل كأيام الحرثة والحصاد ، فضلا
عن إعفائهم من الضرائب واستثنائهم بالمناصب العليا في الجيش والإدارة .

ولم يكن كل النبلاء يملكون أراضي زراعية واسعة بل كان بعضهم لا يمتلك
حتى أرضا ، وكان هؤلاء يعيشون على الأرزاق والهبات التي يصدرها الملك لهم لقد
أصبحت صفة البطالة عند النبلاء ظاهرة سائدة في المدن وخاصة في العاصمة
باريس التي شهدت مفاسدهم التي كانوا يقومون بها تحت حماية ألقابهم وعلاقاتهم
بالبلاط . لقد أصبح نبلاء القصر متورطين بالديون والفضائح العديدة التي كانت
حديث الناس ، فكانوا يجمعون الضرائب العديدة غير المبررة من الفلاحين الفقراء
وأصبحت طبقة النبلاء مفككة وضعيفة بعضها ثري والآخر فقير بينما اقترب آخرون
من البرجوازية ولهذا فان بعض النبلاء قد انضم الى الثورة عند قيامها .

أما رجال الدين فقد كانوا لا يدفعون الضرائب عن أراضي الكنيسة التي كانت
تبلغ خمس أراضي فرنسا عدا ما يقدمونه من الهدايا والتبرعات للملك بين حين وآخر
علاوة على ذلك فقد كانوا يفرضون الضرائب ورسوم على الشعب مثل رسوم الزكاة
والزواج وضريبة العشر التي كانت تجبى من الفرنسيين والتي بلغت حصيلتها في
أواخر القرن الثامن عشر مائتي مليون فرنك ذهب ، فضلا عن الامتيازات السياسية
والقضائية التي كان يتمتع بها كبار رجال الدين وكانوا يعيشون حياة إسراف وترف
ومجون مما افقدهم مكانتهم وسمعتهم بين الناس .

ولقد كان لهذا العامل أثره في ان يقف العديد من رجال الدين الصغار مع الثورة
لان هؤلاء لم يكونوا يتمتعون مثل رؤسائهم بل كانوا يحملونهم على القيام بواجبات

دينية نيابة عنهم لقاء أجور زهيدة لا تتناسب مع ثرائهم الفاحش الذي أثار مشاعر المثقفين وسبب الكثير من الآلام للفلاحين .

تأتي الطبقة العامة بالمرتبة الثالثة في سلم طبقات المجتمع الفرنسي رغم ان عددها كان خمس وعشرين مليون نسمة عند قيام الثورة ، بينما كان عدد أفراد الطبقتين الاخرتين قد تجاوز المليون نسمة. ولقد كانت هذه الطبقة التي شكلت الأغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي محرومة من كافة الامتيازات وتقع عليها أعباء الضرائب وأعمال السخرة وإرسال أبنائها الى الحرب عن اندلاعها . ولقد أفرزت هذه الطبقة فئة قليلة من أفرادها كان لها دور رئيس في الاقتصاد والتعليم عرفت باسم البرجوازية وتعود هذه الى المدة الأخيرة من عصر الإقطاع حين بدا بعض الاقنان يتحرر من نفوذ السادة ويمتلك أرضا يمارس تجارة او صناعة فظهر بين أبنائهم مثقفون ومتعلمون في الطب والهندسة والقانون والفلسفة ، فكان لها دور في قيادة العامة من الناس ضد الحكم المطلق .

٣- العامل الاقتصادي:-

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي أدت دورا مهما في تأجيج الثورة الفرنسية . فعلى مستوى الدولة كانت الخزينة العامة تعاني من عجز كبير في مواردها ومدخولاتها منذ أيام لويس الرابع عشر بسبب حروبه المزمنة ، ثم زاد من تفاقم الوضع سوءا تمويل فرنسا الحرب الاستقلالية الأمريكية ، ناهيك عن إسراف البلاط والبذخ والامتيازات . ان أسباب هذا العجز لا تعود في حقيقتها الى تدهور في اقتصاديات البلاد ، فقد كانت الزراعة والصناعة مزدهرتين كما كانت التجارة نشطة للغاية ، بل كانت تعود الى عجز الدولة في موازنة مواردها مع مصاريفها ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى عدم دفع الفئات الغنية للضرائب بسبب امتيازاتها الموروثة عن

الإقطاع ، وبنظرة سريعة الى موجودات الخزينة العامة للسنة التي سبقت قيام الثورة نجد ان مصاريف الدولة كانت ستمائة وتسعة وعشرين مليون فرنك فرنسي ، بينما كانت الإيرادات تزيد قليلا على خمسمائة وثلاثة مليون فرنك فرنسي فقط ، أي بعجز مقداره مائة وستة وعشرين مليون فرنك ، وهو ما يعادل ٢٠% من الميزانية العامة . من جانب آخر كانت مخصصات التعليم والجامعات والخدمات العامة تساوي ٢% فقط من مجموع الميزانية العامة ، بينما يذهب أكثر من نصف موجودات الميزانية الى المرابين لتسديد ديون السنوات السابقة و ٢٦% للجيش والبحرية يأخذ منها ١٢ ألف ضابط من أبناء النبلاء والإشراف ستة وأربعين مليون فرنك بشكل مرتبات مصاريف ، اما مصاريف لويس السادس عشر وحاشيته فقد بلغت ٦% من الخزينة العامة .

حاول لويس السادس عشر إصلاح وضع الخزينة المتدهور فعين خبراء ماليين لمعالجة الأزمة المالية ومنهم تركو ، ونيكر وأخيرا كالون . وقد فشل الثلاثة في مهمتهم ، فالأول كان عليه ان يفهم ان الإصلاح المنشود لفرنسا لن يأتي من أعلى وان عليه ان يبحث عنه في جهة أخرى ، اما الثاني فرغم حب الفرنسيين له لدفعه نفقات حرب الاستقلال الأمريكية ، الا انه أصبح غير مرغوب فيه حالما شرع بإنشاء مجالس محلية تحل محل مندوبي الملك في الأقاليم فعزل من منصبه ، ومنذ ذلك الحين غطت مشكلة الميزانية على سائر المشاكل الداخلية للبلاد . اما كالون فقد رأى ان لامناص من إصلاح الوضع المالي الا بفرض الضرائب على طبقتي الأشراف ورجال الدين لسد العجز في الميزانية العامة الذي تقاوم بشكل كبير وقد جاء في برنامج كالون الإصلاحية انه يجب فرض الضريبة على الأرض وليس على الفرد وبذلك يلغى التمييز بين الطبقات في فرض الضريبة . كما دعى الى رفع الحواجز الكمركية الداخلية بين الولايات ، ولا تفرض الضرائب الكمركية الا على البضائع

الواردة من الخارج الى فرنسا مما يجعل السوق الفرنسية مفتوحة أمام المواطن الفرنسي فتزيد حركة التجارة وحجمها وبالتالي ينمو الإنتاج . فضلا عن ذلك ، فقد أوصى كالون في برنامجه بتخفيف ضريبة رأس المال وضريبة الملح عن الطبقة الثالثة تمهيدا لتوحيد الضرائب وفرضها على الجميع بغض النظر عن الفوارق الطبقة ، وكذلك إلغاء الضريبة على الإيراد .

دعا كالون سنة ١٧٨٧ مجلس الأعيان الذي ضم الأشراف ورجال الدين وشرح أمامهم أوضاع فرنسا المتردية ، وعرض عليهم برنامجه لكنهم لم يستجيبوا لندائه ، الا ان التقرير الذي قرأه كالون أمام المجلس نشر على الفرنسيين فكشف لهم بشاعة الأوضاع المالية وأسبابها ، لقد كانت الضرائب فادحة وثقيلة على الطبقة العامة لوحدها مثل ضريبة العقار وضريبة المشروبات وضريبة الملح البغيضة على الفرنسيين . اما طبقتا النبلاء ورجال الدين فلا ضرائب عليهما .

الى جانب تدهور حالة الخزينة فان الأسعار ارتفعت خلال الخمسين سنة التي سبقت الثورة بنسبة ٦٥% ، بينما لم تطرأ زيادة على الأجور بأكثر من ٢٢% . وقد تصاعدت الأزمة الاقتصادية مع نسبة المجاعة في عام ١٧٨٨ ، اذ عم القحط فرنسا وعز رغيف الخبر وارتفع سعره ، ولم يعد بمقدور الطبقة العامة الحصول عليه بينما كان التجار يصدرون القمح الى بريطانيا سعيا وراء الربح بموجب المعاهدة الاقتصادية المعقودة بينها وبين فرنسا فازداد الاستياء وعمت البلاد بعض الاضطرابات التي مهدت للثورة .

٤. العامل الفكري :

شهد نصف القرن الذي سبق قيام الثورة الفرنسية تطورا نوعيا في الفكر والثقافة الفرنسية كان له اثر كبير في اليقظة الفكرية التي عمّت فرنسا وقادتها الى

الثورة ، تلك اليقظة الفكرية التي كشفت للشعب مساوئ الحكم القائم وأثارت الانتباه السياسي لدى الطبقة العامة . لقد اعتاد بعض المؤرخين ان يعدوا النهضة الفكرية حركة فرنسية بحته لان الفرنسيين كانوا قادة هذه الحركة ، وهذا صحيح ، ولكنها لم تقتصر على فرنسا لوحدها ، ذلك انه هيوم وكيبون ولوك في انكلترا ، وكانت وشيلر وكيته في ألمانيا كانوا جزءا من الحركة الفكرية التي مثلها وقادها فولتير ومنتسكيو وجان جاك روسو في فرنسا . وقد امتازت اليقظة الفكرية بميزات ثلاثة هي :-

١ . إنها كانت عالمية ، وهي بهذا تعكس الأسس التي قامت عليها سياسة القرن الثامن عشر ، اذ كانت الحركة الأدبية في الأقطار الأوربية المختلفة بعيدة عن الصبغة المحلية الضيقة .

٢ . إنها كانت إنسانية في نزعتها ، فعلى الرغم مما أثاره فردريك الكبير (١٧٠٤ - ١٧٨٦) في نفوس البروسيين من النزعة القومية الضيقة التي ظهرت في كتابات شيلر خاصة ، فاننا نرى النزعة البارزة في كتابة غيره من الفلاسفة والأدباء الألمان البارزين كانت إنسانية واسعة قبل كل شيء ، ولم تكن هذه النزعة معروفة قبل هذا القرن ، وإنما توسعت في هذه المدة ، واخذ الناس ينظرون قيمتها تتوقف على مقدار ما تؤديه في سبيل ذلك .

٣ . إنها كانت متمسة بطابع النقد والسخرية اللاذعة لان رجالها صاروا ينتقدون الأوضاع الاجتماعية والسياسية ويسخرون من التقاليد وكل ما تعارف الناس على صحته وتقديسه او لم يعد ملائما لروح العصر ، وكان معظم انتقاداتهم موجهة الى الكنيسة والحكومة ومساوئهما .

هذه المميزات العامة لليقظة الفكرية ، اما ابرز مفكريها من الفرنسيين الذين كان لهم دور كبير في قيام الثورة فهم :-

١. فولتير (١٦٩٤ - ١٧٦٨)

وهو من أشهر المفكرين الفرنسيين آنذاك وأكثرهم قراءة واطلاعا . ورغم انه لم يأت بشيء جوهري في عالم الفكر ، الا ان أفكاره ايقضت الطبقات المظلومة ، وتقبله الناس بسرعة وتفهم شديدين بسبب أسلوبه الساخر ونقده اللاذع ولغته الواضحة وإنسانيته فهزأ بالكنيسة ورجالها وهاجم التعصب الديني ، وتهكم على الحكومة والملك الفرنسي ، ودافع في كتاباته عن مشاعر الإنسان وكرامته ولما وضع كتابه المشهور " رسائل عن الانكليز " حكمت محكمة باريس العليا بحرق الكتاب أمام الناس لأنه هاجم الحكم القائم في فرنسا . كان فولتير يؤمن بالحكم الاستبدادي المستتير ورأى في ملكية فردريك الكبير في بروسيا المثل الأعلى في الحكم . وقد توفي قبل قيام الثورة الفرنسية بحوالي عشرين عاما .

٢. مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥)

اختص مونتسكيو وتعمق في دراسة القانون و يعد كتابه " روح القوانين " بحثا عاما في أنواع الحكومات كما أصبح مصدرا للسياسيين يستمدون منه كثيرا من آرائهم في الحكومة والإصلاح السياسي ، لقد تأثر مونتسكيو بأفكار لوك الانكليزي في تقييد سلطات الملك وحق الشعب في الثورة عليه اذا تجاوز حدوده ، وجاء كتابه متأثرا بالدستور الانكليزي الذي كان معجبا به بشدة . فقد أعجب بنظام فصل السلطات الثلاث لأنه يجعل كل سلطة رقابية على الأخرى وقد رأى في ذلك خير ضمان لحريات الشعب والعدالة . توفي مونتسكيو قبل قيام الثورة الفرنسية بأكثر من ربع قرن .

٣. جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨)

كان لروسو تأثير كبير على عواطف الفرنسيين في آراءه وكتاباتاته وقد بقيت آراؤه مؤثرة في الجيل الذي تلاه وهو جيل الثورة ، ويعد كتابه الذي أصدره سنة ١٧٦٢ خلاصة لأفكاره السياسية والاجتماعية والذي استهله بالقول المأثور " يولد الإنسان حرا ولكنه مقيد بالأغلال في كل مكان " ودعى فيه الى الرجوع الى الطبيعة للتخلص من قيود الحضارة . ويعرف روسو الحكومة بأنها عقد اجتماعي يضمن للأفراد حمايتهم ، فيتنازل الأفراد لقاء ذلك عن بعض حقوقهم للحكومة ، وبذلك تصبح الحكومة الصحيحة هي الحكومة القائمة على رغبة من الأمة وان للشعب ان يخرج على حكومته اذا ما أخلت بشروط التعاقد او تجاوزت في حكمها وكان روسو أول من أباح الثورة والخروج على الحكومة ومن الملاحظ ان قسما غير قليل من مبادئ الثورة الفرنسية قد قامت على آراء روسو .

٤. الانسكلوبيديون

وهم جماعة من الفرنسيين ترأسهم ديدرو ووضعوا موسوعة " دائرة المعارف ، ENCYCLOPEDIA " تعرضوا فيها لأنواع الحكومات وانتقدوا النظام السائد والكنيسة ونبهوا الناس الى معاييب المجتمع وقد اشترك في هذا العمل أكثر كتاب فرنسا ومفكريها .

٥. الفيزوقراطيون

وهم الاقتصاديون الطبيعيون الذين تأثروا بآراء الاقتصادي البريطاني المشهور ادم سميث وكتابته " ثروة الامم WEALTHOF OF NATIONS وكان ابرز رجال هذه المجموعة هم المركيز ميرابو خطيب الثورة وتركوا. وتقول افكار هؤلاء ان الزراعة هي مصدر الثروة الوحيد ، وان حرية التجارة بين الأمم وإلغاء الضرائب والاكتفاء بضريبة الأرض ضرورة مهمة لإعادة النظام والرفاه البشري كما دعوا الى

عدم تدخل الحكومة في الأعمال الاقتصادية بل عليها ان تتركها تسير سيرها الطبيعي وتلخص مبدأهم العبارة المشهورة " دع الأمور وشانها " .

ثالثا : قيام الثورة الفرنسية :

عندما اجتمع مجلس الأعيان سنة ١٧٨٧ بدعوة من كالون ، ظهرت دعوة لمجلس طبقات الأمة ، الذي لم يدعى للاجتماع منذ مائة وخمس وسبعين سنة ، الا ان هذه الدعوة لم تكن مؤثرة في البداية ، فبعد عزل كالون أسندت الوزارة الى دي بريين الذي وجد ان خطة سلفه كالون في فرض الضرائب على الأرض وليس على طبقة معينة لتشمل جميع الطبقات ، هي الطريق الصحيح لإصلاح حال الخزينة . لكنه واجه مقاومة شديدة من قبل الطبقة الارستقراطية ، ورفض مجلس الأعيان الموافقة على ذلك فاضطر دي بريين الى فضه وإحالة الأمر الى المحكمة لكن المحكمة رفضت هي الأخرى ذلك رغم محاولات لويس السادس عشر فرض الأمر عليها . وهكذا ظهر صراع حاد بين الملك والطبقة الارستقراطية التي أعلنت ان مجلس طبقات الأمة هو الهيئة الوحيدة التي تستطيع فرض مثل هذه الضرائب ، وبعد موافقة الملك حدد دي بريين يوم الاول من أيار ١٧٨٩ موعدا لافتتاح المجلس ، ثم قدم استقالته ليخلفه نيكر .

أرادت الطبقة الارستقراطية عقد مجلس الطبقات لأنها اعتقدت انها ستمنع أي إصلاح بواسطته لان التصويت لا يكون بالأفراد وإنما على أساس الطبقة فيكون للطبقة الارستقراطية وطبقة رجال الدين صوتان بينما يكون للطبقة العامة صوت واحد رغم إنها تمثل الأكثرية في عدد ممثليها في المجلس . من جانب آخر فان الطبقة البرجوازية وافقت على عقد المجلس أملا في الحصول على قسط من

الحرية الديمقراطية والحق في المشاركة بشؤون الحكم ، كما رحبت الطبقات الشعبية بانعقاد المجلس أولا أولا في الحصول على الخبز .

وضع نيكير بتكليف من الملك لويس السادس عشر نظاما جرت بموجبه الانتخابات العامة في جميع فرنسا وتالف المجلس الجديد من ١٢٠٠ عضو يمثل نصفه الطبقة العامة ويمثل النصف الآخر طبقتي النبلاء ورجال الدين وطبقا للتقاليد الدستورية القديمة في فرنسا فقد حرر الناخبون في جميع أنحاء فرنسا عرائض سلموها الى أعضاء المجلس الجديد كانت تفيض بالشكوى من النظام الاقتصادي السائد وتطالب بإلغاء الامتيازات وتوزيع الضرائب على الجميع بالتساوي بغض النظر عن الانتماء الطبقي وتطالب أيضا بصيانة الحرية العامة وإلغاء نظام الطبقات ومساواة الجميع اما القانون . ومن الملاحظ ان هذه المطالب لم تكن تحمل أي عداة للنظام الملكي بل كانت تظهر ان الفرنسيين كانوا ما يزالون على ولائهم للملكية وعلى حبههم للملك وان هدفهم هو تحويل فرنسا الى ملكية برلمانية دستورية .

افتتح لويس السادس عشر مجلس الطبقات في الخامس من أيار ١٧٨٩ في فرساي بإلقاء خطاب مهم لم يشر فيه الى الإصلاحات التي طالب بها الشعب واكتفى بتقديم نكر ليشرح لنواب الأمة ارتباك الدولة وعجز ميزانيتها ، وليطلب منهم المساعدة في معالجة الأمور . وقد تبين انه لم يكن للحكومة موقف واضح من هذه القضايا فطرح نواب الطبقة العامة اقتراحا يقضي بان يكون التصويت فرديا وليس على أساس الطبقات لكي يحصلوا على الأغلبية في المجلس فيتمكنوا من تحقيق أهدافهم خصوصا وان العديد من طبقة رجال الدين وكذلك بعض نواب طبقة الإشراف كانوا يتعاطفون مع مطالب الطبقة العامة . ومع مقاومة الطبقة الارستقراطية ورجال الدين ولويس السادس عشر لهذا المقترح . تحول اجتماع

المجلس الى عصيان أعلنه قادة وممثلو الطبقة العامة حيث أطلقوا على أنفسهم اسم الجمعية الوطنية ورفضوا أوامر لويس السادس عشر بالتفرق وقرروا الاستمرار في اجتماعاتهم بوضع دستور لفرنسا مما اضطر الملك لويس السادس عشر الى الإذعان للأمر الواقع خصوصا بعد ان انضم إليهم العديد من نواب طبقتي رجال الدين والنبلاء .

كان لهذه التطورات ولخوف لويس السادس عشر واستدعائه بعض فرق الجيش لحمايته بمقره في فرساي أثره في تأجيج الشارع وقيام ثورة شعبية في باريس أدت الى تنظيم قيادة ثورية وحرس قومي ومن ثم الهجوم على سجن الباستيل لاحتلاله وإطلاق سراح السجناء . وقد عد الفرنسيون ذلك اليوم وهو ١٤ تموز ١٧٨٩ بداية الثورة الفرنسية* التي توسعت من باريس لتشمل سائر أنحاء فرنسا ولتفرض على لويس السادس عشر التخلي عن موقفه المتشدد والاعتراف بالجمعية الوطنية والموافقة على رفع علم الثورة المثلث الألوان ووضع على صدره شارت الثورة الملونة .

لم يكن موقف الملك المؤيد للثورة كافيا لامتناس نعمة الجماهير وهياجها وكان الجميع يشعرون انه لا بد من القيام بأعمال أكثر جدية لتهدئة الأوضاع في المقاطعات النائرة ، فاجتمعت الجمعية الوطنية في ٤ آب ١٧٨٩ لبحث الوسائل التي تكفل وقف تيار الاضطراب والفوضى السائدة ، واتخذت القرارات الآتية :-

١. إلغاء جميع حقوق النبلاء الإقطاعية الذي أدى الى تحرير الفلاح من قيودهم
٢. إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران .

* للتفاصيل عن الثورة الفرنسية يراجع : البير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كورسي ، بيروت ١٩٧٠ ؛ حسن جلال ، الثورة الفرنسية ، دار المعارف ، ١٩٥٠ .

٣. إلغاء امتيازات جمعيات الأقاليم الحرفية .
 ٤. إلغاء ضريبة العشر التي كانت تدفع الى الكنيسة .
 ٥. إعلان المساواة التامة بين المواطنين في الحصول على الوظائف العامة .
 ٦. إصلاح القضاء بحيث يتساوى الجميع أمامه في الحقوق والواجبات .
- وفي ٢٦ آب ١٧٨٩ أعلنت الجمعية الوطنية لائحة حقوق الإنسان التي أبرزت فيها الحقوق الأساسية للمواطن على الدولة وبرز هذه المبادئ هي:-
١. ان الناس يولدون ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق .
 ٢. الغرض من قيام الحكومات هو ضمان وحماية الحقوق الطبيعية للإنسان وهي الحرية ، حق التملك ، حماية الأرواح وحق رد المظالم .
 ٣. لا يسجن احد ولا يوقف الا في الحالات التي يحددها القانون والمتهم بريء حتى تثبت إدانته .
 ٤. لكل امة الحق في مشاركة حكومتها في وضع القوانين والضرائب .
 ٥. الآراء الخاصة مصانة على ان لا تخل بالنظام والقانون .
 ٦. حق التملك مقدس ولا يجوز السيطرة على ممتلكات الغير الا بتعويض .
 ٧. حرية الأفكار والآراء من أثنى حقوق الإنسان ، ولكل شخص الحق في التعبير عن آرائه بحرية لا تتعارض مع القانون .
- يلاحظ ان لائحة حقوق الإنسان قد تأثرت بشكل واضح بنصوص وثيقة إعلان حقوق الإنسان الأمريكية وبأفكار روسو ومننسكريو ، وقد عدة الجمعية الوطنية هذه

اللائحة مقدمة للدستور الذي اجتمعت من اجله ، كذلك فان هذه الوثيقة كانت عالمية في معانيها وأهدافها رغم انها كانت محلية ، وقد وصفت في ما بعد إنها " أقوى من جيوش نابليون " .

وقف لويس السادس عشر هذه المرة ضد لائحة حقوق الإنسان بعد ان وجد فيها تجريدا له من صلاحياته المطلقة مما أدى الى تصاعد حماس الجماهير ضده فهاجمت قصره ، وعرضت حياته وزوجته للخطر لولا إنقاذ الحرس القومي لهما حيث انتقل الملك من قصر فرساي الى باريس تحت الحماية بعد ان صادق على جميع قرارات الجمعية الوطنية بما فيها قرارات توزيع الضرائب على أفراد الشعب بالتساوي ودون تمييز طبقي . لكن موقف لويس السادس عشر أصبح حرجا مرة أخرى عندما أمت الجمعية الوطنية أموال الكنيسة وأراضيها ، لأنها تعدها ملكا للشعب وأصدرت دستورا خاصا برجال الدين وهو " الدستور المدني لرجال الدين " والذي عد رجال الدين موظفين لدى الحكومة ، وحدد لهم رواتب معينة . كما نص الدستور على انتخاب رجل الدين ، مما فسح المجال أمام البروتستانت للمشاركة في الانتخاب . ويسبب عدم موافقة الكنيسة على الدستور طلبت الجمعية الوطنية ان يؤدي رجل الدين قسم اليمين للملك والشعب والدستور الجديد فامتثل البعض وعرفوا " الدستوريون " ورفض البعض الآخر مفضلا الاستقالة فسموا " المخالفون " وقد أدى إصدار الدستور الجديد الى إنهاء العلاقة بين الكنيسة الفرنسية والبابا في روما ، مما دعا هذا الأخير الى إصدار قرار الحرمان . بحق كل رجل دين يقبل ان يقسم يمين الولاء للدستور الجديد . ولما كان لويس السادس عشر متدينا فقد شعر بالإثم ، لأنه عد تعاونه مع الجمعية يتعارض في هذه الحالة مع إيمانه وولائه للكاثوليكية فهرب الى شمال البلاد أملا في العودة مع الجيش الملكي الموجود هناك ، وبالتنسيق مع النبلاء المهاجرين خارج فرنسا لتنفيذ إرادته ، الا ان أمره قد اكتشف وأعيد مع عائلته الى

باريس مما أعطى الفرصة للمتطرفين والجمهوريين ان يعلنوا عن رغبتهم في إلغاء الملكية ، فرفضت الجمعية الوطنية ذلك لكنها اتخذت إجراء سريعا لوقف غضب الشارع والجماهير وذلك بوقف الملك عن ممارسة سلطاته حتى يتم سن الدستور الجديد ، ويقسم يمين الولاء له .

وفي أيلول ١٧٩١ انتهت الجمعية الوطنية مع وضع الدستور الجديد الذي أبقى على النظام الملكي مع تحديد سلطات لويس السادس عشر وعد الدستور الأمة هي المصدر الأساس للسلطة التي تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة والملك ثم أعلنت الجمعية عن حل نفسها بعد ان انتهت مهمتها واخذ أعضاؤها قرارا بعدم ترشيح أنفسهم لانتخابات الجمعية التشريعية القادمة التي سن عليها الدستور .

تكونت الجمعية التشريعية من عدة قوى سياسية منها : من قوى اليمين التي كانت تشكل ثلث أعضاء المجلس وهم النبلاء ذوي الاتجاه التحرري الذي يؤمن بالملكية الدستورية ، ثم قوى الوسط وهم الأكثرية التي تؤمن بالثورة والدستور والنظام الجديد . وتعت بعض المصادر هذه الفئة بالانتهازية التي تنضم الى الحزب الأقوى بينما يسميهم البعض الآخر بالمستقلين او الدستوريين المتعلقين بصدق بالثورة مع انهم لم يكن لديهم رأي واضح او رجال مشهورين .

اما قوى اليسار فكانت تنتمي الى نادي اليعاقبة ونادي الجيرونديين - واليعاقبة هم في الأصل جمعية اسمها " أصدقاء الدستور " كانت تجتمع في دير للاباء اليعاقبة يقع على مقربة من الجمعية الوطنية فأطلق عليهم الاسم نسبة لذلك الدير . وعرف الجيرونديين بهذا الاسم لانحدارهم من إقليم في جنوب غربي فرنسا يدعى " جيروندي " . واليعاقبة والجيرونديين من المؤمنين بالجمهورية ، يضاف إليهم جماعة من أقصى اليسار من أنصار نادي كورد لبيه كانوا يتطلعون الى تغيرات جذرية في

المجتمع من خلال النظام الجمهوري . والى جانب هذه القوى كانت هناك قوى معادية للثورة خارج الجمعية مكونة من المهاجرين والنبلاء .

أنهت الجمعية التشريعية أعمالها في ٢٠ أيلول ١٧٩٢ ليحل محلها المؤتمر الوطني الذي كانت انتخاباته قد بدأت في ٢ أيلول ١٧٩٢ وكانت أولى قرارات المؤتمر الوطني هي إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في اليوم التالي لانعقاده . وفي ١١ كانون الأول ١٧٩٢ بدأت محاكمة لويس السادس عشر أمام المؤتمر حيث وجهت إليه تهمة التآمر على سلامة الأمة والتعاون مع الدول الأجنبية المعادية لفرنسا ، والعمل على قلب الدستور الفرنسي . لقد عارض الجيرونديين محاكمة لويس السادس عشر خوفا من استثارة الدول الكبرى ، لكن ذلك لم يكن مجديا فقد صدر الحكم عليه بالإعدام بالمقصلة ، ونفذ في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣ ، وكان وراء ذلك اليعاقبة الذين وجدوا ان التعجيل بإعدام لويس السادس عشر سيكون وسيلة لإرهاب أنصاره الذين بدئوا ينشطون بشكل ظاهر ضد الثورة التي تصاعدت حماسة جماهيرها عندما بدأت الجيوش الفرنسية تحقق الانتصارات على جيوش التحالف الأوربي ضد فرنسا .

رابعا : عهد الإرهاب وحكومة الإدارة ١٧٩٣-١٧٩٩

. حدثت في فرنسا ، بعد إعدام لويس السادس عشر ، حركات عصيان وتمرد حيث بدأ الملكيون يستولون بالقوة على العديد من المناطق الفرنسية الغربية . وعندما استفحل العصيان اتخذت الثورة موقفا صلبا لأنها الثورة المضادة ، وظهر ما أطلق عليه العهد الإرهابي بقيادة اليعاقبة ، والذي تميز بالسعي لتصفية أعداء الثورة في الداخل ووقف الحرب الأهلية ، ثم التصدي ، بعد ذلك ، للزحف الأجنبي ، ولتحقيق

ذلك أنشأت محكمة الثورة للنظر في كل قضية معادية ومهمة لجنة الأمن العام مراقبة الجهاز الإداري ودفعه الى الأمام وتنظيم الدفاع عن الوطن ، والقضاء على أعداء الثورة في الداخل . ولكن سياسة الشدة تحولت فيما بعد الى حملة إرهابية دموية بقيادة اليعاقبة أفزعت فرنسا وأرعبتها ، وقادت الى تصفية رجال الثورة بعضهم لبعض ، اذ تمت تصفية الجيرونديين على يد اليعاقبة ، ورغم سوء سياسة الإرهاب على الناس فإنها ساعدت من ناحية أخرى ، على قمع العصيان وإنهاء حركات التمرد في الداخل .

ورغم ما قيل على العهد الإرهابي فانه أنقذ فرنسا من أخطار داخلية يمكن ان تؤدي بالجمهورية الى الانهيار كما ان المؤتمر الوطني انجز الكثير من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية . فقد وضع القانون المدني الفرنسي ، وأنشأت المدارس وافر التعليم الإجباري ، ووضع نظاما جديدا للمقاييس والمكاييل والأوزان وهو النظام العشري او المتري الذي ما زال معمولا به حتى الان ، فضلا عن تأسيسه متحف اللوفر . وقد وجد المؤتمر ، بعد إنهاء الإرهاب إصدار عفو عام عن بقي حيا من زعماء الجيرونديين واليمين ، ان الأوضاع الجديدة كانت تتطلب سن دستور جديد للبلاد وقد تم انجازه في أواخر سنة ١٧٩٥ عرف بدستور العام الثالث للجمهورية . وقد نص الدستور في موضوع تنظيم السلطة على مبدأ الفصل بين السلطات تحاشيا للدكتاتورية ، فأوكل أمر السلطة التشريعية الى مجلسين الأول سمي " مجلس الخمسمائة " ويضم (٥٠٠) عضو لا تقل أعمارهم عن الثلاثين ، وسمي المجلس الثاني " مجلس الشيوخ " وتالف من (٢٥٠) عضو لا تقل أعمارهم عن الأربعين . اما السلطة التنفيذية فقد عهدت الى مجلس إدارة أطلق عليه اسم " حكومة الإدارة " يتكون من خمسة أعضاء . يختارهم مجلس الشيوخ من قائمة عشرية يقدمها مجلس الخمسمائة . ويتناوب الأعضاء الخمسة على الرئاسة كل ثلاثة أشهر . ولكي يضمن

المؤتمر استقرار الجمهورية فقد اشترط ان يكون ثلثا أعضاء مجلس الخمسمائة من أعضاء المؤتمر الوطني . وقد نص نظام انتخاب أعضاء مجلس الخمسمائة على امتلاك الناخب قدرا معيناً من العقار مما أدى الى حرمان حوالي ثلاثة ملايين مواطن فرنسي من الانتخاب . وكان في هذا تثبيت لسيادة ونفوذ الطبقة البرجوازية التي قضت على اليسار المتطرف والإرهاب الدموي .

ان سيادة الاتجاه البرجوازي الليبرالي لم يكن يعني سيطرة الاتجاه غير الجمهوري رغم الحرية التي أعطيت لجميع الأطراف بحيث اخذ الناس يسمعون من العديد في شوارع باريس هتافات " يحيا الملك " . ومع هذا فان هذه الحرية قد شجعت أنصار إعادة الملكية للتحرك ضد الجمهوريين ، فقد انضمت أحياء باريس الممثلة للثروة والاتجاه والآراء المحافظة حشدا قوامه ستة وعشرين الف شخص حاولوا في ٥ تشرين الأول ١٧٩٥ مهاجمة مقر المؤتمر الوطني لغرض سيطرتهم على الحكم . وقد لجأ باراس ، وهو مفاوض أعضاء حكومة الإدارة ، الى ضابط شاب في سلاح المدفعية للقضاء على الحركة المضادة الجديدة ، وهو نابليون بونابرت الذي كان اسمه قد لَمع في حصار طولون وتخليصها من البريطانيين كما سيأتي ذكره . لقد تمكن نابليون بونابرت بطلقات قليلة من المدفعية التي بإمرته ان يشتت المتظاهرين وينهي الحركة . وقد أتاحت هذه العملية لنابليون ترقية سريعة أصبح على أثرها قائدا للقوات الداخلية .

عجلت الانتفاضة المضادة الفاشلة بإجراء الانتخابات وفق الدستور الجديد ، فتمت في ٢٠ تشرين الأول ١٧٩٥ . وكانت نتيجة الانتخابات حصول ٣٧٩ شخص من أعضاء المؤتمر الوطني على الأصوات ليشكلوا مع بعض الذين انتخبوا في المحافظات ثلثي أعضاء مجلس الخمسمائة ، أما الثلث الباقي فكانوا أكثرهم من

أنصار إعادة الملكية والكاثوليك . وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٧٩٥ انفض المؤتمر الوطني بعد حكم استمر ثلاث سنوات لتحل محله حكومة الإدارة ومجلس الخمسمائة .

بدأت حكومة الإدارة عهدها بالإعلان عن برنامج شددت فيه على التزامها بالنظام الجمهوري وإنعاش الروح الوطنية والقضاء على التعصب لحزب معين . والوقوف بحزم وشدة ضد إثارة الاضطرابات . وفي المجال الاقتصادي أكد البرنامج على فتح مصادر الإنتاج وإنعاش التجارة ومنع الاستغلال وتشجيع العلوم والفنون .

لم يرق للفئات والأحزاب اليمينية واليسارية هذا التوجه في حكومة الإدارة لهذا بدأت تتحرك ضدها . وعندما شعرت حكومة الإدارة بذلك قررت توجيه ضربة الى الجميع فأصدرت تشريعات قضت بإنزال عقوبة الإعدام بكل من يسعى لإعادة الملكية او إحياء دستور ١٧٩١ ، او تقسيم الملكيات تحت اسم الإصلاح الزراعي او تقويض البناء الاجتماعي بالعنف ، وبناء على ذلك فقد تم إعدام احد قادة اليسار المتطرف بابوف ، كما اتخذت إجراءات شديدة ضد المتطرفين اليعاقبة بعد ان كانت الحكومة قد سمحت لهم إصدار الصحف وإعادة فتح نواديهم حيث بدأوا من خلالها يؤلبون الناس على الحكومة . اما المعتدلون من اليعاقبة فقد بقيت لهم مكانة في توجيه أمور الحكم والسياسة ، وكان اثنان منهم أعضاء في حكومة الإدارة المكونة أصلا من خمسة أعضاء .

حدثت نزاعات مستمرة بين حكومة الإدارة ومجلس الخمسمائة والشيوخ ويعود ذلك الى التغييرات التي كانت تحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، حسبما نص عليه الدستور والقائل بإسقاط عضوية واحد من أعضاء حكومة الإدارة كل عام بالاقتراع وان يتغير ثلث أعضاء كل من مجلس الخمسمائة ومجلس الشيوخ كل عام ،

مما أدى إلى أن يصبح معظم أعضاء المجلسين التشريعيين بعد انتخابات آذار ١٧٩٧ يقفون الى جانب أنصار إعادة الملكية والكاثوليكية ، بينما أصبحت حكومة الإدارة تضم ثلاثة أعضاء من اليعاقبة المؤمنين بالجمهورية ، وعضو واحد ضد الحكومة ، مما جعل الجمهورية يعتقدون ان القوة هي السبيل الوحيد لإنهاء هذه الأزمة لصالحهم . وكان نابليون المنتصر في ايطاليا ، كما سيأتي ذكره ، على استعداد لإمداد حكومة الإدارة بالقوة اللازمة ضد السلطة التشريعية ، فأرسل احد ضباطه على رأس قوة عسكرية دخلت باريس وقامت بانقلاب في ٢٧ اب ١٧٩٧ ضمنت لحكومة الإدارة بموجبه السيطرة على الموقف ومنع الملكيين ودعاة دستور ١٧٩٣ من القيام بأي عملية انقلابية ضد اليعاقبة وحكومة الإدارة . ثم ألغيت انتخابات ٤٩ محافظة وعزل ١٧٧ نائبا لتصبح الأغلبية في المجلسين التشريعيين لأعوان حكومة الإدارة وفي ٥ أيلول ١٧٩٧ وافق المجلسان على جميع تلك الإجراءات الاستثنائية .

كانت الظروف التي وصل فيها نابليون من مصر الى فرنسا في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٩ ، كما سيأتي ذكره ، شبيه بتلك التي كانت سائدة قبل تدخله لإنقاذ حكومة الإدارة ، بل يمكن عدها امتدادا لها فقد عادت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها تهدد حكومة الإدارة وتتنافس للسيطرة على الحكم بينما سئم الشعب الفرنسي حالة الفوضى السائدة في المجتمع حيث انعدم الأمن وانتشر اللصوص والسلب في الطرقات ، وتردى مستوى التعليم والخدمات الصحية ، فضلا عن العجز المالي والتدهور الاقتصادي والخطر الخارجي ، لذلك اخذ الناس يتطلعوا بعد عشر سنوات من الثورة والحرب الى إقرار السلم وإقامة حكومة قوية

لقد وجد بعض الساسة الفرنسيون ان الجيش المتمثل بشخص نابليون هو الأداة التي تعيد الأمور الى نصابها وكان في مقدمة هؤلاء سيبيز وتاليران وفوشيه الذين كرسوا جهودهم لدعم نابليون .

وجد سيبيز وجماعته انه لا بد من إعادة النظر في دستور السنة الثالثة للجمهورية وهو دستور ١٧٩٥ ، لإقامة حكومة مستقرة في فرنسا ولكن كان هناك رفض واضح من مجلس الخمسمائة وبعض أعضاء حكومة الإدارة لإجراء مثل هذا التعديل . وقد رأى سيبيز ان الجيش هو السبيل الوحيد لتحقيق ما يريد ، ووجد في نابليون الطموح الرجل المنشود ، فأخذا يخططان مع تاليران بدقة لقلب السلطة ، فانتخب لوسيان شقيق نابليون رئيسا لمجلس الخمسمائة فكسب سيبيز تأييد مجلس الشيوخ . كما قاد نابليون وأعوانه السياسيون حملة إعلامية كان الهدف منها إقناع الأطراف السياسية بفكرة التعديل الدستوري . ثم أسندت قيادة باريس الى نابليون ، واستقال سيبيز وديكو وبارا من عضوية الحكومة على أمل ان يستقيل العضوان الآخران ، ولكنهما رفضا الاستقالة ، فاعتقلهما نابليون لتبدأ الخطوة الأولى للانقلاب في ٩ تشرين الثاني ١٧٩٩ ، ثم طلب سيبيز من أعضاء مجلسي الشيوخ والخمسمائة نقل اجتماعاتهم الى خارج باريس مدعيا ان مؤامرة تحاك من قبل اليعاقبة لاستلام السلطة ، فانتقل المجلسان الى ضاحية سان كلو في باريس ، وهناك ألقى نابليون خطابا حول برنامجه وأهدافه لإصلاح البلاد ، الا انه فوجئ بنداءات ضده ، وعندها طلب شقيق نابليون من الجنود تفريق المعارضين لنابليون بالقوة ، ولم يبق سوى الموالين له والذين صوتوا لصالح التعديلات الجديدة . وبهذا الانقلاب سقطت حكومة الإدارة . وقد الغي دستور ١٧٩٥ ، وأعلن دستورا جديدا لفرنسا ، الذي نص على وضع السلطة التنفيذية العليا بيد ثلاثة قناصل ينتخبهم مجلس الشيوخ مدة عشرة سنوات . وأصبح نابليون بموجب هذا الدستور قنصلا اول يتمتع بكافة الصلاحيات

التي تمنح عادة لرؤساء الجمهوريات بل تجاوزها الى أكثر من ذلك ، فهو الذي يعين الوزراء وكبار الموظفين ويعلن الحرب ويبرم المعاهدات ويصادق على إصدار القوانين . فضلا عن إدارته للجيش والحكومة والشؤون الخارجية ، أما القنصلان الآخران فكانا يساعدانه في هذه المهام وقد اختارهما لثقته الشديدة بهما .

أما السلطة التشريعية فقد قسمت الى ثلاثة مجالس ترتبط جميع قراراتها وبشكل هرمي بالقنصل الأول وهي :

أ . مجلس الشيوخ ب. مجلس التربيون ج. المجلس التشريعي

وقد وافق الشعب الفرنسي على منح نابليون تلك الصلاحيات المهمة ، لأنه عد رجل الساعة في وقت كانت فرنسا تواجه فيه خطر الحرب الخارجية مرة أخرى .

عين نابليون ، تاليران وزيرا للخارجية وفوشيه مديرا للشرطة ولكي يعطي لحكمه طابعا علميا وحكيما قرب نابليون إليه خيرة العقول والخبرات الفرنسية ، فقلد رجال العلم مناصب الوزارة .

كان الانقلاب الذي قاده نابليون في تشرين الثاني ١٧٩٩ السنة التي انتهى فيها القرن الثامن عشر لتنتهي معه أحداث الثورة الفرنسية وتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ فرنسا تمثلت بإعلان إمبراطورية نابليون (١٠).

موقف أوروبا من الثورة الفرنسية ١٧٩٢-١٧٩٩

كانت هناك قوى معادية للثورة الفرنسية مكونة من المهاجرين والنبلاء ويقف معهم أباطرة أوروبا الذين وجدوا في الشعار الذي رفعته الثورة (الحقوق القومية لكل

* ولد نابليون في ١٥ آب ١٧٦٩ في جزيرة كورسيكا ، وأبوه شارل بوناپرت ، دخل مدرسة برين الحربية في فرنسا وهو في العاشرة من العمر ، وفي عام ١٧٨٤ دخل مدرسة باريس الحربية ونال بعد سنة رتبة ملازم ثان في المدفعية الفرنسية ، وفي ٩ آذار ١٧٩٥ أصبح قائدا عاما للجيش الفرنسي ، تزوج من جوزفين أرملة احد أشراف فرنسا لتبدأ مرحلة جديدة في حياته العسكرية والسياسية

الشعب) خطرا على عروشهم . لذلك كان على الجمعية التشريعية الفرنسية ان تتجه لمقاومة الخطر الخارجي المنذر بالحرب الذي بدأت ملامحه تظهر مع إعلان (بلنتر) الذي أصدره إمبراطور النمسا وملك روسيا وأبدى فيه الطرفان رغبتهما بإعادة النظام الملكي الى فرنسا .

وفي العشرين من نيسان ١٧٩٢ أعلنت فرنسا الحرب على النمسا ودخلت جيوشها بلجيكا ، ولكن انضمام بروسيا الى جانب النمسا في الحرب قد غير موازين القوى ، وتشكلت قيادة نمساوية بروسية مشتركة وفي التاسع عشر من آب اجتازت الجيوش المتحالفة الحدود الفرنسية ، وسقطت مدينة فردون بأيديهم ، فانقض الشعب الفرنسي وتساعدت عمليات الانخراط في صفوف الجيش لمواجهة القوات النمساوية - البروسية ، وفي مرتفعات فالمي صمد الفرنسيون بقيادة ديمورييه وأوقفوا زحف الجيوش المتقدمة مما أعاد الثقة إلى نفوس الفرنسيين .

استطاعت القوات الفرنسية بعدها تحقيق الانتصارات اذ احتلوا بلجيكا وولايات الراين ونيس وسافوي ، وأعلنت فرنسا تبنيها لنظرية الحدود الطبيعية التي تقول ان نهر الراين هو الحد الطبيعي والجغرافي لفرنسا .

أثارت سياسة الحدود الطبيعية والتبشير بمبادئ الثورة الفرنسية الدول الأوروبية ، وقد تفجرت الأزمة معها بعد إعدام لويس السادس عشر في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٧٩٣ . فأعلنت بريطانيا والنمسا وروسيا وهولندا واسبانيا والبرتغال وسردينيا قيام التحالف الأوربي الأول ضد فرنسا وقد تمكنت قوات التحالف من إلحاق الهزائم بالجيش الفرنسي حيث انكفأت فرنسا داخل حدودها ، وقد صاحب ذلك حركات عصيان وتمرد ، وظهر في فرنسا ما يسمى " بالعهد الإرهابي "

مهمته القضاء على التمرد وأعداء الثورة في الداخل ووقف الحرب الأهلية ، ثم التصدي بعد ذلك للزحف الأجنبي المتمثل بالتحالف الأوربي الأول .

وفعلا تمكن الفرنسيون من استرداد ميناء طولون الذي كان البريطانيون قد سيطروا عليه ، وقاد الهجوم الناجح في كانون الأول ١٧٩٣ الضابط نابليون بونابرت ، كما أحرز الفرنسيون سلسلة انتصارات إعادتهم الى هولندا فدخلوا العاصمة أمستردام واستولوا على الأسطول الهولندي ، اما الدول الأوربية الأخرى فلم يبقى تحالفها كما هو بل خرجت بروسيا واسبانيا وهولندا من الحرب . ولم يبق سوى النمسا وبريطانيا في الميدان ، وبذلك استطاعت فرنسا ان تفكك التحالف الأوربي الأول ، وفي العام ١٧٩٦ قاد نابليون حملة فرنسية لضرب القوات النمساوية في ايطاليا وحقق عليها انتصارات عديدة فحرق جيش مملكة سردينيا حليفة ايطاليا فاضطر ملكها إلى التنازل لفرنسا عن مدينتي نيس وسافوي .

استمر تقدم الجيش الفرنسي بقيادة نابليون وانتصر على الجيش النمساوي وخضعت له مدن ميلانو ، وبارما ، ومودينا ، وكذلك البابا الذي تنازل لنابليون عن بعض ولاياته في ايطاليا ، كما احتل نابليون أراضي جمهورية البندقية ، وتمكن من سحق جيشا نمساويا في معركة اركول مما اضطر النمسا الى طلب عقد الصلح فعقد صلح كومبور فورميو في التاسع عشر من تشرين الأول ١٧٩٧ وتحققت مكاسب إقليمية لفرنسا أبرزها الاعتراف بنهر الراين حدودا لفرنسا ، والاعتراف بالتغيرات التي أحدثها نابليون في شمال ايطاليا ، وبذلك قضى نابليون على التحالف الأوربي الأول ضد الجمهورية الفرنسية ولم يبق في الميدان غير بريطانيا .

قررت الحكومة الفرنسية بعد الانتصار على النمسا توجيه ضربة قوية الى بريطانيا وقد وجدت في احتلال مصر خير وسيلة لضرب المصالح البريطانية في

الهند فأبحر نابليون على رأس حملة فرنسية عام ١٧٩٨ ، ومع نجاح الحملة الا ان الأسطول البريطاني تمكن من تدمير الأسطول الفرنسي في موقعة (ابي قير) البحرية ، فانقطعت الإمدادات والاتصالات بين الحملة وفرنسا ، بدأ نابليون يواجه مشاكل عديدة سواء في مقاومة الشعب العربي في مصر له او في التوسع في احتلاله لسوريا .

لقد أدت الحملة الفرنسية على مصر الى قيام التحالف الأوربي الثاني ضد فرنسا . فقد دخلت الدولة العثمانية وروسيا والنمسا في حلف جديد مع بريطانيا ثم انضمت السويد الى الحلف .

أخذت الجيوش الأوربية تحقق انتصارات على الجيش الفرنسي في معظم جبهات القتال ، وقررت دول التحالف الأوربي الثاني أعادت فرنسا الى حدودها السابقة وقد أفقدت هذه الهزائم مكانة وهيبة حكومة الإدارة ، وفي آب عام ١٧٩٩ عاد نابليون سرا من مصر وحدث انقلاب في حكومة الإدارة فكانت البداية لاستلام نابليون بونابرت السلطة في فرنسا .

فرنسا النابليونية وأروبا حتى معركة لايبزك ١٧٩٩-١٨١٤

ورث نابليون عن طريق حكومة الإدارة مشاكل خارجية تتعلق بالتحالف الأوربي الثاني ضد فرنسا ، وكانت روسيا قد انسحبت من هذا التحالف بسبب اندحارها أمام الفرنسيين . وحاول نابليون بعد استلامه السلطة في فرنسا حل مشاكله مع النمسا وبريطانيا بالوسائل السياسية الا إنهما رفضتا ذلك وهكذا وجد نابليون نفسه امام خيار الحرب فقرر توجيه ضربة الى النمسا لعجزه عن قتال بريطانيا بحرا .

قاد نابليون جيشا فرنسيا وخاض معركة ضد النمسا انتهت بانتصار الفرنسيين في مارنجو في الرابع عشر من حزيران ١٨٠٠ ، وبعد خمسة أشهر حقق الفرنسيون انتصار آخر في معركة أجبرت النمساويين على عقد صلح لونغويل في التاسع من شباط ١٨٠١ الذي كان بعمومه تأكيد لصلح كومبوفورميو الذي منح فرنسا نهر الراين حدودا طبيعية . وخسرت النمسا في هذا الصلح حوالي سبع أراضيها وفقدت مكانتها في ألمانيا . ، ولم يبق صامدا أمام نابليون سوى بريطانيا التي رفضت الصلح ، ففكر نابليون في حصار قاري يفرضه على الجزر البريطانية بعزلها عن أوروبا غير ان المشروع انهار لقوة الأسطول البريطاني .

وبسبب الظروف الداخلية لبريطانيا ومصاريف الحرب الباهظة فقد دارت مفاوضات بين الجانبين أسفرت عن عقد صلح اميان عام ١٨٠٢ ، اعترفت بريطانيا بموجبه بحدود فرنسا الطبيعية أي بضم بلجيكا وقسم من هولندا وأراضي الضفة اليسرى لنهر الراين ، وقبلت ببقاء النفوذ الفرنسي في ايطاليا ، كما تعهدت بريطانيا بإعادة كل ما أخذته من مستعمرات لفرنسا وهولندا واسبانيا إثناء الحرب وقد احتفظت بريطانيا بالمقابل بجزيرتي سيلان وتريناديد ، وتعهدت فرنسا بالانسحاب من مصر وإعادتها للعثمانيين وبالجلاء عن نابولي وعن الأراضي البابوية . فكان هذا الصلح نصرا لنابليون لأنه حصل على اعتراف شرعي وقانوني من بريطانيا بزوال الملكية في فرنسا وجعلها تعترف بالحدود الطبيعية لفرنسا .

ظهرت الإمبراطورية الفرنسية الى الوجود مع تتويج نابليون بونابرت إمبراطور لفرنسا في الثاني من كانون الأول ١٨٠٤ ولم ينهي صلح اميان من هذه الأزمة بين فرنسا وبريطانيا وتساعد الصراع بينهما ، وبدأت فرنسا تستعد لغزو الجزر البريطانية ومما زاد في فزع بريطانيا مجيء قوات أوربية لتنظم الى الجنود الفرنسيين بحيث أصبح

الساحل الفرنسي المواجه للجزر البريطانية يضم قرابة مائتين وعشرة آلاف جندي مدربين . ولكن هزيمة الأسطول الفرنسي - الاسباني في معركة الطرف الأغر التي وقعت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٨٠٥ أفشلت خطة نابليون في عبور بحر المانش وضرب الجزر البريطانية ، وبسبب هذه الأحداث وتطورات الموقف ظهر التحالف الأوربي الثالث من دول بريطانيا والنمسا وروسيا .

وضع نابليون خطته لضرب جيوش التحالف الجديد كل على حدة وتقدمت الجيوش الفرنسية صوب النمسا ، وحقت أول انتصار عليها في العشرين من تشرين الثاني ١٨٠٥ في معركة اولم ، فاتجه الجيش النمساوي المندحر صوب الشرق للالتقاء مع الجيش الروسي القادم لنجدته . وفي اوستر ليتز وقعت واحدة من أشهر معارك التاريخ بين القوات الفرنسية من جهة ، والقوات الروسية - النمساوية من جهة أخرى ، حقق فيها نابليون انتصارا ساحقا على القوات الروسية - النمساوية ، ووقعت المعركة في الثاني كانون الأول ١٨٠٥ ، فوق صلح بيرسبوغ مع النمسا التي فقدت من جرائها الإمبراطورية النمساوية ثلث مساحتها واعترفت بنابليون ملكا على ايطاليا وإطلاق يده في ألمانيا ، وبهذا انسحبت النمسا من التحالف الأوربي الثالث ، اما روسيا فقد انسحبت من الحرب دون توقيع معاهدة .

واجه نابليون بعد تحقيقه انتصاراته على دول التحالف الأوربي الثالث مشاكل مع بروسيا التي اتجهت الى روسيا للتنسيق معها كما أنظمت بريطانيا والسويد لإقامة التحالف الأوربي الرابع ضد فرنسا ، وابتدأت بروسيا التحرش بنابليون بان طلبت منه الانسحاب الى ما وراء الضفة الغربية لنهر الراين ، فهاجمها نابليون وانتصر عليها في (معركة بينا) عام ١٨٠٦ وتقدم في الأراضي البروسية ودخل برلين ظافرا وعندما تراجعت القوات البروسية لكي تلتقي مع الجيش الروسي الذي

تقدم لنجدتها خاض نابليون في شباط ١٨٠٧ مع الدولتين معركة (فريد لاند) وحقق فيها انتصارا جديدا . اما السويد فقد هاجمتها قوة فرنسية من الدنمارك وأخرى روسية من فلندة ، بعد المصالحة الروسية الفرنسية ، أجبرتها على عقد الصلح وقطع علاقاتها التجارية مع بريطانيا وهكذا انتهى التحالف الأوربي الرابع ولم يبقى امام فرنسا سوى بريطانيا التي استمرت تقاوم القوات الفرنسية في البحر وتفرض سيطرتها عليه .

أراد نابليون ان يخضع البريطانيين اقتصاديا بعد ان فشل في الانتصار عليهم عسكريا فاصدر مراسيم برلين عام ١٨٠٦ التي حرم على دول أوروبا بموجبها التعامل تجاريا مع بريطانيا ، كما حرم على السفن البريطانية ان ترسو في أي ميناء أوربي . وأعلنت دول روسيا وبروسيا والنمسا والسويد والدنمارك التزامها بمراسيم الحصار الاقتصادي على بريطانيا الذي أطلق عليه اسم الحصار القاري

بالمقابل فرض الأسطول البريطاني حصارا شديدا على موانئ الدول الأوربية التي التزمت بمراسيم برلين مما سبب أزمات اقتصادية أوربية ، فانتشر التهريب والرشوة لإدخال البضائع الى فرنسا وبقيت الدول الأوربية . والحقيقة ان أكثر المتضررين من الحصار القاري كانوا من الفرنسيين والبريطانيين .

واجهت نابليون مشكلة أخرى هي عدم التزام جميع الدول الأوربية بالحصار القاري ، فقد استمرت البرتغال بعلاقاتها السياسية والاقتصادية الوثيقة مع بريطانيا مما جعل موانئها مراكز لتهريب المنتجات البريطانية الى أوروبا . كما أعلن البابا وقوفه على الحياد الأمر الذي سهل وصول البضائع البريطانية الى أوروبا ، خاصة وان البريطانيين احتلوا جزر صغيرة في البحر المتوسط الأطلسي والمانش وبحر الشمال لتهريب بضائعها منها ولغرض الحصار على الدول المقاطعة .

كانت معالجة موضوع ايطاليا أسهل من معالجة موضوع البرتغال ، لان هناك تعاطفا نفسيا مع نابليون الايطالي الأصل وكان له تأثير عليهم بفعل تأثرهم بأفكار الثورة الفرنسية ، فضلا عن ان ايطاليا قد الفت غزوات نابليون بعكس البرتغال واسبانيا ، خاصة وان الفرنسيين كانوا ارحم من النمساويين والإسبان لذلك لم يتردد نابليون بنفي البابا سنة ١٨٠٦ من ولايته وسجنه وربط أملاكه إداريا بالإمبراطورية الفرنسية .

اما عن البرتغال فقد أدى فشل نابليون في إقناعها لمقاطعة بريطانيا الى احتلاله لها ، ولم يجد نابليون صعوبة في احتلاله لها ، لان اسبانيا سمحت له بالمرور خلال أراضيها لاحتلال البرتغال . وقد وضع هذا النصر الى التفكير باحتلال اسبانيا وضمها الى إمبراطوريته متجاهلا كونها بلد صديق وحليف له . ولعل اكتشاف نابليون ان المدن الساحلية الاسبانية كانت مصدرا رئيسيا من مصادر تهريب البضاعة البريطانية كان احد الأسباب التي دفعته للتفكير باحتلال اسبانيا . الا ان الأمر لم يكن كذلك فاندلعت مقاومة شعبية ضد القوات الفرنسية . ولقد دفعت هذه المقاومة الناجحة الشعب البرتغالي الى حمل السلاح ضد القوات الفرنسية يساعدهم في ذلك الجيش البريطاني بقيادة ولنكتون ومع بداية عام ١٨١١ كان القائد البريطاني قد احتل بمساعدة الثوار الإسبان معظم أراضي اسبانيا ودخل العاصمة مدريد وكانت انتفاضة الشعب الاسباني البداية لانتفاضات قومية أخرى في جميع أنحاء أوروبا أدت الى فشل الحصار القاري .

وخلال مدة تطبيق الحصار القاري حشدت النمسا جيشا يقدر أربعمائة وخمسون ألف جندي لمهاجمة الجيش الفرنسي ، ووقعت معركتين بين الجيشين الأولى معركة اكمول ، والثانية في السادس من تموز ١٨٠٩ ، وانتهتا بانتصار الجيش الفرنسي

وفرضت في تشرين الأول ١٨٠٩ معاهدة قاسية على النمسا عرفت باسم معاهدة فينا .

وبعد الانتصار على النمسا بدأت العلاقات تتدهور مع روسيا اذ ان الحصار القاري اضر كثيرا بالبلاد التي هي بلد زراعي بحاجة الى منتوجات صناعية ، فضلا عن عدم إيفاء نابليون بوعوده الى القيصر الروسي في السيطرة على استانبول ومضيق البسفور والدرديل .

وفي نيسان ١٨١٢ بدا القيصر بالتحرش بنابليون بان طلب منه التخلي عن تنظيماته التي أقامها في ألمانيا ، وان يسحب جيشه من بروسيا وكان رد نابليون ان هيا جيشا مكون من سبعمائة ألف مقاتل من مختلف القوميات الأوربية وتقدم صوب روسيا التي بلغ عدد جيشها مائتي وخمسون ألف مقاتل انتصر الفرنسيون في اول مواجهة بين الجيشين فانسحب الروس الى الدخل ونابليون يتبعهم الى ان دخل موسكو في الرابع عشر من أيلول فوجدها خالية من سكانها ، وفي مساء اليوم نفسه اشتعلت النيران في موسكو بأمر من حاكمها فارتد نابليون خارج المدينة وانتظر شهرا أملا في ان يعرض عليه القيصر الصلح لكن لم يفعل ذلك واضطر نابليون الى العودة بجيشه الى فرنسا في تشرين الأول خشية قيام ثورة داخلية ، وفي طريق العودة وقف فصل الشتاء القاسي ببرودته في وجه نابليون فمات عشرات الآلاف من جنوده بردا وجوعا ، ومما زاد في مأساتهم هجمات الفلاحين عليهم خلال انسحابهم بحيث لم يصل الى الحدود الروسية - البروسية سوى مائة الف جندي وفي بروسيا ترك نابليون جيشه وعاد الى فرنسا .

وبعد تلك الأحداث وفي الثامن والعشرين من شباط ١٨١٣ تحالفت روسيا وبروسيا وأعلنتا الحرب ضد فرنسا في السادس عشر من آذار فسارع نابليون لقتالهما

وتمكن من تحقيق الانتصار ، فعقدت هدنة بين الأطراف المتحاربة ، وحاول (مترينخ) وزير خارجية النمسا التوفيق بين الجانبين ولكن دون نتيجة ، وانضمت النمسا الى التحالف الروسي - بروسي - البريطاني ليكتمل التحالف الأوربي الخامس ضد نابليون .

قاتل نابليون جيوش التحالف الجديد بأربعمائة وخمسون ألف مقاتل وحقق أول الأمر ببعض الانتصارات بفعل عبق ريته العسكرية ولكن قادته في الجهات الأخرى فشلوا قي ذلك وانتشرت الأمراض بين صفوف الجنود الفرنسيين فاضطر نابليون الى التراجع الى الحدود الفرنسية ، وفي تشرين الأول ١٨١٣ وقعت معركة لايبزك التي عرفت بمعركة الأمم ودامت أربعة أيام هزم فيها نابليون ، واخذ يتراجع الى حدود فرنسا القديمة ، وعبر نهر الراين ليتخذ موقف الدفاع من هناك الا ان الجيوش الأوربية واصلت تقدمها فاجتازت الأراضي الفرنسية لتدخل باريس في الحادي والثلاثين من آذار ١٨١٤ ، فاضطر نابليون الى التنازل عن العرش بعدما أفضعه قادة الجيش الفرنسي بعدم جدوى المقاومة ، وتم نفيه الى جزيرة البا ليستقر فيها بعد موافقة الحلفاء .

اجتمع الحلفاء المنتصرين في قصر تاليران وزير خارجية فرنسا ، وفي الثلاثين من أيار وقعت معاهدة باريس الأولى بين فرنسا والدول المنتصرة ، ولقد أعادت المعاهدة فرنسا الى حدودها السابقة قبل الثورة ، وسمح لها بالاحتفاظ ببعض المناطق في الالزاس وجهات نهر الراين . كما استعادت فرنسا معظم مستعمراتها (*) ولم تفرض عليها غرامة حربية ، واجتمع مجلس الشيوخ الفرنسي وقرر أقالة نابليون

(*) ومن الأمور الأخرى التي حددتها معاهدة باريس الأولى هي إعلان الدول الكبرى الموقعة على المعاهدة عن عزمها على إعادة هولندا الى الوجود مع توسيع أراضيها ، وتشكيل اتحاد ألماني مستقل والاعتراف باستقلال سويسرا وتشكيل ايطاليا جديدة

وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة تاليران للتمهيد باستلام لويس الثامن عشر السلطة وإعادة النظام الملكي الى فرنسا .

لم يراعي لويس الثامن عشر مشاعر الفرنسيين وتطلعاتهم وأفكارهم الجديدة التي ربتهم عليها الثورة الفرنسية ونادى بها نابليون . وقد وضع دستورا أعلن نفسه بموجبه ملكا وفق نظريته الحق الإلهي وأعاد الى للنبلاء حقوقهم ، وفرض الرقابة على الصحافة وسرح الضباط الجمهوريين من الجيش ومنح أبناء النبلاء مناصب وامتيازات كبيرة . ثم ألغى علم الثورة ، وفي المجال الاقتصادي تأزمت الأمور وانتشرت البطالة فصار الشعب يتمنى عودة نابليون .

وفعلا تمكن نابليون من مغادرة منفاه سرا في ٢٦ شياط ١٨١٥ ووصل الأراضي الفرنسية ، واستقبله الفرنسيون استقبال الأبطال ودخل نابليون باريس في آذار من العام نفسه ، وأعلن قبوله لمعاهدة باريس . لكن الحلفاء الأوربيين لم يأبهوا لإعلانه هذا فتجمعت الجيوش الأوربية ووقعت معارك بين الطرفين كان نتيجتها هزيمة نابليون . في معركة واترلوا في ١٦ حزيران ١٨١٥ لتنتهي معها إمبراطورية نابليون (*) لتبدأ مرحلة جديدة تمثلت في مناقشة التغيرات التي شهدتها القارة الأوربية خلال حروب نابليون ، من خلال مؤتمر فيينا الذي كان يعقد جلساته آنذاك في عاصمة النمسا .

(*) وبعد هزيمة نابليون في المعركة قرر الحلفاء سجنه في جزيرة سنت هيلانه حتى توفي في الخامس من أيار ١٨٢١ ، وكانت وصيته ان يدفن بعد الوفاة على ضفاف نهر السين . فعلا تم نقل رفاة نابليون من الجزيرة عام ١٨٤٠ ليدفن على شواطئ نهر السين قريبا من الشعب الفرنسي تنفيذا لوصيته .

الفصل الثاني

أوروبا من مؤتمر فيينا حتى ثورات العام ١٨٤٨

أولاً: مؤتمر فيينا ١٨١٤-١٨١٥

- قرارات المؤتمر.

- نقد مؤتمر فيينا

ثانياً: التطورات السياسية في فرنسا ١٨١٥-١٨٤٨

ثالثاً: التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٨١٥-

١٨٤٨

رابعاً: بروسيا والأراضي الألمانية ١٨١٥-١٨٤٨

خامساً: الإمبراطورية النمساوية ١٨١٥-١٨٤٨

سادساً: ثورات عام ١٨٤٨ القومية الأسباب والنتائج

- نتائج ثورات عام ١٨٤٨

أوروبا من مؤتمر فيينا حتى ثورات العام ١٨٤٨

أولا : مؤتمر فيينا ١٨١٤-١٨١٥

كان لابد للحلفاء بعد سقوط إمبراطورية نابليون أن يجتمعوا فيما بينهم ليعيدوا رسم خارطة أوروبا السياسية وفقا لمصالحهم ، ولإزالة الآثار التي خلفها حكم نابليون الذي غير كثيرا في الحدود السياسية الأوروبية .

لقد اختيرت فيينا* مقرا للمؤتمر لعوامل تمثلت بالتضحيات التي تحملتها النمسا منذ قيام الثورة الفرنسية ومشاركتها في جميع الأعباء العسكرية حتى سقوط نابليون ، فضلا عن محاولة تعويض النمسا عما ألحقه نابليون بها من هزائم متلاحقة تسببت في أهانتها وإلحاق الضرر بها بفقدانها نفوذها السياسي في ايطاليا وألمانيا وخسارتها أراضي واسعة كانت تحت سيطرتها ، ولاشك ان موقع فيينا الذي يتوسط دول أوروبا قد ساعد أيضا في اختيارها مقرا لذلك المؤتمر .

اجتمع مندوبو الدول الأوروبية في فيينا في الأول من تشرين الأول ١٨١٤ لإعادة رسم خارطة أوروبا السياسية من جديد ، وعندما كانت المعارك مستمرة وخطر نابليون كان لا يزال في الأفق ، كان المؤتمر مستمرا في اجتماعاته لتقرير وضع أوروبا السياسي الجديد ، وبعد هزيمة نابليون في معركة واترلو عقدت في العشرين من تشرين الثاني ١٨١٥ معاهدة باريس الثانية وفيها فرض الحلفاء على فرنسا شروطا أقسى من سابقتها .

استمرت اجتماعات المؤتمر وترأس الجلسة الافتتاحية إمبراطور النمسا فرنسيس الثاني (١٧٩٢ - ١٨٣٥) . أما ابرز شخصيات المؤتمر فهم فضلا عن إمبراطور

* للتفاصيل عن مؤتمر فيينا يراجع : فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٤ ص ٩-٢٥ . H.Nidson, Congress of Vienna , London , 1946.

النمسا كانوا مترنيخ مستشار النمسا الذي كان يتمتع بصلاحيات واسعة ، وترأس جلسات المؤتمر ، ما عدا الجلسة الافتتاحية ، وكان حلقة الاتصال بين وفود الدول التي حضرت المؤتمر . ومثل روسيا في المؤتمر القيصر الاسكندر الأول (١٨٠١-١٨٢٥) ، كما حضر فردريك وليم الثالث ملك بروسيا ، كما اشترك في المؤتمر كاسلريه وزير خارجية بريطانيا وكان دبلوماسيا محترفا يتقن اللغات الاوربية المهمة ، وكانت بريطانيا إحدى الدول المنتصرة ، وقد أدت دورا مهما في القضاء على خطر نابليون . أما فرنسا فقد مثلها تاليران وزير خارجيتها الذي استفاد من الاختلاف الموجود بين الحلفاء ، وتدخل تدريجيا في حل المشاكل ، واقترح مبدأ الحقوق المشروعة للشعوب .

وكان المؤتمر مهرجانا ، فقد أقام الملوك والوزراء والمرافقون لهم أثناء المفاوضات المآدب الكبيرة الفخمة والحفلات الموسيقية الشيقة وحفلات الرقص الشعبية .

وكان على مترنيخ رئيس جلسات المؤتمر ان يضع مناهج الجلسات ويدير المناقشات للوصول الى القرارات . ووضع المؤتمر إعادة السلم والاستقرار ومبدأ التعويض ومبدأ الحقوق المشروعة كأساس لاتخاذ القرارات التي سيقرها المؤتمر ويوقعون عليها .

- قرارات المؤتمر

اصدر المؤتمر عدد من القرارات تتعلق بالمشاكل التي أوجدتها الحروب النابليونية ، فضلا عن أطماع ومصالح الدول الأوربية الكبرى في الحصول على مناطق ومستعمرات جديدة . وكانت هناك قرارات خاصة تتعلق بمشكلة بولندا ، التي كانت مقسمة بين بروسيا وروسيا والنمسا ، وتدخلت بريطانيا محاولة منها لحل تلك

المشكلة دون نتيجة تذكر ، وفي آخر الأمر نال القيصر الروسي القسم الأكبر من بولندا ، وبقيت غاليسيا البولندية في حوزة النمسا ، والممر البولندي في حوزة بروسيا .

اما سكسونيا فقد طالب ملك بروسيا معاقبة ملكها وإزالة مملكته من الوجود وضمها الى بروسيا ، وبعد ان تنازلت بروسيا عن الأراضي البولندية البروسية قرر المؤتمر ضم خمسي (٥/٢) أراضي سكسونيا الى بروسيا .

كما قرر المؤتمر إرجاع أسرة اورنج الى حكم هولندا ، وضم بلجيكا إليها في سبيل تقوية هولندا وتمكنها من الوقوف أمام التوسع الفرنسي ، وجعلها دولة قوية . ومن القرارات الخاصة الأخرى تعويض النمسا في ايطاليا وقد وافق المؤتمر على تكوين الاتحاد السويسري من تسع عشرة ولاية . واعترف المؤتمر باستقلال الدنمارك وقرر اخذ النرويج وضمها الى السويد معاقبة لملك الدنمارك على ميله لنابليون وتنازلت السويد عن فلندا لقاء النرويج واستمر اتحاد النرويج مع السويد الى عام ١٩٠٥ ثم انفصلت وكونت حكومة ملكية مستقلة .

ومن ضمن قرارات المؤتمر الخاصة الأخرى ، إرجاع أسرة آل بوربون الى عرش اسبانيا ، وإرجاع أسرة سالازار الى عرش البرتغال ، وإعادة إمبراطورية النمسا الى حدودها السابقة ، وتنازلت الأخيرة عن بولندا النمساوية وبلجيكا ، وتعويضها في ايطاليا بإعطائها سهل لمبارديا وميلانو والبندقية . كما قرر المؤتمر إرجاع البابا الى حكم ولاية رومانيا ، وإعادة الأمراء المنفيين الى ولاياتهم في ايطاليا الوسطى وجعلهم تحت نفوذ النمسا .

أما ألمانيا فتشكلت من ولايات مستقلة في شؤونها الداخلية ، وبذلك كان نظامها السياسي مفككا بعض الشيء ، وكانت شؤونها الخارجية ترتبط بمجلس الديت في مدينة فرانكفورت .

ولما لم تكن لبريطانيا مطالب إقليمية في أوربا ، لذا أرادت إنهاء الحرب ونشر السلم والاستقرار فيها وتأمين الأسواق لبضائعها وطالبت فقط ببعض الجزر والمستعمرات ذات المناطق الاستراتيجية للاستفادة منها في الاتصال بممتلكاتها والسيطرة على الطرق البحرية العالمية ، مثل جزيرة مالطا وجزيرة سيلان ومستعمرة الكاب وجزر هللولاند في البحر الشمالي . اما القرارات العامة التي اتخذها المؤتمر فتمثلت بما يلي :-

١. تنظيم السلك الدبلوماسي: كانت الدول الأوروبية في السابق ترسل وفودا وممثلين عنها الى الدول الأخرى فنشأت عادات وتقاليد حول الوفود ، وأراد المؤتمر تنظيم وتنسيق هذه التعليمات فرتبوا السلك الدبلوماسي كما يأتي:- السفير وممثل البابا ، الوزير المفوض ، الوزير المقيم ، القائم بالأعمال ، القنصل ، الملحق .

٢. تنظيم الأنهار الدولية : والنهر الدولي هو النهر الذي يمر بدولتين او أكثر ، وأراد المؤتمر تنظيم الملاحة والري في نهر الدانوب وجباية الرسوم لهذا الغرض ووضعت قواعد في هذا الشأن والتي أصبحت جزءا من القانون الدولي .

٣. إلغاء الرق : توسعت تجارة العبيد بعد اكتشاف أمريكا ، اذ ظهرت الحاجة الى الأيدي العاملة في المزارع وفي ٢٥ آذار ١٨٠٨ قررت بريطانيا إلغاء تجارة العبيد في بريطانيا ومستعمراتها ، ثم طالبت الرأي العام البريطاني إلغاء الرق في العالم ومنع المتاجرة به دوليا . فقدم المؤتمر اقتراحا الى الدول المؤتمرة للنظر داخليا في إلغاء تجارة العبيد .

- نقد مؤتمر فيينا

يشمل النقد التاريخي بيان نقاط القوة والضعف في موضوع ما . وتمثلت نقاط القوة

بالاتي :-

١ . أنهى المؤتمر الحرب وارجع السلم والاستقرار الى أوربا ، مع حصول بعض الثورات المحلية ، ودام السلم في أوربا الى عام ١٨٤٨ .

٢ . نظم المؤتمر درجات السلك الدبلوماسي ولا يزال التنظيم معمولاً به لحد الآن .

٣ . وضع المؤتمر قاعدة الأنهار الدولية .

٤ . حاول المؤتمر إلغاء تجارة العبيد ونشر الدعوة الى الفكرة في اوربا .

٥ . اعترف المؤتمر باستقلال سويسرا وهولندا والدنمارك .

أما نقاط الضعف فكانت كالآتي :-

١ . عارض المؤتمر مبادئ الثورة الفرنسية ، القومية ومذهب الأحرار ولم يعترف لحقوق الأمم المظلومة .

٢ . ارتكب المؤتمر أخطاء بضم بلجيكا الى هولندا والنرويج الى السويد وفرنسا وبولندا الى روسيا ، هذا وقد انحلت هذه القرارات فيما بعد تدريجياً .

٣ . أيد المؤتمر مبادئ الحقوق الشرعية للأسر الحاكمة ، وارجع الأسر القديمة لحكم بلدان في أوربا . فرجعت أسرة ال بوريون لحكم فرنسا واسبانيا ونابولي ، وأسرة اورنج لحكم هولندا ، وأسرة سالازار لحكم البرتغال .

٤. لم يطبق المؤتمر مبدأ الحقوق الشرعية على سكسونيا والدنمارك ، وكذلك حقق رغبات الدول الكبيرة على حساب الدول الصغيرة . فكانت النتيجة إن سيطرت النمسا على ايطاليا وألمانيا ، واستولت روسيا على بولندا وفنلندا ، واستولت بريطانيا على بعض الجزر الاستراتيجية ووسعت مستعمراتها .

ثانيا : التطورات السياسية في فرنسا ١٨١٥ - ١٨٤٨

بعد سقوط حكومة نابليون ، واحتلال جيوش الدول الكبرى الاوربية باريس ظهرت مشكلة الحكم في فرنسا ، فحكاهم الدول الاوربية لم يوافقوا على إعادة النظام الجمهوري الى فرنسا ، وظهر خلاف حول الأسرة التي تحكم البلاد . وقد أدى تاليران دورا كبيرا في اختيار أسرة حاكمة جديدة في فرنسا ، وتمكن من إقناع الدول الاوربية الكبرى بعودة آل بوربون الى الحكم وتنصيب لويس الثامن عشر ملكا على فرنسا . وفي الثلاثين من أيار ١٨١٤ وقعت معاهدة باريس الأولى واستلم لويس الثامن عشر الحكم بمساعدة الحلفاء ، ووافق على الدستور الجديد وبموجبه أصبحت فرنسا حكومة ملكية دستورية ، ومنح الشعب الفرنسي المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات ، وشكل البرلمان من مجلس النواب والشيوخ

وفي شباط ١٨١٥ هرب نابليون من جزيرة البا ودخل فرنسا ، ووقعت الحرب ثانية بينه وبين الحلفاء الأوربيين انتهت بهزيمة نابليون نهائيا وسجنه في جزيرة سنت هيلانه الى أن توفي سنة ١٨٢١ .

رجع لويس الثامن عشر الى حكم فرنسا ، وفي العشرين من تشرين الثاني عام ١٨١٥ عقدت معاهدة باريس الثانية بين فرنسا والحلفاء وتقرر فيها إرجاع حدود فرنسا الى ما كانت عليه عام ١٧٩٢ ، وفرض غرامة حربية كبيرة قدرها سبعمائة (٧٠٠ مليون فرنك ، واحتلال الولايات الفرنسية الشرقية لمدة تتراوح بين ثلاث الى

خمس سنوات ، وتشكيل لجنة من سفراء بريطانيا وبروسيا والنمسا في فرنسا لمراقبة سياسية الحكومة الفرنسية والتعاون معها لتهدئة الأحوال .

كان الملك لويس الثامن عشر يؤمن بنظرية الحق الإلهي في الحكم ولكن التجارب القاسية جعلته يدرك بعدم إمكان تطبيقها لذا كان يميل الى سياسة الاعتدال وعدم تأييد سياسة الفتنك والاضطهاد ، وكان الأشرف وعلى رأسهم اخو الملك الكونت ارتوا يدعون الى سياسة الاضطهاد والفتنك بمؤيدي الثورة . وحاول هؤلاء الرجوع الى نظام العهد القديم والقضاء على كل آثار الثورة الفرنسية ، وتم تسريح عدد كبير من الجنود والضباط المؤيدين لأفكار الثورة و تعيين عدد من الأشرف في الرتب العسكرية العالية . لذا فقد اشترك المسرحون من الجيش مع اليعاقبة وآل اورليان في بث الدعاية ضد الحكومة وآل بوربون ، مما اجبر الحكومة على إعدام عدد من الأشخاص من مؤيدي الثورة الفرنسية ونابليون ، والمشاركين في تحريض الجماهير على حكومة لويس الثامن عشر .

وعندما جرت الانتخابات عام ١٨١٦ سيطر المعتدلون على المجلس النيابي فاضطرت الحكومة الى إتباع سياسة التهدئة فتحسنت الأحوال الاقتصادية . ولكن اغتيال ابن اخ الملك في الثالث عشر من شباط ١٨٢٠ قد جعل الأشرف يقودون حملة شعواء ضد الوزارة المنتخبة مدعين ان الأفكار الحرة هي التي قتلت الأمير فاضطر الملك الى إقالة الوزارة ، وتعيين ريشليو رئيسا للوزارة وخلال مدة رئاسته للوزارة فرضت الرقابة على الصحف والاجتماعات وتم سن قانون جديد للانتخابات جرد بموجبه بعض الناخبين من حق الانتخاب .

وفي عام ١٨٢٤ جرت الانتخابات ، واتبعت الحكومة سياسة الإرهاب ضد المعتدلين لذا تمكنت من السيطرة على المجلس ، واضطرت هذه الجماعة الى

تأسيس جمعيات سرية لمقاومة سياسة الحكومة ، وفي الثامن عشر من أيلول ١٨٢٤ توفي الملك . وجاء بعده أخوه ارتوا الذي حكم فرنسا باسم شارل العاشر (١٨٢٤-١٨٣٠) وكان هدفه إرجاع نظام العهد القديم الى فرنسا ، وتوحيد العرش والكنيسة والحكم حسب نظريته الحق الإلهي ، وكان شارل العاشر مكروها من الفرنسيين لتآمره مع ماري أنطوانيت ضد الثورة الفرنسية ، كما تزعم الملكيين المتطرفين في عهد الإرهاب.

قام شارل العاشر ببعض الأعمال التي هيأت الثورة ضده . ففي عام ١٨٢٥ سنت الحكومة قانونا عوضت بموجبه الأشراف عن الخسائر المادية التي كانت قد لحقت بهم لقاء مصادرة أموالهم ، وبلغت تلك المبالغ (٦٥٠) مليون فرنك ، كما وضع التعليم الابتدائي والثانوي تحت سيطرة رجال الدين ، وأعطى لهم الحق بالمراقبة والتفتيش ، وسنت الحكومة قانونا جعلت بموجبه حكم الإعدام جزاء لكل من تعدى على الكنائس . ومن جانب آخر فرضت الحكومة على الصحافة والجامعات مراقبة شديدة ، وفصلت الأساتذة الأحرار من وظائفهم التعليمية مما أثار المعتدلين والأحرار ، وانتشر التذمر في فرنسا مما اضطر الملك الى إصدار أوامره برفع القيود عن الصحافة ، وألغى سلطة رجال الدين عن المدارس فأغضبت تلك الإجراءات رجال الدين دون ان ينال رضا الأحرار . وفي عام ١٨٢٧ جرت انتخابات جديدة حصلت فيها المعارضة على أغلبية الأصوات ، وفي ٢٦ تموز ١٨٣٠ اصدر الملك شارل العاشر عدد من المراسيم حددت طبيعة الانتخابات في البلاد والموقف من الصحافة ، وتضمنت مايلي :-

١. تقييد حرية الصحافة .

٢. حل المجلس النيابي الذي لم يجتمع بعد .

٣. تعديل قانون الانتخابات وحصر حق الانتخاب بالملاكين والتجار .

٤. تعيين تاريخ جديد لإجراء الانتخابات بموجب قانون الانتخاب الجديد .

وقع الملك المراسيم وذهب الى الصيد معتقدا انه قد سيطر على الوضع . وكان الجيش الفرنسي يقوم بحملة لاحتلال الجزائر ، واحتج البعض على إصدار تلك المراسيم . وفي السابع والعشرين من تموز ١٨٣٠ ، تظاهرت أعداد كبيرة من الناس ضد قرار الحكومة ، وانضم إليهم الحرس الوطني وتلامذة المدارس الصناعية والمعارضين من اليعاقبة والبرجوازيين وآل اورليان .

لم يتمكن الجيش الموجود في باريس من مقاومة الجماهير الثائرة ، كما ان الملك لم يقم باي تغيير يرضي به الشعب الفرنسي ، وأخيرا اضطر الملك التنازل عن العرش لحفيده ثم الهروب الى بريطانيا ، ولكن هذا القرار جاء متأخرا لان الثوار كانوا قد رفعوا علم الثورة واختاروا لويس فيليب ملكا على فرنسا .

دام حكم آل بوريون في فرنسا خمسة عشر عاما (١٨١٥-١٨٣٠) ، وخلال هذه المدة ، وعلى الرغم من عدم استقرار الوضع السياسي في البلاد حصلت تطورات مهمة في فرنسا ، فقد نمت اقتصاديات فرنسا ، وفتح فرع لبنك روتشيلد في فرنسا ، وازداد عدد الشركات الاستثمارية ، وتوسعت طرق المواصلات ، ونظمت قنوات الري ، ومدت السكك الحديدية وشبكات الإنارة في باريس ، وسادت الرومانتيكية في الآداب .

اما سياسة فرنسا الخارجية في عهد ال بوريون خلال الخمسة عشر عاما ، فتمثلت بمشاركتها في مؤتمر فيينا ممثلة ب تاليران وزير خارجيتها الذي اقنع المؤتمر بفكرة عدم مسؤولية فرنسا عن أعمال نابليون ، وكذلك استغل وجود الخلاف بين

وفود الدول الكبيرة فتدخل في حل مشكلتي بولندا وسكسونيا ، وقاوم التوسع البروسي في اوربا . وكانت جيوش الحلفاء تحتل مناطق فرنسية بموجب معاهدة باريس الثانية . وفي عام ١٨١٨ ، دفعت فرنسا الغرامة التي فرضت عليها في معاهدة باريس الثانية ، وانضمت الى الحلف الأوربي . وفي عام ١٨٢٣ أرسل الجيش الفرنسي الى اسبانيا للقضاء على الثورة فيها وإرجاع ملكها الى عرشه ، كما تدخلت فرنسا في ثورة اليونان (١٨٢١-١٨٣٠)^(*) ، بحجة المحافظة على التوازن الدولي في البلقان . وفي عام ١٨٣٠ قادت فرنسا حملة عسكرية احتلت فيها الجزائر .

وبعد قيام ثورة تموز ١٨٣٠ في فرنسا ، وانتخاب لويس فيليب ملكا للفرنسيين من قبل مجلس النواب ، فقد حاول لويس فيليب طيلة مدة حكمه التظاهر بمظهر الملك الدستوري ، وكان البرلمان مؤلفا من مجلسين ، وهما مجلس النواب انتخابيا ومجلس الشيوخ ويعينون مدى الحياة ، وكانت الوزارة مسؤولة تجاه مجلس النواب .

عمل لويس فيليب على إلغاء علم آل بوربون الأبيض ، وحل محله علم الثورة الفرنسية المثلث الألوان ، وأصبحت الكتلة مذهب الأكثرية ، وضمن الدستور حرية المحاكم ، وألغيت الرقابة والقيود على الصحافة ، وأعيد تنظيم الحرس الأهلي ، واعتمد لويس فيليب على البرجوازية (الطبقة الوسطى) في إدارة فرنسا وكان اقرب الى حزب المعارضة وابتعد عن حكم الارستقراطيين والنبلاء ورجال الدين .

بلغ عدد الوزارات في فرنسا بين الأعوام (١٨٣٠-١٨٤٨) إحدى عشرة وزارة ، وكان ابرز رؤساء الوزراء كيزو ، وقد اعتقد أهم حدث حصل في التاريخ الأوربي هو ظهور الطبقة الوسطى التي عدت أكثر إخلاصا من غيرها لمبادئ الثورة الفرنسية .

(*) للتفاصيل عن ثورة اليونان : يراجع : هاشم صالح التكريتي ، المسألة الشرقية المرحلة الاولى ١٧٧٤-١٨٥٦ ، بغداد ١٩٩٠ ص ٨٧-١٢٦ .

وفي مجال الانتخابات البرلمانية فقد أصر كيزو بقاء الشرط المالي في الانتخابات ، لذا بقي العمال وأصحاب المزارع الصغار والحرفيين والنساء محرومين من حق التصويت . وتدخل في أمور الانتخابات النيابية واستغل جهاز الدولة لنجاح مرشحي الحكومة ، وحاول كيزو بكل إمكانياته السيطرة على الصحافة ، ونظرا لعدم قيام الحكومة بالإصلاحات المطلوبة ، وفشل البرلمان والصحافة بالتأثير عليها ، لذا انتشرت الجمعيات السرية في فرنسا بهدف تغيير الوضع السياسي بالقوة .

وعد النبلاء ورجال الدين حكومة لويس فيليب من أول الأمر غير شرعية لأنها جاءت بالقوة ، واعتمدت في الحكم على الطبقة الوسطى العليا ، ولم توسع حق الانتخاب ، لذا بقي العمال والفلاحون وأفراد الطبقة الوسطى الصغيرة محرومين من حق الانتخاب ، كما إنها أهملت حماية العمال ولم تسن قوانين لضمان حقوقهم ، مما جعل الحكومة مكروهة من قبل العمال أيضا ، ونظرا لإتباع الحكومة سياسة المحافظة على الوضع الراهن في السياسة الداخلية لذا عارضها الجمهوريون والاشتراكيون . وحاولت حكومة لويس فيليب نيل رضا الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا وذلك بالاعتراف بها والتقرب إليها ، ولكن الدول الأوربية الملكية عدتها دخيلة عليها ، وأدى تساهلها مع بريطانيا الى غضب الفرنسيين عليها وعدوها حكومة ضعيفة ، وذليلة ، ومما زاد في الأمور حراجة انتشار الفساد والرشوة بين الموظفين والطبقة الحاكمة ، ولاسيما عام ١٨٤٨ .

انتشرت البطالة في فرنسا لعدم تطور الثورة الصناعية فيها مما ادت سياسة لويس فيليب الخارجية الى تمركز رأس المال الفرنسي في المدن ومناقسته البرجوازية الصغيرة في التجارة والسوق الداخلية ، فادى ذلك الى انتشار الإفلاس بين أفراد هذه

الطبقة ، ثم جاء سوء الموسم الزراعي لعامي ١٨٤٦-١٨٤٧ ، ورداءة محصول البطاطا الى انتشار المجاعة بين اغلب أفراد الشعب الفرنسي .

كل هذه الأمور جعلت المعارضة تتبع منذ تموز ١٨٤٧ أسلوب جديد تمثل بإقامة المآدب الشعبية ، لبيان وجهة نظرها في سياسة الحكومة وكان خطيب الحفل يتطرق عادة الى تدهور الحالة العامة وانتشار الفساد وعدم قيام الحكومة بالإصلاح ، ويطالب بتوسيع حق الانتخاب وإصلاح الأوضاع العامة في البلاد . وأدت بعض الصحف الفرنسية دورا ملموسا في حث المواطنين ضد الحكومة لفشل مجلس النواب والأحزاب القيام بواجباتها بالشكل الصحيح . وكان لذلك أثره في قيام الثورة عام ١٨٤٨ في فرنسا .

ثالثا : التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٨١٥-١٨٤٨

قاومت بريطانيا نابليون أكثر من أية دولة أوروبية أخرى ، وأدت أساطيلها وصناعاتها ومساعداتها المالية للحلفاء الدور الكبير في القضاء عليه ، وخلال انعقاد مؤتمر فيينا حضر كاسلريه وزير خارجية بريطانيا ممثلا عن بلاده ، ولقد نالت بريطانيا في المؤتمر عدد من الجزر والمناطق الإستراتيجية المهمة سيطرت فيها على المنافذ الحيوية للبحار والمحيطات .

كان كاسلريه معارضا لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وكذلك رفض المشاركة في قمع ثورات نابولي واسبانيا ، وأيد سلفه جورج كنج مبدأ القومية ومذهب الأحرار ، وشجع الثورة في المستعمرات الاسبانية ، وتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير وتطبيق مبدأ مونرو . وتدخلت بريطانيا في مساعدة الثوار اليونانيين للحصول على استقلالهم من الدولة العثمانية ، وأرسلت قطعا من أسطولها الى اليونان ، وشاركت مع فرنسا في منع السفن العثمانية -

المصرية من قمع الثورة اليونانية ، فأسهمت في اعتراف العثمانيين في عام ١٨٣٠ باستقلال اليونان .

أما سياسة بريطانيا الداخلية فتمثلت في الجانب الاقتصادي بعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية إلا للمحافظة على النظام ، وجمع ما يمكن من الضرائب وعرفت هذه السياسة بـ " دعه يعمل " .

ساعدت هذه السياسة على قيام الثورة الصناعية^(*) في بريطانيا بين (١٧٦٠-١٨٣٠) ، وتحويل وسائل الإنتاج فيها من يدوية الى ميكانيكية ، وعلى بناء المصانع الحديثة والواسعة ، وأدى الى تطور البلد اقتصاديا فساعد هذا التطور على تقوية الطبقة الوسطى وظهور الرأسمالية الصناعية والأزمات الاقتصادية ، وازداد عدد العمال وساءت أحوالهم الصحية والاجتماعية لعدم وجود تشريعات حكومية لحمايتهم وتحديد الأجور وساعات العمل فضلا عن افتقارهم الى السكن الملائم .

وفي مجال النظام البرلماني فقد نشأت حركة تدعو الى ضرورة إصلاح قانون الانتخاب ونظام البرلمان ، ولكنها تأجلت بسبب قيام الثورة الفرنسية وحروب نابليون ، وعندما انتهت تلك الحروب كانت الثورة الصناعية في بريطانيا قد تكاملت تقريبا ، وتقوت الطبقة الوسطى ، وظهرت فئة العمال ، فاخذوا يدعون الى الإصلاح في النظام البرلماني ، وتشجعت المعارضة في بريطانيا للمطالبة بالإصلاح . وفي عام ١٨٣٢ اضطر البرلمان على الموافقة على لائحة جديدة لإصلاح قانون الانتخاب البريطاني أهم ما فيه تكوين ١٤٣ منطقة انتخابية جديدة على ان يكون لكل واحدة منها نائب واحد في مجلس العموم البريطاني ، وخصص من هذا العدد خمسة مقاعد

(*) للتفاصيل عن الثورة الصناعية يراجع : فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٢ ، ص ١١٤-١٤٢ ، محمد مظفر الادهمي ، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، بغداد ، ص ٨٣-١٥٤ .

لايرلندا وثمانية مقاعد لاسكتلندا ، وان يكون الانتخاب في يومين بدلا من خمسة عشر يوما .

وتكمن أهمية لائحة الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ في إنها أعادت توزيع المقاعد النيابية على المناطق بصورة عادلة ، كما وسعت اللائحة حق التصويت فزادت نسبة الناخبين من ٣% الى ٥% من مجموع سكان بريطانيا ، وأدت اللائحة الى تحويل السلطة من مجلس اللوردات الى مجلس العموم ، وأصبح الأول شبه ملحق بالثاني لان مجلس العموم أصبح انتخابيا وأكثر تمثيلا للشعب البريطاني

لقد استفادت الطبقة الوسطى من لائحة الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢ في تمثيل نفسها في البرلمان ، ولكن اللائحة لم تمنح العمال والطبقة الوسطى الصغيرة حق التصويت لقلّة دخلهم ولعدم دفعهم الضرائب لذا ساد التذمر وعملوا على تغيير نظام الانتخابات للبرلمان . واستقرت مطالبهم في عام ١٨٣٨ على ما يأتي :-

١. إجراء الانتخابات السنوية لاختيار أعضاء مجلس العموم البريطاني .
٢. منح حق التصويت العام لجميع الذكور البالغين .
٣. جعل الانتخاب العام سريا .
٤. تقسيم بريطانيا الى مناطق انتخابية متساوية . وانتخاب نائب واحد لكل منطقة انتخابية .
٥. إلغاء الشرط المالي المتعلق بمن يرغب ترشيح نفسه لعضوية مجلس العموم .
٦. دفع رواتب لأعضاء البرلمان لكي يتمكن أصحاب الدخل الواطئ من الاستمرار في الخدمة في مجلس العموم البريطاني .

اجتمع العرائضيون في العام ١٨٣٩ في لندن ورفعوا عريضة الى مجلس العموم طلبوا فيها تحقيق مطالبهم . ولكن المجلس رفض ذلك ، وفي عام ١٨٤٢ رفعوا عريضة أخرى للمجلس احتوت على أكثر من ثلاثة ملايين توقيع في الوقت الذي كان فيه سكان بريطانيا تسعة عشر مليون نسمة . ورفض المجلس العريضة بأغلبية بحجة ان منح التصويت العام وتحقيق الديمقراطية السياسية يهدد حقوق التملك والنظام الاقتصادي القائم . وفي شباط ١٨٤٨ قامت الثورة في باريس وانهار حكم لويس فيليب ، لذا حاول العرائضيون انتهاز الفرصة وعقد اجتماع وتقديم عريضة ثالثة ، الا أنهم منعوا بالقوة .

فشلت الحركة العرائضية في تحقيق مطالبها بسبب معارضة الحكومة والطبقات الحاكمة لها ، وانتشار التفرقة وعدم الثقة بين مؤيديها ، ولم تؤد الى نتيجة مباشرة الا أنها نبهت الى ضرورة الإصلاح . فطبقت الحكومة البريطانية تدريجيا خلال ثمانين سنة مطالب العرائضيين ما عدا المادة الأولى ، اذ ظهر عمليا صعوبة إجراء الانتخاب العام في كل سنة لأنه يكلف البلاد ماديا وسياسيا ، ويسبب عدم الاستقرار في البرلمان والوزارة والبلاد .

وعملت الحكومة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر القيام بإصلاحات داخلية منها تحسين أحوال العمال . فأصدرت عددا من القوانين لتحديد ساعات العمل ، وأعمار الذين يسمح لهم بالعمل في المصانع ، وتعيين مفتشين للمعامل ومنحهم سلطة فرض الغرامات على أصحاب المعامل عند مخالفتهم للقوانين . ثم صدرت القوانين لاحقا في الأعوام ١٨٥٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٦ ، ١٨٩١ ، ١٩٠٨ ، ١٩١١ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٧ نظمت طبيعة العمل وساعاته والأشخاص الذين يعملون فيه .

ومن الإصلاحات الداخلية المهمة الأخرى ، إلغاء تجارة العبيد . ففي عام ١٨٠٧ تقرر إلغاء تجارة العبيد في الإمبراطورية البريطانية اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٨٠٨ . وتأسست في بريطانيا مئات الفروع طالبت بإلغاء الرق لمخالفته للدستور البريطاني والدين المسيحي . واعترف البرلمان البريطاني بأن الرق كان خطأ عاماً ، لذا فإنه من الضروري مشاركة الحكومة والأسياذ والعبيد لإنهاء هذه المشكلة .

وفي آب ١٨٣٤ تحرر الملايين من العبيد في الإمبراطورية البريطانية وتعاونت الحكومة البريطانية مع الدول الأخرى لمكافحة تجارة الرق .

وفي مجال تجارة القمح صدر قانون عام ١٨١٥ منعت الحكومة البريطانية بموجبه دخول القمح الوارد من الخارج الى بريطانيا الا اذا وصل سعر الريج ثمانون شلناً ، فعند ذلك يسمح بدخوله بدون ضريبة . وكانت الغاية من هذا القانون تشجيع الزراعة والمحافظة على حقوق الملاكين والفلاحين ، وفي عام ١٨٢٨ منع جلب القمح ، وكانت الغاية من ذلك تأييد استقرار سعر الخبز باعتباره يهم جميع السكان والطبقات الفقيرة خاصة ، وكذلك تأمين دخل ثابت للفلاحين وملاكى الأرض .

وفي العام ١٨٣٨ تشكلت جمعية معارضة لقانون القمح ، وأيد العمال وأصحاب المصانع ادعاء الجمعية وعارضهم الملاكون والفلاحون ، وبين التأييد والمعارضة الغي قانون القمح في عام ١٨٦٩ ، وفي العام التالي استعملت المكنائ الزراعية في الإنتاج فزاد منتج القمح العالمي ، وأخذت الأسعار بالهبوط في بريطانيا ، ومع هذا بقيت أعلى من القارة الأوروبية .

أما قانون الملاحة الذي سن عام ١٦٥١ لحماية السفن البريطانية من منافسة السفن الأجنبية ، فقد الغي عام ١٨٤٩ بعدما أصبحت الإمبراطورية البريطانية تمتلك أكبر أسطول تجاري وحربي في العالم .

وفي عام ١٨٣٤ وبهدف حماية الفقراء من سكان بريطانيا صدر قانون الفقراء الذي تقرر فيه بناء دور الفقراء عند الحاجة ، وإعالتهم فيها على شرط ان يكون مستوى الحياة فيها أوطأ من مستوى حياة أي عامل يعمل . وسمح القانون للفقير ترك الدار عند البحث عن العمل او المباشرة في ممارسته .

وفي مجال حرية التجارة فقد اتبعت الحكومة البريطانية سياسة مالية دقيقة ، فسنت قانون ضريبة الدخل فزادت إيرادات الخزينة ، كما زادت ونمت صناعاتها وزاد الإنتاج في البلاد .

وأصدرت الحكومة البريطانية التعريف الكمركية للمحافظة على المصنوعات الوطنية من جهة ، وتأمين مورد مالي للخزينة من جهة أخرى . ونظرا لنمو الصناعة البريطانية وامتياز منتوجاتها الصناعية بالجودة وقلة التكاليف فقد تقرر إلغاء او تخفيض التعريف الكمركية على الواردات الأجنبية في منتصف القرن التاسع عشر ، ثم تركت بريطانيا قانون حماية التجارة ، ولكن لم تلغ التعريف الكمركية المالية . لجميع الواردات وبإتباع سياسة حرية التجارة نمت التجارة البريطانية ، فبينما كانت صادراتها ٤٧ مليون باون في العام ١٨٤١ أصبحت ٢٠٠ مليون باون في العام ١٨٧٠ .

رابعاً : بروسيا والأراضي الألمانية ١٨١٥-١٨٤٨

كانت بروسيا ولاية صغيرة تسمى براندنبورغ ، وكانت تحكمها أسرة هوهنزلرن ، وفي عام ١٧١٠ أصبحت بروسيا ملكية ، وامتازت بنظامها العسكري الصارم وبقوة جيشها وذلك بجهود الملك فريدريك الكبير (١٧٠٤-١٧٨٦) وفي مؤتمر فيينا امتدت حدود بروسيا الى نهر الراين وخرجت من المؤتمر وهي تمتلك أوسع دولة ألمانية ، فقد زادت نفوسها وتوسعت أراضيها ، كما إنها أصبحت مسؤولة عن الدفاع عن الحدود الألمانية الغربية .

كانت بروسيا قد توسعت تدريجياً ، واحتفظت كل ولاية بنظامها ، وكشفت معركة بينا ١٨٠٦ ، التي اندحر فيها الجيش البروسي أمام الجيش الفرنسي ، عن ضعف نظام بروسيا ، لذلك كان من الضروري إجراء الإصلاح في النظام الإداري والاقتصادي والعسكري والثقافي لتقوية بروسيا لكي تتمكن من تحقيق الاتحاد الألماني بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وعند فشل هذه الوسائل تضطر الى اللجوء الى القوة لتحقيق الاتحاد عن طريق التوسع والضم ، لذلك كان لابد لها من تهيئة جيش قوي منظم لتحقيق هذه الغاية .

وفعلاً بدأت بروسيا بتوسيع وتقوية الجيش النظامي ، وأكدت ضرورة تثقيف الشعب بأهمية الجيش ، وبناء طرق المواصلات والمعامل العسكرية ، وتأسيس شعبة للتموين ودوائر الأركان العامة في وزارة الدفاع والاستعداد للحرب ، واستعمال القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية . وفي مجال الإصلاح الاقتصادي ، فقد صدر في عام ١٨٠٧ مرسوم بتحرير العبيد وتوزيع الأراضي عليهم ، واستفادت من المرسوم ثلاثون عائلة وزعت قطع الأراضي الزراعية عليهم وفي العام ١٨١١ اصدر مستشار بروسيا مرسوماً آخر لتحرير الفلاحين وحل مشكلة الأراضي . الا ان تلك المشكلتين

استمرت حتى عام ١٨٥٠ ، وبعدها قررت الحكومة شراء الأراضي من النبلاء وتوزيعها على الفلاحين على أن يدفعوا أثمانها بإقساط .

وبهدف نشر التعليم بين أبناء بروسيا ، قررت الحكومة إقرار التعليم الإلزامي لغرض تثقيفهم وتكوين جنود أفضل ، وبالنتيجة جيش قوي . ولقد ساعد قيام الثورة الصناعية وزيادة الإنتاج والثروة على زيادة دخل الحكومة التي قامت بدورها في الإنفاق على شؤون التربية والتعليم .

وكان النظام الكمركي في ألمانيا معقدا ، اذ كانت الضريبة الكمركية تفرض على البضائع عدة مرات ، حيث يستوفى الرسم الكمركي عليها لدى وصولها الحدود الألمانية ، لذا كانت الكمارك عالية ، ولهذا السبب زاد التهريب وانتشرت الرشوة وقلة إيرادات الخزينة ، لذلك قررت حكومة بروسيا إصلاح النظام الكمركي ، فأصدرت في عام ١٨١٨ نظاما باسم الزولفراين وبموجبه تقرر ما يلي :-

١. إلغاء المناطق الكمركية في بروسيا كافة واعتبارها منطقة كمركية واحدة.
 ٢. إعفاء المواد الأولية الواردة الى بروسيا من الرسوم الكمركية ، وذلك لتشجيع الصناعات المحلية .
 ٣. وضع تعريف كمركية واطئة على المصنوعات مثل المكائن خاصة ، ووضع تعريف كمركية عالية على البضائع الكمالية الواردة من البلدان الأخرى .
- تم تطبيق نظام الزولفراين في بروسيا ونجح النظام بشكل جعل الولايات الألمانية تطالب بالانضمام الى الاتحاد الكمركي ، فانضمت الواحدة تلو الأخرى حتى شمل الاتحاد الكمركي في عام ١٨٣٤ ثمانية عشر ولاية يؤلف سكانها ٢٥ مليون نسمة .

وكان تطبيق النظام الكمركي قد ادى الى نمو وتوسيع الصناعات البروسية وبالتالي زيادة إيرادات الحكومة فتمكنت الأخيرة من بناء الطرق والسكك الحديدية وفتح قنوات الري ، كما توسعت حركة التجارة وزاد الاتصال بين أفراد الشعب الألماني وكان بناء الطرق والسكك الحديدية قد اوجب وضع قوة عسكرية بروسية في النقاط المهمة لحمايتها ، مما أدى بالتالي الى سيطرة الجيش البروسي على النقاط الاستراتيجية في الولايات التي دخلت الاتحاد الكمركي ، مما أدى الى نشر نفوذ بروسيا في تلك الولايات الألمانية ، كما وسهل عمل الجيش البروسي .

وفي مجال الإصلاح السياسي ، فقد كان الملك فردريك وليم الثالث قد وعد الشعب عام ١٨١٥ بمنحه دستورا ، ولكن اتضح ان منح الدستور يتناقض مع نظرية الحق الإلهي التي كان يعتقد بها ، لذا اراد ان يوفق بين الدستور وعقيدته السياسية ، فأمر في عام ١٨٢١ بتشكيل مجالس محلية في الولايات البروسية ، وبقيت حكومة بروسية ملكية مستندة على تعاون الاسرة الحاكمة مع النبلاء والجيش .

خامسا: الإمبراطورية النمساوية ١٨١٥-١٨٤٨

كانت تحكم النمسا عائلة آل هابسبرك ، وكانت الأسرة تحكم البلاد حكما مطلقا ، وعين الإمبراطور النمساوي فرنسيس الثاني (١٧٩٢-١٨٣٥) مترنيخ مستشارا للحكومة (١٨٠٩-١٨٤٨) ، وعمل الأخير على المحافظة على الإمبراطورية ونظام الحكم فيها . وأدى مترنيخ دورا مؤثرا خلال جلسات مؤتمر فيينا ، وكان يجيد اللغات الألمانية والفرنسية والانكليزية والايطالية . وكانت سياسة مترنيخ مضادة لكل من القومية ومذهب الأحرار ، وكان يكره مبادئ الثورة الفرنسية ، وللمحافظة على نظام الحكم في النمسا سيطر مترنيخ على الصحافة ونشر الشرطة

السرية في إنحاء الإمبراطورية ، ولم يتردد عند اللزوم من إلقاء القبض على الأحرار القوميين وزجهم في السجون .

عمل مترنيخ على إقامة تحالف مع روسيا وبروسيا ، وتكوين حلف للدول الأوربية الشرقية للوقوف بوجه محاولات دول أوربا الغربية في التوسع شرقا . كما أهم مترنيخ بإعداد الجيش وتدريبه ، واتبع أسلوبا خاصا في توزيعه ، وذلك بتوزيع الفرق العسكرية على أقاليم لاينتمون اليها . فعسكرت الفرق الكرواتية في المجر والجيكية في النمسا والألمانية في بوهيميا والمجرية في ايطاليا والايطالية في غاليسيا . وكانت غاية مترنيخ من هذا الوضع منع الارتباط بين الجيش والأهالي ، ومنع تعاونهما عند حصول الثورة لأنه أدرك بإمكان قيام الثورات في الإمبراطورية بسبب تعدد القوميات .

وفي الجانب الآخر عمل مترنيخ على إنعاش الإمبراطورية اقتصاديا فشجع قيام الصناعة في بوهيميا ، فأصبحت من مراكز الصناعة المهمة في أوربا ، وكذلك عمل على نمو وتوسيع الزراعة في المجر ، فأصبحت مخزنا للحبوب كما كانت فيينا مركزا للإدارة والثقافة . ووجد مترنيخ النظام الكمركي في الإمبراطورية واتبع سياسة حماية المنتجات الصناعية والزراعية ، ومد خطوط السكك الحديدية ونظم الملاحة في نهر الدانوب واهتم بتنظيم الموانئ .

ساعدت هذه السياسة على تكوين حركة اقتصادية في الإمبراطورية ، أفادت بشكل خاص ملاكي الأراضي والطبقة الصناعية ، وساعدت على ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الأسعار ، ولكن الرواتب والأجور بقيت متدنية ، فضلا عن عدم استفادة فئة العمال والمتقنين والطبقة المتوسطة من تلك التطورات مما أدى الى زيادة التذمر بين السكان .

واستند مترنيخ في سياسته الداخلية على الكنيسة الكاثوليكية ، ولذلك فشل في الوقوف بوجه القوميين ، باعتبار ان الدافع القومي أقوى من العقيدة الدينية بين مثقفي الإمبراطورية ، فضلا عن وجود مذاهب دينية أخرى يعتنقها سكان النمسا كالأرثوذكسية والبروتستانتية .

سادسا: ثورات عام ١٨٤٨ القومية الأسباب والنتائج

أدت الجماهير دورها في تفجير ثورات عام ١٨٤٨ في بعض الدول الاوربية ، وقد تعددت أسباب الثورات بين دولة وأخرى . ففي فرنسا عد النبلاء ورجال الدين حكومة لويس فيليب ، التي جاءت الى الحكم بعد ثورة ١٨٣٠ غير شرعية ، أما العمال والفلاحون وأفراد الطبقة المتوسطة الصغيرة فقد كانوا محرومين من حق الانتخاب ، كما أهملت الحكومة سن القوانين لضمان حقوق العمال ، ونظرا لإتباعها سياسة المحافظة على الوضع الراهن في السياسة الداخلية لذا عارضها الجمهوريون والاشتراكيون .

ولقد أثار انتشار الفساد والرشوة بين الموظفين والطبقة الحاكمة سخط الشعب الفرنسي على الحكومة ، كما انتشرت البطالة في فرنسا لعدم تشجيع الثورة الصناعية فيها ، ثم جاء سوء الموسم الزراعي لعام ١٨٤٦ و ١٨٤٧ ورداءة محصول البطاطا فانتشرت المجاعة بين الفلاحين والعمال ، ولم تقم الحكومة الفرنسية بإلغاء قانون القمح والقيود المفروضة على التجارة لجلب المواد الغذائية وبيعها بأسعار منخفضة .

ولقد عدت ثورات ١٨٤٨ امتدادا طبيعيا لتطور الحركة القومية المناهضة لسياسة القمع والاضطهاد التي أوجدتها مقررات مؤتمر فيينا ، والمطالبة بالحرية والنظام الدستوري ، وكانت بلدان اوربا ، عدا اليونان وبلجيكا ، ما تزال تعيش تحت حكم الاستبداد الذي فرضه مؤتمر فيينا . كما رافق السنوات الثمانية عشرة المحصورة بين

١٨٣٠ و ١٨٤٨ تطوير فكري كبير في مفاهيم القومية والحرية ، اذ كانت الأولى تهدف الى إحداث تغيير في أساس الدولة ، وتهدف الحرية الى تغيير في نظام الدولة الداخلي ومن جانب آخر ، فان سياسة مترنيخ وقضية التوازن الدولي قد أصبح بالية عتيقة .

امتازت ثورات ١٨٤٨ بجماهيريتها والمشاركة الشعبية فيها . ولقد كان للآزمة الاقتصادية انعكاساتها على الوضع السياسي في أوروبا ، ويعود أصل الأزمة الى القحط والنقص الكبير في المواد الغذائية . واستمر تأثير أزمة المواد الغذائية ليصبح تأثيره واضحا في عام ١٨٤٧ ، فأصبحت الأسعار مرتفعة جدا ، وارتفع معها بؤس الفلاحين الذين يشكلون غالبية سكان أوروبا ، وبالتالي ارتفع بؤس الطبقات الشعبية . وكان للآزمة الاقتصادية وجه آخر ، وهو انهيار المشاريع الاستثمارية خلال عام ١٨٤٧ ، مما أدى الى انهيار بعض الشركات الكبرى في بريطانيا وألمانيا وفرنسا . وأوجدت هذه الحالة بطالة بين الصناعيين والعمال والحرفيين ، وأصبحت الصناعات الريفية بأزمة في أعماقها . وكانت نتيجة الأزمة اضطرابات اجتماعية ظهرت بين الفلاحين في فرنسا وإيطاليا والنمسا بشكل حركات مناوئة للملاكي الأراضي والحكام . أما الحركات العمالية ، فقد كانت بسيطة ومنعزلة ومتفرقة في فرنسا ، بينما كانت خطيرة في بريطانيا .

وفي الواقع فان هذه العوامل بمجملها قد أدت الى ان تسبق ثورات ١٨٤٨ اضطرابات وصدّامات بين الشعوب والقوات الحكومية خلال عام ١٨٤٧ ، وخصوصا في أوروبا الوسطى .

ففي فرنسا اتبعت المعارضة إقامة المآدب الشعبية منذ تموز ١٨٤٧ وكان خطيب الحفل يتناول عادة سوء وتدهور الحالة العامة وانتشار الفساد وعدم قيام

الحكومة بالإصلاح ، كما طالبت المعارضة بتوسيع حق الانتخاب ، وبسبب تأثير تلك المآدب في كشف مساوئ الحكومة فقد منع في العام ١٨٤٨ إقامة المآدب الشعبية الا بإجازة منها .

أرادت المعارضة في فرنسا في ١١ شباط ١٨٤٨ إقامة مآدبة وخشيت الحكومة من ذلك فأمرت بإلغائها ، وانقلبت المآدبة الى مظاهرة سياسية ضد الحكومة الفرنسية . وحاول الملك معالجة الوضع بإقالة رئيس الوزراء دون نتيجة ، اذ استمرت المظاهرات ، فاضطر الجيش الى إطلاق النار على المتظاهرين ، فسقط اثنان وخمسون قتيلًا ، وانهبت باريس ، وامتألت شوارعها بالمتظاهرين ، وعندها اضطر الملك ، بعد ثلاثة أيام ، الى إصدار أوامره بانسحاب الجيش خارج العاصمة .

سيطرت الجماهير على مدينة باريس ، فاضطر الملك لويس فيليب التنازل عن العرش لحفيده البالغ من العمر عشر سنوات ، وسافر الى بريطانيا ليعيش فيها . ولكن الثوار شكلوا حكومة مؤقتة ، وأعلن لامارتين في ١٤ شباط ١٨٤٨ الجمهورية الفرنسية الثانية ، وأيدت المدن الفرنسية الأخرى قرار باريس في إعلان الجمهورية الثانية .

أدى قيام الثورة في فرنسا وانهيار حكومة لويس فيليب الى امتداد الثورة الى الأقطار الاوربية الأخرى . ففي النمسا كان آل هابسبرك يحكمون مناطق واسعة شملت النمسا وبوهيميا وبنغاريا وإيطاليا وبولندا وكرواتيا . وكانت هذه الأمم متباينة في تطورها الثقافي والزراعي والصناعي والتجاري .

واتبع مترنيخ سياسة المحافظة على الوضع الراهن ، أي الحفاظ على النظام الملكي ، في إدارة شؤون الإمبراطورية الداخلية ، وقاوم سياسة القومية ومذهب الأحرار وعدهما خطرين يهددان سلامة الإمبراطورية ، وحاول ان يجعل العائلة

المالكة هي الرابطة بين امم الإمبراطورية . كما أراد تحقيق الرفاه الاقتصادي في الإمبراطورية ، ولكن رغم تلك المحاولات هذه ، فقد انتشر الوعي القومي بين البولنديين والمجريين والجيك والصربيين .

ألهب نجاح ثورة شباط ١٨٤٨ في باريس مشاعر المجريين ، وشجعهم بالقيام بالثورة في ١٣ آذار ١٨٤٨ مستهدفين تأسيس حكومة مجرية مستقلة . كما ثار الطلاب والعمال في فيينا ، واحتلوا القصر الإمبراطوري لعدم مقاومة الجيش لهم ، ورفعوا طلب الى الإمبراطور لإقالة مترينخ الذي هرب متكررا الى خارج الامبراطورية .

وفي الخامس عشر من آذار ١٨٤٨ قامت مظاهرات في برلين ، وقتل بعض المتظاهرين نتيجة الاصطدام مع قوات الحكومة ، فتوسعت المظاهرات ورضخ ملك بروسيا فردريك وليم الرابع (١٨٤٠-١٨٦١) لإرادة الشعب ، وأمر الجيش بالانسحاب خارج العاصمة ، ووعده الشعب بمنحهم الدستور . كما قامت الثورة في الولايات الايطالية وأعلنت استقلالها . وحاول شارل البرت ملك بيدمونت توحيد الولايات الايطالية الشمالية تحت زعامته .

نلاحظ أن الثورة بدأت في فرنسا ، وامتدت الى اوربا الوسطى وايطاليا ، واستمرت بالانتشار في بقية الدول الاوربية الى حزيران ١٨٤٨ ، لكنها توقفت ثم أخذت بالتراجع والتقهقر . وكانت من أسباب ذلك التراجع لثورات ١٨٤٨ ، هي نقص الوعي والتنظيم والحماس لدى العمال ، فضلا عن التجاء الفلاحين الى الهدوء والسكينة بعد تحررهم من الارتباط بالأرض ، وكذلك عدم انتقال روح الثورة الى الجيوش اذ كان الضباط والقادة منحدرين من طبقة النبلاء . كما ظهر الاختلاف بين القوميات المتحررة ومحاولة كل امة تأسيس الوحدة القومية الكبرى على حساب

القوميات الأخرى ، مما أدى الى ظهور الخلاف بين الأمم الثائرة ، مما مهد السبيل الى الحكومات الملكية الى استرجاع قواها والقضاء على الثورات الواحدة بعد الأخرى .

فقد اشتد الخلاف بين الجيك والألمان في براغ ، فانتهز قائد الجيش النمساوي هذه الفرصة . وفي الثاني عشر من حزيران ١٨٤٨ أمر بقصف مدينة براغ ، وتمكن من حل المجلس التأسيسي ، وبسط سيطرته على البلاد ، وأعادها الى حكم آل هابسبرك . وفي ايطاليا اشتد الخلاف بين الملكيين والجمهوريين حول طبيعة النظام السياسي الذي يجب إقامته فيها ، واتهم كل منهم الآخر بالخيانة كما شجع نجاح قوات الإمبراطورية في القضاء على ثورة براغ ، القائد النمساوي في ايطاليا بالعمل لضرب الثورة ، لاسيما بعد نشوب الخلاف بين الثوار ، فهاجم قوات ملك سردينيا ، ولم يرغب البابا بالاشتراك في الحرب ، وكذلك قوات نابولي ، لذا بقيت قوات سردينيا لوحدها في ساحة الحرب أمام القوات النمساوية ، وتمكنت الأخيرة من الانتصار في أواخر حزيران ١٨٤٨ وبذلك اندحرت الثورة في اوربا الوسطى وايطاليا واستعادت الحكومات الرجعية سلطاتها .

نتائج ثورات عام ١٨٤٨

ان ابرز نتائج ثورات عام ١٨٤٨ هي :-

● تغيير نظام الحكم في فرنسا ، فقد أسقطت حكومة لويس فيليب الملكية ، وأعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة تهيأ لانتخابات برلمانية واختيار أعضاء للجمعية الوطنية ، ثم اختيار رئيسا للجمهورية . وقد حصل الشعب الفرنسي على حق الاقتراع العام لكنه لم يحصل على حكومة ديمقراطية اذ أدى ذلك الى استيلاء لويس نابليون على الحكم وتأسيس الإمبراطورية الفرنسية وحكم البلاد حكما دكتاتوريا .

- فشل ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا والمجر وسردينيا .
- استقرت الحكومات الدستورية في الدنمارك وهولندا وبلجيكا .
- أدت الثورة الى تحرير العبيد في ألمانيا وإمبراطورية النمسا من عبودية الأرض فأصبحوا أحرارا وهاجر البعض منهم للاشتغال في المعامل بأجور زهيدة لذا شاركوا في الثورة الصناعية وفي ظهور حركات العمال .
- استقرار أسلوب الحكم البرلماني في بريطانيا .
- ظهور السياسة الواقعية إذ أن فشل الثورات في أوروبا حول اهتمام السياسيين من الأفكار والآراء إلى تهيئة السبل لتحقيق الأفكار اذ ظهر جليا عدم إمكان تحقيق أي هدف سياسي بدون توفر القوة لهم . وقد اهتم السياسيون بموضوع القوة وكيفية الحصول عليها واستعمالها لتحقيق الأهداف السياسية. وقد أطلق الألمان على هذا النوع من التفكير اسم " السياسة الواقعية " التي دعت الى ترك المثاليات وإطاعة أوامر الحكومات النظامية وقيام الأفراد بواجباتهم وبانتهاء ثورات عام ١٨٤٨ دخلت أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن المذكور مرحلة جديدة للنظام السياسي الأوربي .

الفصل الثالث

أوربا من قيام الجمهورية الفرنسية الثانية حتى قيام الوحدة

الألمانية ١٨٤٨ - ١٨٧٠

أولاً: فرنسا تحت سيطرة نابليون الثالث

ثانياً المسألة الشرقية وحرب القرم

ثالثاً : الوحدة الإيطالية

- الخطوة الوندوية الأولى

- تحقيق الوحدة الإيطالية الكاملة

رابعاً : الوحدة الألمانية

الأوضاع الداخلية في الدول الأوربية ١٨٧٠-١٩١٤

أولاً (*) الجمهورية الفرنسية الثالثة

انهارت إمبراطورية نابليون الثالث في فرنسا تحت ضربات الجيش الألماني في حرب السبعين (١٨٧٠-١٨٧١) وتألقت حكومة مؤقتة أعلنت نظام الحكم الجمهوري ، وعقدت الهدنة مع ألمانيا ريثما يتم انتخاب جمعية وطنية تمثل الشعب الفرنسي وتأخذ على عاتقها عقد الصلح مع الألمان ووضع دستور وانتخاب رئيساً للبلاد ، ولقد أجرت الحكومة المؤقتة انتخابات عامة في فرنسا أسفرت عن فوز الملكيين بأربعمئة مقعد في الجمعية الوطنية . بينما ظفر الجمهوريون بمئتين وخمسين مقعداً ، وكانت الدلائل تشير الى فوز الملكيين ورجوع آل بوريون الى عرش فرنسا مرة أخرى بعد إجراء انتخابات رئيس الحكومة الفرنسية .

اجتمعت الجمعية الوطنية وانتخبت من بين أعضائها أدولف تيير رئيساً مؤقتاً للسلطة التنفيذية على ان يمارس صلاحيته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو بنفسه ، ثم انتقلت من مدينة بوردو الى فرساي لإبرام معاهدة الصلح مع ألمانيا ، وقبل اجتماع الجمعية في فرساي نشبت ثورة (الكوميون) في باريس وبعض المدن الرئيسية في الثامن عشر من آذار ١٨٧١ ، ومن ابرز العوامل التي أدت إلى قيام ثورة الكوميون commune .

١. كان الثوار يريدون الاستمرار في الحرب بينما صوت الشعب الفرنسي للسلام مع الألمان .

٢. أسفرت انتخابات الجمعية الوطنية عن فوز الملكيين المبغوضين لدى الثوار .

(*) للتفاصيل : يراجع محمد مظفر الادهمي ، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، بغداد وب ، محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨

٣. تدهور الأحوال الاقتصادية في باريس بسبب الحرب وحصار الجيش الألماني وارتفاع الأسعار وقلّة المواد الغذائية .

٤. أوقفت الجمعية الوطنية رواتب الحرس الوطني وأمرت بتسريحهم .

٥. أمرت الجمعية الوطنية دفع الإيجارات والديون التي أوقفتها الحكومة الفرنسية أثناء الحرب ، في الوقت الذي كانت باريس تعاني آلام الجوع والفاقة . والناس كانوا يموتون بالمئات .

لهذه الأسباب أعلنت الثورة في باريس ، ورفضت كومونه ، باريس سلطة الجمعية الوطنية ، وتكونت كوميونات في مناطق عديدة في فرنسا . وخشيت العناصر المحافظة في فرنسا من عاقبة الثورة فساعدت الجمعية في إخمادها وعندما رجع الجيش الفرنسي ساحة القتال في نيسان ١٨٧١ حاصر باريس ، وبعد قتال ستة أسابيع انتهت كوميونة باريس ، لكن الأوضاع لم تستقر ، فقتل عدد من الناس ، ودمرت المؤسسات ، وأحرقت بعض الفنادق والقصور الفخمة ، واستمرت أساليب القتل والتخريب تفتك بالناس الى منتصف حزيران من تلك السنة .

انتصرت الجمعية الوطنية أخيرا برئاسة تيير الذي قتل من الأعضاء الثوريين في الجمعية بين صفوف الجمهوريين ، وأخذت الجمعية تطبيق سياسة معتدلة .

وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها الجمعية بعد القضاء على كوميونة باريس هي الصلح مع الألمان ففي مايس ١٨٧١ وقفت معاهدة فرانكفورت نصت على إلحاق الألزاس والقسم الأكبر من اللورين بألمانيا ، ودفع غرامة حربية قدرها خمسة مليارات فرنك ذهباً ، على ان تبقى الجيوش الألمانية تحتل بعض مناطق فرنسا الى ان يتم دفع المبلغ ، وتقوم الحكومة الفرنسية بدفع نفقات القوات المحتلة . فقام تيير

بحملة واسعة لجمع التبرعات في فرنسا وقدم الفرنسيون الغالي والنفيس للتخلص من الجيش الألماني فتم دفع المبلغ في غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألماني عام ١٨٧٣ من فرنسا ، واعتبر تبيير محرر البلاد .

وأخيرا تفرغت الجمعية الوطنية لوضع دستور للبلاد وتقرير نظام الحكم في فرنسا وهنا اختلف الجمهوريون والملكيون في تحديد نوع الحكم وحصل اختلاف بين الملكيين أنفسهم (آل بوربون وآل اورليان) مما جعل الكفة تميل الى جانب الجمهوريين وفي عام ١٨٧٥ وضع دستور لفرنسا ، والذي نص على ان ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية وكان للبرلمان ، بمجلسيه النواب والشيوخ ، سيطرة كبرى على الحكومة كي تكون الجمعية الوطنية حصنا في وجهة دكتاتورية السلطة التنفيذية . وبوضع الدستور انتهت مهمة الجمعية الوطنية التي حكمت فرنسا مدة خمسة سنوات .

وكانت الجمعية الوطنية قد انتخبت في عام ١٨٧٣ الجنرال ماكماهون رئيسا للجمهورية لمدة سبعة سنوات . وفي عام ١٨٧٦ جرت انتخابات أول مجلس تشريعي في ظل الدستور الجديد ، وأسفرت النتيجة عن فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة في المجلس النيابي ، وفوز الملكيين في مجلس الشيوخ ، وحاول ماكماهون القيام بدعاية واسعة لإرجاع الملكية الى فرنسا . إلا ان المجلس النيابي كان واقفا بالمرصاد ، فاضطر مكماهون الى حل المجلس ، ولما أجريت انتخابات جديدة كانت النتيجة فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة ، واجبروا الوزارة التي اغلب أعضائها من الملكيين على الاستقالة فتألفت وزارة من الجمهوريين ، ولم يحل عام ١٨٧٩ حتى كان الجمهوريون مسيطرين على المجلسين النواب والشيوخ فقدم الرئيس مكماهون الاستقالة ، فاجتمعت الجمعية الوطنية وانتخب كريفي رئيسا للجمهورية . فأصبحت

الجمهورية الثالثة بعد تسع سنوات من تأسيسها بيد الجمهوريين وفي عام ١٨٨٠ انتقل مقر الحكومة الفرنسية من فرساي الى باريس.

كان الجمهوريون يحكمون فرنسا بعد عام ١٨٧٩ ، وقل عدد النبلاء في الدولة بحيث أصبحت الحكومة حكومة الطبقة الوسطى ، وكانت الأحزاب السياسية في فرنسا تنقسم الى جمهوريين معتدلين وراдикаليين ، واشتراكيين . وكانت الفئة الأولى هي المسيطرة على الوزارة والمجلس النيابي ، واشتهروا بنزعتهم الإصلاحية والتوسع الاستعماري ، ومعارضة الكنيسة الكاثوليكية . وكان زعيم هؤلاء كامبيتا والذي أصبح رئيسا للوزراء ، وبعد وفاته عام ١٨٨٢ أصبح جول فيري محله ورئيسا للحزب الجمهوري .

أما الراديكاليون فكانوا أكثر ثورية ودعاة الى الإصلاح من المعتدلين . كما أنهم كانوا اقل ميلا الى الاستعمار والاهتمام بالسياسة الخارجية وكان زعيمهم جورج كلمينصو (١٨٤١-١٩٢٩) الذي أصبح رئيسا للوزارة في أواخر الحرب العالمية الأولى . وأسس جريدة اخذ يهاجم حكومة جول فيري والمعتدلين والملكيين على حد سواء .

كانت الوزارات في عهد الجمهوريين ائتلافية واستمرت كذلك الى عام ١٨٩٥ ، وظل الجمهوريون المعتدلين متحدين على الرغم من معارضة الراديكاليين خوفا من رجوع الملكي الى الحكم ، والذي فقدوا أملهم باستعادة النظام الملكي الى البلاد بعد موت كونت دي باريس عام ١٨٩٥ ، كما ان الناس قد تعودوا على النظام الجمهوري وقل عدد النواب الملكييين في البرلمان .

ومن الأعمال المهمة التي قامت بها حكومة جول فيري خلال مدة الثمانينيات جعل يوم الرابع عشر من تموز (يوم سقوط الباستيل) عيدا وطنيا لفرنسا ، والعفو

عن زعماء ثورة الكوميون ، واستحداث امتحان الكفاءة للحصول على الوظائف المدنية والدبلوماسية ، وانتخاب الموظفين الإداريين بدلا من تعيينهم من قبل الحكومة وإفساح المجال لتكوين الاتحادات العمالية للدفاع عن حقوق العمال ومنح حرية الصحافة والاجتماعات . ومن القوانين المهمة التي اهتم بها الجمهوريون هي القوانين التي تخص التعليم ، وفي عام ١٨٨٢ سن قانونا جعل التعليم الابتدائي إلزاميا من السادسة الى الثانية عشر كما ان المدارس اصبحت تحت إشراف الحكومة بدلا من المؤسسات الدينية الكاثوليكية وخاصة في المرحلة الابتدائية . وقامت الحكومة بتأسيس عدد من المدارس الحكومية بغية توسيع التعليم وإخراجها من سيطرة رجال الدين . وتعد هذه القوانين من مآثر الجمهورية الثالثة فقد انخفضت الأمية في فرنسا من ١٥% في عام ١٨٨٠ الى ٤% في نهاية القرن التاسع عشر ، وبين الإناث الى ٧% ، وتم بناء خمسة وعشرون ألف مدرسة .

كان هذا الإجراء من قبل الحكومة في مجال التعليم ، وإشراف الدولة عليه ، ومنع رجال الدين في القيام بالتعليم أثره البالغ في تصدع العلاقات بين الكنيسة والدولة .

وفي عام ١٨٨٥ اضطر جول فيري الى الاستقالة لوقوف الكاثوليك ضده بسبب سياسته الدينية والتعليمية . كما ان الراديكاليين سحبوا منه الثقة . بسبب سياسته الاستعمارية في أفريقيا واسيا ، وكانت الانتخابات الجديدة قد أسفرت عن فوز الجمهوريين ، وانتخب كريفى مرة أخرى لرئاسة الجمهورية في عام ١٨٨٦ وقد واجه في عهده الجمهوريون المعتدلون في عهده بعض الإحداث والفضائح في فرنسا أبرزها. حادثة بولانجي (١٨٨٦-١٨٨٩) وفضيحة دانيال ولسن عام ١٨٨٧ ، وفضيحة باناما (١٨٨٩-١٨٩٤) ، وحادثة دريفوس (١٨٩٤-١٩٠٦) تتلخص

الأولى بان بولانجي قد اظهر كفاءته في حرب السبعين ، فاختر وزيراً للحربية في الوزارة الجديدة وقد استخدم بولانجي منصبه الوزاري لتعزيز مركزه ، واخذ يعرض نفسه أمام الجيش والجماهير ، ويتكلم عن حرب الانتقام مع ألمانيا وبذلك نال شعبية عظيمة وأصبح معبود الباريسيين وبطل فرنسا الأمر الذي أربع رئيس الوزراء والحكومة الفرنسية ، فطلبوا منه الاستقالة وطرد من الجيش عام ١٨٨٧ على ان بولانجي لم يقف مكتوف اليدين ، اذ تجمع حوله الملكيون والكاثوليك الحاقدون على الجمهورية الثالثة ، والبونابرتيون وبذلك كون لنفسه حزبا وانتخب عام ١٨٨٩ في الجمعية الوطنية . وكاد ان يقوم بانقلاب يجعل نفسه دكتاتورا لولا ان خانته الشجاعة ، فأمرت الحكومة بإلقاء القبض عليه ومحاكمته بتهمة الخيانة ، غير انه انهزم الى بلجيكا وهناك انتحر بعد سنتين .

أما فضيحة دانيال ولسن عام ١٨٨٧ فتمثلت بتورطه في فضائح مالية فقد استغل منصبه ، كونه صهر الرئيس كريفي ، في جمع المال عن طريق بيع الوظائف ، وألقاب الشرف ، وإعمال مريحة أخرى ، ومتخذا قصر الرئاسة مسكنا له ولزوجته بنت الرئيس . وقد عينت الجمعية الوطنية هيئة تفتيشية لدرس القضية فحكم على دانيال ولسن بالسجن لمدة سنتين ، ولذلك قررت الجمعية الوطنية عدم التعاون مع الرئيس ، ولم يقبل أي وزير الخدمة في حكومته ، الأمر الذي أدى الى ان يقدم رئيس الجمهورية استقالته ، فانتخب (سادي كارنو) رئيسا للجمهورية .

وكان مشروع قناة باناما (١٨٨٩-١٨٩٤) الذي تبناه فرديناند دلسيس ، فاتح قناة السويس ، قد انتهى الى فضيحة . لقد بدا هذا المهندس بمشروعه عام ١٨٨٩ ويرأسمال قدره ثلاثمائة مليون دولار ، واشترك فيه عدد من الرأسماليين اليهود وبعض رجال الدولة . وكان الغرض من المشروع ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي في

أضيق نقطة تربط أمريكا بالجنوبية . لقد واجه المشروع صعوبات جمة بسبب رداءة الأحوال المناخية واختلاف طبيعة الأرض هناك عن منطقة السويس . الأمر الذي استنفذ الأموال المخصصة للمشروع قبل إكماله . فسيق المشتركون الى المحكمة عام ١٨٩٤ ومن بينهم المهندس دلسيس وبعض رجالات الدولة فأدينوا جميعا ، واضطرت الحكومة الفرنسية ان تبيع المشروع الخاسر الى أمريكا لإنجازه .

أما حادثة دريفوس (١٨٩٤-١٩٠٦) فقد حدث ان اتهم رئيس يهودي في الجيش الفرنسي اسمه الفرد دريفوس بسرقة أسرار عسكرية وبيعها الى الألمان فحوكم هذا بالإشغال الشاقة مدى الحياة من قبل محكمة عسكرية عام ١٨٩٤ ووجد من رتبته وطرده من الجيش ونفي الى جزيرة نائية بالقرب من ساحل غانا تسمى جزيرة الشيطان . وكادت الحادثة تنتهي عند هذا الحد لولا ان العقيد بيكارث في استخبارات الجيش الفرنسي وجد سنة ١٨٩٧ ان الأسرار المسروقة لم تكن بخط دريفوس إنما بخط شخص آخر هو المقدم (أيلستر هيبي) ، وان دريفوس بريء . عند إذ طالب اليهود بإعادة المحاكمة ، غير ان قادة الجيش والمراكز العليا عدوا إعادة المحاكمة وصمة لا تمحى في جبين الجيش ، وفضلوا موت البريء في سجنه على ان تعاد المحاكمة . وفي العام ١٨٩٤ اغتيل رئيس الجمهورية وانتخب (فيليكس فور) رئيسا للجمهورية ، ولم يتدخل هذا في الأمر ، وبعد وفاته عام ١٨٩٩ انتخب (اميل لوبيت) رئيسا للجمهورية ، وتغيرت الوزارة في نفس الوقت ، وجاءت الى الحكم غالبية من الراديكاليين ، فعادوا محاكمة دريفوس فادين مرة أخرى من قبل المحكمة التي خولت رئيس الجمهورية إعفائه من العقاب ان اراد ، فعفا عنه الرئيس حالا . غير ان اليهود أصروا على براءته ، واستمرت الدعوى الى عام ١٩٠٦ اذ قررت المحكمة العسكرية رفع التهمة عنه وإعادة رتبته وشرفه العسكري إليه وعين بدرجة أعلى من درجته السابقة ومات عام ١٩٣٥ .

كانت نتيجة حادثة دريفوس ان شكل أنصاره في البرلمان كتلة من الراديكاليين والاشتراكيين والمعتدلين بعد تسوية اختلافاتهم للدفاع عن الجمهورية الفرنسية الثالثة .

وبعد اختيار (أميل لوبيت) رئيسا للجمهورية الفرنسية عام ١٨٩٩ فازت الكتلة بالأكثرية ، وشكلت الوزارة بزعامة ويني والديك روسو وكان اغلب أعضاء وزارته من الراديكاليين ، وقد قررت الوزارة اليسارية تطهير الجيش من العناصر الرجعية والملكية وكل من لا يؤيد الجمهورية الثالثة ، وإبعاد الجيش عن السياسة نهائيا ، وتقليل مدة التجنيد الإجباري الى سنتين بدلا من ثلاث سنوات .

استقال والديك روسو من منصبه بسبب سوء حالته الصحية ، فأصبح زميله (أميل كومب) رئيسا للوزراء عام ١٩٠١ الذي دخل في صراع مع الكنيسة ، وفي عام ١٩٠٥ فصلت الكنيسة عن الدولة وصودرت أموال وممتلكات اغلب الجمعيات الدينية ، ونصت لائحة عام ١٩٠٥ ان الدولة تمتع عن دفع رواتب رجال الدين وقد أنكر البابا هذا التصرف من الحكومة الفرنسية ، واعترض على قانون فصل الكنيسة . ونتيجة لكثرة اعتراضات البابوية ، فقد عدلت الحكومة الفرنسية هذه القوانين عام ١٩٠٧ ، وأصبح فيها للكاتوليك حرية في إقامة شعائهم الدينية في الكنائس دون الالتجاء الى وساطة الهيئات الدنيوية ، وكان قانون فصل الكنيسة عن الدولة قد كلف أميل كومب . منصبه السياسي فاجبر على الاستقالة في الحال عن رئاسة الوزارة .

وفي انتخابات عام ١٩٠٦ فازت الكتلة مرة أخرى بالأكثرية ، فأصبح جورج كليمنصو رئيسا للوزارة ، وقد وجه كليمنصو حملاته العنيفة ضد الاشتراكيين ومسبيي

الإضرابات الكثيرة^(*)، كما انه لم يكف عن تشريعاته ضد الكنيسة الكاثوليكية معتقدا بان الهجوم على الكنيسة هو العامل الوحيد لتوحيد وزارة كتلة الدفاع عن الجمهورية ، وعندما أراد فرض ضريبة الدخل التصاعدي عام ١٩٠٩ اتحدت جميع القوى اليمينية ضده واجبروه على الاستقالة وأصبح (ارستيد بريان) من بعده رئيسا للوزراء .

قام بريان ببعض التشريعات عن الضمان الاجتماعي منها دفع التقاعد للعمال عند بلوغهم سن الشيخوخة ، واستخدم الجيش للقضاء على الإضرابات . وفي عام ١٩١١ سقطت وزارته بحجة انه اتخذ الحزب سلما للحصول على مناصب وزارية ، وبذلك انتهى دور وزارة الكتلة نهائيا وشهدت المدة (١٩١١-١٩١٤) سقوط عدة وزارات قسم منها برئاسة (بارثو) والقسم الآخر برئاسة بوانكاري .

١ . التقدم الاقتصادي في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة

اهتمت الحكومات المختلف في فرنسا بالناحية الاقتصادية ، فقد شجع الجمهوريون التجارة والصناعة والزراعة . وقاموا بمد السكك الحديدية ، وإصلاح وتوسيع المواني الفرنسية وتجميل باريس ، وربط الأنهر بعضها ببعض بواسطة القنوات . كما أقيمت المعارض الدولية بين الحين والآخر أشهرها معرض عامي ١٨٨٩ و ١٩٠٠ .

وفي مجال الاهتمام بالزراعة فقد تأسست عام ١٨٨١ وزارة الزراعة ، ولمساعدة الزراع استبدلت الضرائب المباشرة على المحاصيل بالضرائب غير المباشر ، وقدمت المنح المالية لزراعة كروم العنب ومربي دودة القز ، والذين يقومون بصناعة الحرير والكتان . وشجعت الحكومة الجمعيات التعاونية الفلاحية لتقوم بالبيع والشراء

(*) قامت إضرابات في فرنسا عام ١٩٠٦ واستمرت في السنوات التالية في المواني والمصانع ومصحة الكهرباء والبريد ، كما حدث إضراب عام ١٩٠٩ ، وكانت الحركات الاشتراكية هي التي تؤكد على الإضرابات لشل اقتصاديات البلاد حتى تتمكن من كسب مطالبها ، وكانت الحكومة في اغلب الأحوال تستخدم الجيش للقضاء على الإضراب .

بالجملة ، وأسست البنوك لتقديم القروض للزراع ، كما أسست مؤسسات الضمان الاجتماعي عام ١٨٩٤ تحت رعاية الحكومة ، وفتحت المدارس الزراعية ، وفرضت الحكومة ضريبة على المحاصيل المستوردة لحماية الزراع الفرنسيين . فارتفعت قيمة المحاصيل الزراعية الفرنسية من ستة مليارات فرنك في عام ١٨٦٠ الى أكثر من احد عشر مليار فرنك عام ١٩١٣ .

اما في الحقل الصناعي فخطت الجمهورية الثالثة خطوات واسعة في تصنيع وزيادة عدد المكائن والمصانع ، وكان إنتاج الفحم واحد وأربعين مليون طن في عام ١٩١٣ ، وهو ثلاثة أضعاف الإنتاج في منتصف القرن التاسع عشر ، وفرضت الحكومة التعريف الكمركية على البضائع المستوردة لحماية الصناعات الوطنية ، وازدادت الثروة القومية من مائتي مليار فرنك عام ١٨٧٢ الى ثلاثمائة مليار في عام ١٩١٣ .

وقامت الحكومة الفرنسية بتشريع القوانين العمالية منها قانون ١٨٩٤ لتنظيم اشتغال النساء ومنع اشتغال الأطفال دون سن الثالثة عشر ، وحددت ساعات العمل اليومي بعشر ساعات ، ومنعت أعمال السخرة .

٢. الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الأولى :

لم تكن في فرنسا أحزاب سياسية منظمة بالمعنى المتعارف عليه في بريطانيا وأمريكا وغيرها ، فلهذا يشار لها بالفئات السياسية أحيانا . ونظرا لتعدد هذه الفئات ، فان الوزارات الفرنسية لا تستمر في الحكم الا لفترات قصيرة لأنها تمثل جهات متعددة ، أي ان الوزارات ائتلافية ، ويلاحظ عدم استقرار الوزارة في فرنسا بحيث ان خمسين وزارة تناوبت في الحكم ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤

مقابل تسع وزارات بريطانية في هذه المدة . واهم الفئات السياسية او الحزبية في الجمعية الوطنية قبل عام ١٩١٤ هي :

١. الملكيون : وهم أقصى اليمين في الجمعية ، وقل عددهم بصورة تدريجية بعد عام ١٨٧٥ بحيث ان عددهم في العام ١٩١٤ كان ستة وعشرون نائبا . ومن مبادئهم تأييد رجال الدين والجيش .

٢. الأحرار : وهم محسوبون على اليمين أيضا وكان لهم حوالي أربعة وثلاثين مقعدا في المجلس النيابي . وكانوا يدعون الى إنهاء المشكلة مع الكنيسة والقيام بتشريعات اجتماعية .

٣. الجمهوريون : وهم يشكلون الفئات الرئيسة التي تناوبت في الحكم للمدة (١٨٧٠-١٩١٤) مكونين الكتلة الرئيسة في البرلمان للدفاع عن الجمهورية . واهم الفئات في الكتلة الجمهورية هم من الجمهوريين المعتدلين والجمهوريين الراديكاليين والراديكاليين الاشتراكيين . وقد اتحدت هذه الفئات في مقاومة الرجعية والملكية ورجال الدين . وقد اختلفت هذه الكتل بعد عام ١٩١٠ حول اللوائح القانونية المتعددة ، منها لائحة الخدمة العسكرية الإجبارية ، ولائحة الإصلاح البرلماني ، وبذلك انقسمت الى جمهوريين اتحاديين يساريين ، وجمهوريين يمينيين متطرفين .

وفي مجال الاستعمار ورثت الجمهورية الثالثة حوالي ثلاثمئة وخمس وسبعين ألف ميل مربع من المستعمرات من الحكومات الفرنسية السابقة ، ثم أصبحت في عام ١٩١٣ حوالي خمسة ملايين وخمسين ألف ميل مربع يسكنها ثلاثين مليون نسمة فكانت فرنسا بذلك ثاني دولة استعمارية بعد بريطانيا ، وكانت فرنسا تريح كثيرا من هذه المستعمرات ،

وزدادت قيمة التجارة الفرنسية مع مستعمراتها من ثلاثمئة وخمسين مليون فرنك في عام ١٨٧٩ الى مليارين فرنك في عام ١٩١٣ .

ثانيا : التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٨٦٧-١٩١٤

كانت بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أعظم دولة صناعية في أوروبا وأغناها , فقد ظهرت فيها الثورة الصناعية منذ حوالي عام ١٧٦٠ واستمرت مقتصرة عليها مدة أكثر من مائة عام دون ان يظهر منافس لها في الصناعة والثروة الى نهاية القرن التاسع عشر .

وكانت تمتلك ربع الكرة الأرضية مساحة وربع السكان نفوسا ، واحتكرت التجارة العالمية الى مطلع القرن العشرين . ولقد كانت المعامل والمصانع البريطانية ومناجم الفحم في تزايد مستمر . وقد ظهرت فيها شبكة من السكك الحديدية وخطوط التلفون والتلغراف وكانت موانئها تعج بالسفن المحملة بالبضائع الواردة إليها او الصادرة منها .

وقد ازداد سكان بريطانيا بتقدم الثورة الصناعية ففي عام ١٨٠١ كان عدد السكان عشرة ملايين نسمة ، أصبح في عام ١٩١١ واحد وأربعين مليون نسمة .

اما الزراعة فقد تأثرت بالثورة الصناعية ، واستخدمت الأساليب العلمية لتنميتها ، كالأسمدة الكيماوية والمكائن الزراعية ، واستخدام رؤوس الأموال الضخمة للمشاريع الزراعية والإنتاج على نطاق واسع بغية تزويد المدن الصناعية بالمواد الغذائية ، والمواد الزراعية الأولية . وبعد العام ١٨٧٤ اخذ الإنتاج الزراعي بالتراجع نتيجة الكساد الاقتصادي الذي عم البلاد وشمل التجارة والصناعة أيضا ، وبينما نشطت

التجارة والصناعة استمرت الزراعة في التدهور وكان السبب في ذلك إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والأرجنتين كميات كبيرة من الحبوب التي بدأت تصل أسواق أوروبا ومنها بريطانيا بواسطة السفن التجارية الضخمة ، فقلت الأرباح من تجارة الحبوب . ولم يستطع الفلاح البريطاني ان يواجه المنافسة الأجنبية . الأمر الذي أدى الى تدهور الزراعة وقد عوضت بريطانيا خسارتها في الزراعة بزيادة إيراداتها في الصناعة والتجارة ، فقد ازدادت قيمة تجارتها الخارجية من أربعمئة وثمانية عشر مليون باون في عام ١٨٦٥ الى ستمئة مليون باون في ١٨٩٠ ، ثم ألف وخمس وثمانون مليون باون في عام ١٩١٠ . وكانت مدينة لندن اكبر ميناء تجاري في العالم ، وقد أدت بريطانيا دورا كبيرا في الصناعة والتجارة والصيرفة وتزويد العالم برأس المال والمصنوعات .

وكانت ثروة بريطانيا الوطنية في عام ١٨٦٥ ستة مليارات باون إسترليني ، أصبحت أربعة عشر مليار عام ١٩١٠ ، وكلما زادت الثروة الوطنية ازداد دخل الحكومة ونفقاتها . وتوقع المواطنون من الحكومة خدمات أكثر من السابق .

وكانت بريطانيا بجانب تقدمها الاقتصادي والعلمي قد احتفظت بنظام حكم ومجتمع طبقي وكيف نفسه للأوضاع المتغيرة عن طريق سلسلة من المساومات . وكان هناك ملك يملك ولا يحكم ، وكنيسة وطنية ينتمي اليها عدد قليل من الناس ، وطبقة صغيرة من النبلاء وأصحاب الامتيازات يملكون الأراضي ، كما ان هناك مجلس عموم ينتخب من قبل الجماهير .

وكانت الإصلاحات البرلمانية عبارة عن تفاهم بين البرجوازية الرأسمالية والارستقراطية الزراعية . وقامت حكومة بريطانيا بأول إصلاح برلماني عام ١٨٣٢ تبعه إصلاح ثان عام ١٨٦٧ . وقد احتلت الطبقة العليا الغنية أكثر مقاعد في

مجلس العموم ، واحتكرت لنفسها مجلس اللوردات وكانت تشغل أكثر الوظائف العالية في الوزارات . كما ان زعماء حزب الأحرار وحزب المحافظين كانوا من بين هذه الطبقة .

وفي عام ١٨٦٨ جرت انتخابات فاز فيها حزب الأحرار بزعامة وليم كلادستون والذي استمرت وزارته حتى عام ١٨٧٤ ، وتمسكت الوزارة بمبدأ السلم في الخارج والاقتصاد في النفقات .في الداخل . واتبعت سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول الأخرى ووقفت على الحياد التام في الحرب البروسية - الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١). وكان من أهم أعمال وزارة كلادستون الأولى هو التربية والتعليم . ففي عام ١٨٧٠ قامت الحكومة بتأسيس مديرية التربية والتعليم لفتح المدارس في الأماكن التي لا توجد فيها مدارس أهلية . وتقديم منح إضافية الى المؤسسات الأهلية كما خصصت ضرائب معينة لتمويل هذه المدارس . وفي عام ١٨٨٠ أصبح التعليم إلزاميا فانخفضت الأمية من ٢٤% عام ١٨٧١ الى ٧% عام ١٨٩١ ثم ١% عام ١٩١١ . وكانت الحكومة البريطانية تصرف خمسة وعشرين مليون باون سنويا على المدارس الابتدائية فقط .

ومن أعماله أيضا أجاز تكوين الاتحادات العمالية وخولها حق التملك والدفاع عن حقوقها في المحاكم ، الا انه منع الإضرابات واستخدام الأساليب العنيفة من قبل العمال لتحقيق أهدافهم . وقد انتشرت النقابات العمالية في بريطانيا بكثرة بعد العام ١٨٧١ .

وعلى من يطلب الوظيفة في دوائر الحكومة ان يجتاز امتحان الكفاءة . كما قام بتنظيم الجيش ، واستخدمت الحكومة التصويت السري في الانتخابات بموجب قانون عام ١٨٧٢ ، وقامت بإصلاح القضاء في السنة التالية .

لاقت إصلاحات كلاسستون معارضة شديدة من قبل حزب المحافظين ، اذ انتقد الحزب قانون الإصلاح للأراضي ، وإلغاء سيطرة الكنيسة الانكليزية في ايرلندا ، كما اتهمت حكومة كلاسستون بالجبن في السياسة الخارجية والاستعمارية وفقدان الوطنية اذ ان بريطانيا وقفت على الحياد في حرب السبعين وفسحت المجال لظهور دولتين كبيرتين هي ألمانيا وإيطاليا .

وإزاء ذلك سقطت وزارة كلاسستون في انتخابات ١٨٧٤ ونال المحافظون الأكثرية في البرلمان وشكلوا الوزارة بزعامة بنيامين دزرائيلي والتي استمرت حتى عام ١٨٨٠ . ومن أعمال الوزارة صدور قانون الصحة العامة في العام ١٨٧٥ ، وبعد ثلاث سنوات شرعت الوزارة عددا من القوانين العمالية حددت بموجبها ساعات العمل وشروطه . وفي مجال المستعمرات البريطانية ، فقد أكدت الحكومة على وحدة بريطانيا وإيرلندا ، وبين أهمية الهند بالنسبة لبريطانيا ومنح لقب إمبراطورة الهند الى الملكة فكتوريا . ولكنه اتبع سياسة عدوانية في جنوب أفريقيا . واصطدم بقبائل الزولو الأفريقية . كما شن حربا عدوانية على أفغانستان . واشترى أسهم قناة السويس من حكومة مصر ، فضمنت السيطرة البريطانية على القناة ومهد السبيل لاحتلال البلاد وتدخل الحرب الروسية - التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) التي انتهت بعقد معاهدة برلين ، وأجبرت روسيا على تقديم كثير من التنازلات ، وحصلت بريطانيا على جزيرة قبرص .

كان لسياسة دزرائيلي الاستعمارية وما جلب اليها من خسارة من الأموال والناس أثر كبير في تغيير الرأي العام البريطاني ضد حكومة المحافظين ، فأطيح بوزارة دزرائيلي عام ١٨٨٠ ، وتوفي الأخير في السنة التالية .

رجع حزب الأحرار مرة أخرى الى الحكم بزعامة كلادستون للمرة الثانية ، وكان رئيس الوزراء يكره النزعة الاستعمارية التي ورثها عن دزرائيلي وحكومته المحافظة ، فقد انسحب من أفغانستان ، وأوقف التقدم البريطاني في جنوب أفريقيا، لكنه من جهة أخرى احتلت قواته مصر عام ١٨٨٢ ، وحاول تهدئة الايرلنديين .فاصدر عام ١٨٨١ لائحة الى البرلمان تضمن للفلاح الايرلندي موردا عادلا من مزرعته التي يزرعها ودوام البقاء في الأرض .

وكانت المشكلة الايرلندية أساس الانقسام في حزب الأحرار ، فاستقال كلادستون عام ١٨٨٦ ، وشكل الماركيز سالزبوري الوزارة عن حزب المحافظين ، ولقد اتبعت حكومته السياسة الاستعمارية التي وضع دزرائيلي مخططها سابقا ، ففي عام ١٨٨٩ قررت الحكومة تقوية الأسطول البريطاني لحماية مستعمراتها التي بدأت توسعها عن طريق المعاهدات مع ألمانيا وفرنسا والبرتغال بين (١٨٩٠-١٨٩١) اذ تعهدت هذه الدول بموجبها تقسيم أفريقيا فيما بينها على ان تكون لبريطانيا حصة الأسد ، ورفضت حكومة سالزبوري منح الحكم الذاتي لايرلندا لكنها قامت بإصلاح الأراضي بمنح القروض الحكومية الى الفلاحين الايرلنديين بشروط بسيطة . وقامت وزارة سالزبوري ببعض الإصلاحات العمالية وتنفيذ بعض مطالبهم . وفي عام ١٨٨٧ سنت الحكومة قانونا يمنع اشتغال الأطفال دون اثني عشر سنة ، وأصبح التعليم مجانا بقانون آخر سن في عام ١٨٩١ .

وفي عام ١٨٩٢ جرت انتخابات عامة حصل الأحرار بموجبها على الأكثرية فشكل كلادستون وزارته الثالثة والأخيرة . واعتمد على القوميين الايرلنديين ووعدهم بالحكم الذاتي . وقد وافق مجلس العموم على لائحة الحكم الذاتي لايرلندا لكن

مجلس اللوردات رفض الموافقة على ذلك ، عندئذ استقال كلادستون من رئاسة الوزارة واعتزل السياسة لكبر سنه ، وتوفي في العام ١٨٩٨ .

وفي عام ١٨٩٥ سقطت وزارة حزب الأحرار بسبب عدم الانسجام في صفوف الأحرار . ولما جرت الانتخابات حصل المحافظون والوحدويون على الأكثرية الساحقة ورجع سالزبوري للحكم للمرة الثالثة .

كان النشاط الاستعماري اهم ما ميز حكومة سالزبوري الأخيرة وكانت بريطانيا تشعر بمنافسة ألمانيا الصناعية والتجارية ، وتقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، وخشيت طموح روسيا في آسيا وفرنسا في أفريقيا وألمانيا في الإمبراطورية العثمانية .

وكانت حرب البوير عام (١٨٩٩-١٩٠٢) بين الانكليز والبويرين في جنوب أفريقيا مثال للنزعة الاستعمارية السائدة في بريطانيا واستمر الاستعمار الاقتصادي والسيطرة البريطانية السياسية في الهند والصين وإيران ومصر . وتم التفاهم مع فرنسا في عام ١٩٠٤ بموجب الوفاق الودي لحل المشاكل الاستعمارية بين البلدين .

استقال سالزبوري من رئاسة الوزراء عام ١٩٠٢ بسبب تقدمه في السن وتوفي في السنة التالية وأصبح آرثر بلفور رئيسا للوزراء وزعيما لحزب المحافظين وقد حاول رئيس الوزراء الجديد التوفيق بين أنصار التجارة الحرة وأنصار حماية التجارة ولكن دون نتيجة ، فاستقال في عام ١٩٠٥ ، فدعا الملك زعيم حزب الأحرار هنري كامبل لتشكيل الوزارة . وقام هذا بإجراء انتخابات في أوائل ١٩٠٦ والتي أسفرت عن فوز ساحق للأحرار في مجلس العموم .

وكان لظهور حزب العمال أهمية كبيرة في تاريخ بريطانيا والذي حل محل حزب الأحرار فيما بعد ، وقد تبني حزب الأحرار جميع القضايا التي كان العمال يريدون حلها . وبدأوا بتشريع القوانين الاجتماعية ، وهاجموا الملاكين والاستعماريين ، وكان العامل المشترك الذي ربط بين الجماعتين الثورية والاستعمارية في حزب الأحرار هو التجارة الحرة التي اتفقتا عليها وحالت دون الانشقاق .

ومن القرارات المهمة التي اتخذتها حكومة الأحرار الأخيرة سن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي ، اذ ان مليون شخص من المتقدمين في السن اخذوا يقبضون التقاعد ، كما ان المعالجة المجانية قدمت للعمال عند المرض والتعويض عند الحوادث الطارئة . كما فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل ، وكانت هذه خطوة مهمة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي ، كما فرضت ضريبة الطابع وضريبة الأرض او التركات وضرائب أخرى على السيارات والأراضي المتروكة . وكان الغرض من فرض ضريبة الأرض إجبار أصحاب الأراضي على بيعها والتخلص منها للزراع وبذلك يكون وزير المالية (لويد جورج) قد قام بتوزيع الثروة توزيعا عادلا . وفي عام ١٩١٠ قدمت حكومة الأحرار لائحة الى البرلمان أصبح فيها مجلس اللوردات ممثل المحافظين ، مجلسا رمزيا ويكون مجلس العموم هو الممثل الأبرز للشعب البريطاني ، وقررت اللائحة انه يجب إجراء الانتخابات لمجلس العموم كل خمس سنوات بدلا من سبعة ، وكانت هذه المادة تجعل من مجلس العموم أكثر تمثيلا للرأي العام ، اما المادة الأولى فكانت تجعل من مجلس العموم الجهاز الديمقراطي المتسلط في قضايا المالية والضرائب .

أما المشكلة الايرلندية ، فقد قرر حزب الأحرار مكافأة الايرلنديين والعمال مقابل خدماتهم وتأييدهم المطلق للتشريعات التي قام بها الأحرار بمنح الحكم الذاتي لايرلندا

والغاء التصويت المضاعف التي يتمتع به أصحاب الثروة بينما العمال يتمتعون بصوت واحد فقط في صندوق الاقتراع . وألغيت امتيازات الكنيسة الانكليزية في ويلز ، وقدمت هذه اللائحة الى البرلمان عام ١٩١٤ . واستفادت الحكومة البريطانية من القانون الجديد في تقييد صلاحيات مجلس اللوردات ، واستمر حزب الأحرار في تشكيل الوزارة حتى العام ١٩١٥ .

ثالثا : التطورات السياسية في ألمانيا ١٨٧٠-١٩١٤

تأسست الإمبراطورية الألمانية في عام ١٨٧٠ نتيجة لجهود بسمارك ، الذي استطاع ان يقود بروسيا في ثلاث حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية إليها ويتوج وليم الأول إمبراطور على ألمانيا في كانون الثاني ١٨٧١ . فكانت الإمبراطورية الجديدة بحق إمبراطورية بسمارك لأنه سيطر عليها وحكمها حكما لا ينافسه فيه احد الى حين سقوطه عام ١٨٩٠ . وقد تبين ان بسمارك لا ينوي التخلي عن منصبه لأنه كان مدفوعا بحب السيطرة والقوة أولا ولأنه خشي من ان تقع الإمبراطورية الفتية في يد أشخاص لا يملكون الكفاءة التامة لإدارة ماكنة الدولة والنهوض بها الى ان تقف على قدميها وتقاوم التيارات المتضاربة . كما ان الإمبراطور وليم الأول وجد ان حكم هذا الجهاز المعقد الجديد يكون صعبا بدون مستشار الإمبراطورية بسمارك فأراد إبقاءه في الحكم .

وكان دستور ألمانيا الذي وافق عليه الرايخ الألماني في آذار ١٨٧١ من وضع بسمارك . وكانت الإمبراطورية مكونة من اتحاد خمس وعشرين ولاية ، وكانت هناك قوانين اتحادية عامة وضعت لكافة الولايات فضلا عن بعض الامتيازات الدستورية التي منحت لكل ولاية على انفراد . فمثلا كانت الحكومة الاتحادية لها السيطرة التامة

على الكمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومصحة البريد والبرق والسكك الحديدية والعملة والأوزان والمقاييس والنظام المصرفي وإصدار القوانين .

وكانت السلطة التشريعية عبارة عن مجلسين هما مجلس الولايات او المجلس الأعلى (بند سرات) ، وكان أعضاؤه عبارة عن ممثلي حكومات الولايات ويعينون تعيينا من قبل حكامهم ، وكان مستشار الإمبراطورية بسمارك هو رئيس هذا المجلس . والمجلس الآخر هو مجلس الرايخشتاغ وكان أعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت العام السري المباشر لكل من بلغ الخامسة والعشرين من عمره فما فوق ولم يكن للرايخ صوت في تقرير السياسة الخارجية والعسكرية ، وكل ما كان يستطيع عمله هو رفض الموافقة على الميزانية .

وعلى كل حال كانت السلطة التشريعية وسن القوانين من اختصاص المجلسين إلا ان مجلس الرايخشتاغ كان في وضع ثانوي ، وعليه كان البندسرات يتمتع بسلطة تشريعية أكثر . ولا يكون القانون قانونا الا بموافقة اما السلطة التنفيذية فكانت عبارة عن وزارة مسؤولة أمام الإمبراطور الذي كان يسمى بالقيصر . وهو الذي يدعو المجلسين الى الانعقاد ، ويأمر بفضهما ، ويعين المستشار ويحق له عزله في أي وقت يشاء دون استشارة المجلسين . كما ان الإمبراطور هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة والأسطول ويدير السياسة الخارجية ، ويعين الوزراء والسفراء وقادة الجيش والموظفين الكبار ، ويقوم بعقد المحادثات والمعاهدات . وبموافقة البندسرات ، يعلن الحرب ، ويعقد الصلح ، ويأمر بحل الرايخ ، ومعاقبة الولاية التي تخالف أوامر الحكومة الاتحادية ، وكان الإمبراطور هو الذي يأمر بإصدار القوانين التي يسنها الرايخ على ان يوقع عليها المستشار أيضا .

وكان المستشار بمثابة رئيس الوزراء يعين وزراءه ، ولم يكن المستشار مسؤولاً أمام المجلسين ، إنما كان مسؤولاً أمام الإمبراطور ، ولهذا لم يكن للرايخ الألماني صلاحية إسقاط الوزارة ، الأمر الذي جعل نظام الحكم في ألمانيا أوتوقراطياً وليس ديمقراطياً .

لقد كان بسمارك هو المستشار والحاكم المطلق لألمانيا بين (١٨٧٠-١٨٩٠) يدير السياسة الخارجية والداخلية ، وحصل على تأييد الأغلبية في الرايخ في السنوات الأولى من حكمه لتعزيز الإمبراطورية ووضع مجموعة من القوانين الموحدة للبلاد ، وأسس البنك الإمبراطوري في عام ١٨٧٦ لتسهيل إدارة الأمور المالية للدولة ، وبذلك ارتفعت قيمة العملة الألمانية .

وفي السياسة الخارجية اتبع بسمارك طريقين لتعزيز وحماية بلاده احدهما الاستعداد العسكري لمجابهة المخاطر ، والثانية سياسة التحالف مع النمسا وإيطاليا وروسيا بغية عزل فرنسا . وكانت علاقاته طيبة مع بريطانيا وفي المجال العسكري فرض التجنيد الإلزامي لمدة سبع سنوات وجعل قوات جيشه أربعمئة ألف جندي في وقت السلم مزود بأضخم الأسلحة وأحدثها . وقد اضطر فيما بعد ان يخفض مدة التجنيد الإلزامي لمدة خمس سنوات لتقليل النفقات .

وظهرت الأحزاب السياسية في ألمانيا بشكل هيئات سياسية في أول الأمر خلال ثورات (١٨٤٨ - ١٨٤٩) ، وانقسمت الى المحافظين والأحرار حسب الظروف والمصلحة . وبعد تحقيق الوحدة الألمانية أصبح هناك ستة أحزاب رئيسية على الصعيد الوطني ، وعدد كبير من الأحزاب الصغيرة على الصعيد الإقليمي ، ومن أهم هذه الأحزاب هي :-

١. حزب المحافظين وكان مؤلفا من الطبقة الارستقراطية ويعتبر بسمارك احد أفراد هذه الطبقة ومؤسس الحزب . وكان من بين أعضاء الحزب أيضا موظفي الحكومة الكبار وقادة الجيش وكبار رجال الدين . وقد ناهض هذا الحزب الأفكار الحرة وساند الأوتوقراطية والجيش والكنيسة اللوثرية . وكانوا من مؤيدي سياسة التجارة الحرة ولكن بعد عام ١٨٧٨ أصبحوا من مؤيدي سياسة حماية التجارة بسبب ازدياد الأسعار الناجمة عن التصنيع السريع ، ومنافسة حبوب كندا وروسيا للمحاصيل المحلية .

٢. المحافظين الأحرار : انفصلوا عن حزب المحافظين ، وأصبحوا من مؤيدي بسمارك وكانوا مؤلفين من أصحاب الأراضي الكبار وأقطاب المال والصناعات ، وكانت وجهة نظرهم شبيهة بالمحافظين إلا إنهم فضلوا القضايا الوطنية فوق القضايا الحزبية .

٣. حزب الأحرار : كان أقوى وأعظم حزب في ألمانيا ، واحتفظ بمكانته هذه خلال العشر سنوات الأولى من تأسيس الإمبراطورية . وقد انشق هذا الحزب عن الحزب التقدمي عام ١٨٦٦ ، وأصبح أعظم سند لبسمارك في الرايخ الألماني بجانب المحافظين الأحرار . وأيد الوحدة الألمانية وساهم في بث الشعور القومي بين سكان الولايات الألمانية الجنوبية ، ومعظم أعضائه من الطبقة الصناعية العليا ومن سكان المدن واغلبهم من التجار وأصحاب المال الذين وجدوا في الوحدة الألمانية مجالا واسعا لتوسيع التجارة والصناعة وازدهارها . وبعد عام ١٨٧٨ أصبحوا من دعاة حماية التجارة ، ورحبوا بسياسة بسمارك الاستعمارية بعد عام ١٨٨٣ .

٤. الحزب التقدمي : تأسس عام ١٨٦٠ وكان من دعاة الحياة البرلمانية والديمقراطية ومناهضة الروح العسكرية الموجودة في ألمانيا آنذاك . وقد عارض سلطة بسمارك الأوتوقراطية في الإدارة وأيد التجارة الحرة ، كما ان الحزب وقف ضد التوسع الاستعماري بعد عام ١٨٨٣ ، وقد اعتدلت سياسة الحزب فيما بعد ، واخذ يدعو الى تدخل الحكومة في التشريعات العمالية ، وقيام الدولة بالتربية والتعليم ، كما وجد ان حماية التجارة بدرجة معتدلة شيء مرضي .

٥. حزبي الوسط او الكاثوليك : تأسس عام ١٨٧٠ كحزب سياسي للكتلة في ألمانيا وأصبح ثاني حزب قوي بعد حزب الأحرار ، واغلب أعضائه من الكاثوليك . والسبب في تأسيس هذا الحزب على أساس ديني هو ان الحكومة الألمانية كانت بروتستانتية ، فأصبح الكاثوليك يخشون تحدي الكنيسة الوثنية .

٦. الحزب الاشتراكي : كان أول حزب اشتراكي منظم في ألمانيا تأسس في عام ١٨٦٣ باسم " المؤسسة العامة للعمال الألمان " والحزب يؤمن بالديمقراطية والتصويت العام ، أو عن طريق البرلمان يستطيع العمال ان يحصلوا على التشريعات اللازمة لهم واستخدام الأساليب البرلمانية لتحسين أحوال العمال الاقتصادية والاجتماعية بدلا من القيام بالثورة .

وفي مجال العلاقة بين الحكومة والمسيحية ، فقد بدأ الصراع بين بسمارك والكاثوليك بسبب علاقاته غير الجيدة مع الكنيسة الكاثوليكية وفي عام ١٨٧٢ قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان ، وصدر في عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٤ سلسلة من القوانين في الرايخ الألماني نصت على ان لا يعين في الكنائس

الكاثوليكية غير الألمان كأسقف أو قس . ويجب ان تكون المدارس الكاثوليكية والتدريس فيها تحت سيطرة وأشراف الحكومة . وقد بدأ بسمارك بتشريد وتوقيف الكاثوليك الذين لم يطيعوا أوامر الحكومة ، واستمر ذلك لعدة سنوات ، واستمر النزاع بين الكاثوليك والحكومة الألمانية ، وعلى اثر ذلك تشكل حزب الكاثوليك في ألمانيا ، وساعد الكاثوليك الحزب بالإجماع كما ساعد الحزب العناصر المناوئة لسياسة بسمارك . وأخيرا وجد بسمارك في الاشتراكية الماركسية خطرا أعظم وأشد من الكاثوليك فاخذ يتصالح مع الأخير بعد عام ١٨٧٨ ، وفي عام ١٨٨٠ أوعز البرلمان الألماني الى الحكومة بعد مضايقة رجال الدين الكاثوليك ، وجددت العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والفاثيكان ، وفي عام ١٨٨٦ ألغيت معظم القوانين الجائرة بحق الكاثوليك ، وكان بسمارك فاشلا في سياسته ضد الكاثوليك .

١ - التقدم الاقتصادي والتشريعات الاجتماعية في عهد بسمارك

بدأت ألمانيا بعد عام ١٨٧١ تتقدم بشكل كبير ، وساعدها على ذلك ما كان لألمانيا من خبرة فنية وصناعية وعلمية قبل الوحدة . كما ان الإمبراطورية الجديدة جعلت من ألمانيا سوقا كبيرا لتصريف منتجاتها الصناعية وتنظيم وتوجيه اقتصادياتها . وكان لضم الألزاس واللورين أهمية كبيرة في تنشيط الصناعات الألمانية وتوسيعها نظرا لوجود كميات كبيرة من الحديد في هذه المنطقة .

ولقد ازدادت نفوس ألمانيا من واحد وأربعين مليون نسمة عام ١٨٧١ الى أربعة وستين مليون نسمة عام ١٩١٠ . كما تقدمت ماليا وصناعيا ، اذ انتشرت شبكة من السكك الحديدية وعدد من البنوك في جميع أنحاء ألمانيا ، وقد شجعت الحكومة الألمانية التصنيع وصرفت المليار دولار ، الغرامة الحربية من فرنسا ، على ذلك .

وتأسست خلال المدة (١٨٧٠-١٨٧٤) خمسمائة وخمس وسبعين شركة ، وازداد إنتاج الحديد من مليون ونصف طن عام ١٨٧٠ الى ثمانية ملايين طن في عام ١٩٠٠ وخمسة عشر مليون طن في عام ١٩١٣ وازدادت صادراتها في نفس المدة (١٨٩٠-١٩١٣) من ثمانمائة مليون دولار الى مليارين وخمسمائة مليون دولار سنويا وأصبحت ألمانيا الدولة الثانية في الصناعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقدمت ألمانيا في الصناعات الكيماوية والكهربائية وأصبح أسطولها التجاري ثاني أسطول في العالم بعد بريطانيا ، وقد ساعدت شبكة من الطرق البرية والنهرية على تسهيل المواصلات والتجارة الداخلية .

وقد غير بسمارك سياسته من حرية التجارة الى حماية التجارة بعد عام ١٨٧٩ للحصول على مورد جديد من الأموال للدولة بفرض ضرائب على البضائع المستوردة سواء أكانت صناعية ام زراعية .

وبد عام ١٨٨٠ بدأ بسمارك تحت ضغط الرأسماليين في ألمانيا يغير سياسته تجاه المستعمرات . وتأسست شركات استعمارية في ألمانيا وحصلت ألمانيا على عدد من المستعمرات في أفريقيا وبعض الجزر في المحيط الهادي والتي ظلت تحت سيطرة ألمانيا الى الحرب العالمية الأولى .

وفي مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية صدرت سلسلة من التشريعات في الثمانينيات . فقدم لائحة الى الرايخ لتأمين العمال ضد المرض والحوادث المفاجئة ، وفي عام ١٨٨٧ سن قانون حدد بموجبه ساعات العمل للنساء والأطفال ، ووضع الحد الأعلى لساعات العمل في بعض الصناعات وحدد يوم الأحد للاستراحة ، وفي عام ١٨٨٩ قام بإصدار تشريع لتأمين العمال ضد

الشيخوخة بمنحهم التقاعد . وهكذا بدأ بسمارك برفع مستوى العمال الاقتصادي والصحي وأصبحت تلك التشريعات رائداً للدول الأوروبية الأخرى آنذاك .

٢-ألمانيا في عهد وليم الثاني

توفي وليم الأول في آذار ١٨٨٨ وارتقى العرش بعده ابنه فردريك الثالث غير انه لم يحكم سوى ثلاثة أشهر فتوفي في حزيران من تلك السنة فجاء ابنه وليم الى العرش ، وكان هذا ذكيا ونشطا وعصبي المزاج ، وكان وليم الثاني الإمبراطور الجديد يمتاز بمقدرة جيدة على الخطابة والتأثير على الجماهير وظهر اهتماما بالغا في الجيش والأسطول ، وأكد بان إرادة الإمبراطور هي دستور البلاد . ويعد وليم الثاني الموجه الأول لسياسة بلاده وهو المسؤول عن نتائج تصرفاته .

لقد بدأت خلافات وليم الثاني مع بسمارك منذ اعتلاءه العرش ، ولم تكن هناك أسباب وجيهة لهذا الخلاف سوى فارق العمر بين المستشار المسن والإمبراطور الشاب الذي أراد ان يحكم البلاد بنفسه ، وكانت أسباب الخلاف هي :-

١. عدم موافقة الإمبراطور على تجديد القوانين ضد الاشتراكية .

٢. اعتقد الإمبراطور ان سياسة بسمارك لم تكن جيدة في القضايا الخارجية .

٣. كان وليم الثاني مع إعجابه ببسمارك يرغب أن يحكم البلاد حكما مطلقا وكان بسمارك عائقا في طريقه ، الأمر الذي أدى الى اصطدام الاثنين فاستقال بسمارك عام ١٨٩٠ من منصبه .

بعد استقالة بسمارك عين الإمبراطور عددا من المستشارين أولهم كابريفي (١٨٩٠-١٨٩٤) ، وكان هذا ضابطا في الجيش ، ولذلك كانت خبرته قليلة في السياسة والإدارة ، وكرجل عسكري كان خاليا من الميول والاتجاهات . لقد ألغى المستشار الجديد القوانين التي سنها بسمارك ضد الاشتراكيين وخفض التعريفات الكمركية على البضائع المستوردة ، وعقد عدد من المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية لتصدير البضائع الألمانية واستيراد بضائع تلك الدول الى بلاده وحققت هذه المعاهدات فائدة للفلاحين والطبقة الصناعية والتجارية في ألمانيا . وفي عام ١٨٩٠ تأسست محاكم العمال لحسم النزاع بين العمال وأصحاب المعامل ، وحددت صيغة الأعمال للنساء والأطفال ، ووضع مجموعة من القوانين الوقائية ضد الأعمال المؤذية ، ولقد كان تخصيص الرسوم على الحبوب سببا لإثارة المحافظين فاجبروه على الاستقالة في عام ١٨٩٤ فخلفه في الحكم هوهنلوهي (١٨٩٤-١٩٠٠) .

وكانت الحكومة الألمانية تعتمد على الطبقة الصناعية والتجارية في الريخ الألماني لتمشية الأمور الداخلية والخارجية . وقد عمل الإمبراطور ومستشاره ووزير خارجيته على المستعمرات للحصول على مناطق النفوذ لإيجاد الأسواق للبضائع الألمانية واستثمار رؤوس الأموال في ما وراء البحار ، فحصلت ألمانيا على بعض الامتيازات في الصين عام ١٨٩٧ ، كما تغلغل النفوذ الألماني في الدولة العثمانية ، وبعد عامين عقد أصحاب البنوك في ألمانيا اتفاقية مع السلطان عبد الحميد الثاني لأجل استغلال رؤوس الأموال الألمانية في الدولة العثمانية ، وبناء خط سكك حديدي بين العاصمة اسطنبول وبغداد ، كما قرر الإمبراطور وليم الثاني تأسيس أسطول ضخم ، وقد أثارت هذه الأعمال مخاوف بريطانيا .

استقال المستشار بسبب الشيخوخة فخلفه بيلوف (١٩٠٠-١٩٠٩) ومن إعماله الرجوع الى فرض رسوم كمركية عالية على البضائع المستوردة ، وحصل على امتيازات تجارية في المغرب ، وشجع روسيا بالدخول في الحرب ضد اليابان عام ١٩٠٤ . وقد انتقده الاشتراكيون والحزب الكاثوليكي والتقدمي في سياسته الاستعمارية والعسكرية بصرف الأموال الطائلة على الجيش والبحرية الأمر الذي قد يورط ألمانيا في حرب قد تكون خطر عليها ، ولهذا قام بيلوف بحل الرايخ في عام ١٩٠٦ ، وأجرى الانتخابات في السنة التالية ، فحصلت الحكومة على الأكثرية في الرايخ الجديد واستمر في تطبيق سياستها وتشريعاتها . فازدادت المعارضة في البرلمان ضد حكومته ، فقدم بيلوف استقالته عام ١٩٠٩ . فخلفه بيتمان هولويك (١٩٠٩-١٩١٧) ، وكان هذا من الطبقة الغنية درس القانون ، وتدرج في السلك المدني في الحكومة البروسية ، وقد سار على نهج سلفه في السياسة الداخلية والخارجية واعتمد على المحافظين والكاثوليك في تنفيذ سياسته ، وقوى الجيش الألماني بازدياد عدده من ستمائة وستة وخمسين ألف الى ثمانمائة وسبعين ألف جندي في زمن السلم .

الأحزاب السياسية في عهد الإمبراطور وليم الثاني

ظلت الأحزاب السياسية في عهد وليم الثاني كما كانت عليه في عهد بسمارك ، فلم ينل حزب الأحرار والمحافظين والكاثوليك أي نصير تقريبا . وقد نقص عدد أعضاء الحزب التقدمي ولهذا تكتلت الأحزاب التقدمية في عام ١٩١٠ لتكوين كتلة واحدة . اما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فكان في ازدياد مستمر ، وحصلوا في انتخابات ١٩١٢ على مائة وعشرة مقاعد في الرايخ بعد ان كانت ثلاثة وأربعون مقعدا عام ١٩٠٧ .

ولم يستطع المستشارون الاستغناء عن الانتخابات للحصول على الأكثرية اللازمة لتشريع القوانين وتطبيق المشاريع ، وبذلك نلاحظ ان الرايخ الألماني كان يتجه نحو الديمقراطية من الناحية الظاهرية كما تبين ذلك من الانتخابات التي كانت تجري منذ بداية القرن العشرين .

ومهما يكن من الأمر فان ألمانيا كانت قد بلغت مرحلة عظيمة من التقدم المادي والعلمي والتكنولوجي في العام ١٩١٤ ، وكانت قوتها العسكرية هائلة إلى درجة قاومت أربعة سنوات ونصف السنة كل الدول العظمى في الحرب العالمية الأولى .

رابعاً: التطورات السياسية والاقتصادية في إيطاليا ١٨٧٠-١٩١٤

كانت إيطاليا قبل العام ١٨٦١ مجزأة سياسياً وتسيطر النمسا على أكثر أجزائها ، وفي عام ١٨٧٠ تحققت الوحدة الإيطالية ، وأصبحت البلاد وحدة سياسية ملكية مستقلة لأول مرة في تاريخها منذ عهد ثيودوريك ملك الغوط الشرقيين في القرن السادس الميلادي وبعد الوحدة أصبح فكتور عمانوئيل الثاني أول ملك لهذه المملكة الجديدة .

وقد جابهت هذه الدولة الجديدة مشاكل عديدة أثرت في سيرها التاريخي تأثيراً عميقاً . فهناك المشكلة الاقتصادية التي كانت من أصعب المشاكل التي جابهت الحكومة الإيطالية فطبيعة البلاد تفتقر إلى غزارة الموارد الطبيعية ، بعكس ما هو عليه الحال في بريطانيا وفرنسا وألمانيا فكان عليها ان تستورد الحديد والفحم ان أرادت هي نفسها التصنيع على نطاق واسع . هذا فضلاً عن افتقارها للأراضي الصالحة للزراعة . فأكثرية الأراضي إما جبلية جرداء أو أهوار ومستنقعات والأقسام الزراعية موجودة في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية ، إلا ان حالة الفلاح هناك وسوء توزيع الأراضي جعلت الإنتاج لا يتناسب وما عليه من طلب نتيجة تزايد

السكان المستمر . ومن المشاكل الأخرى لهذه الدولة هو عدم تمكنها لمدة من الزمن من المحافظة على الأمن فكانت عصابات قطاع الطرق تمارس السلب والنهب كما توضح ذلك من الأعمال التي كانت تقوم بها عصابة الكامورا في نابولي وعصابة المافيا في صقلية أما نظام الحكم في إيطاليا فكان دستوريا .

ودستور البلاد هو ذلك الدستور الذي منحه شارل البرت ملك سردينيا عام ١٨٤٨ ، فقد أصبح أساسا لحكم المملكة الإيطالية الجديدة ، وكان الملك يمارس صلاحيات واسعة من الناحية النظرية ، وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم ، وله حق إعلان الحرب وعقد المحالفات والصلح وإبرام المعاهدات ، وهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، وكانت السياسة الخارجية ضمن صلاحيات الملك ، ولهذا كان وزير الخارجية من أتباع الملك ، كما كان للملك حق إصدار المراسيم التي لها حكم القانون الأمر الذي ساعد فيما بعد على ظهور دكتاتورية موسوليني .

ولقد كانت السلطة العليا بيد البرلمان عمليا ، والذي كان مؤلفا من مجلس الشيوخ الذي يعين الملك جميع أعضائه ، أما النواب فكان يجري انتخابهم من المواطنين . وقد استطاع مجلس النواب ان يأخذ السلطة بيده لان الميزانية كانت تقدم الى المجلس أولا للنظر فيها ، الأمر الذي أدى الى تفوقه على مجلس الشيوخ أصبحت أيضا مسؤولية الوزراء أمامه ، ومع ان الدستور لم يذكر منصب رئيس الوزراء لكن كافور جعل هذا المنصب مهما .

وكانت الوزارة مسؤولة عمليا أمام البرلمان ، وقد منح الدستور حرية التعبير وحق التجمع للمواطنين وحرية الصحافة ، وقد نصت مقدمة الدستور على عدم إمكانية تعديله ، ولكن الحكومات المتعاقبة غيرت الدستور روحا وتفصيلا باتجاه ديمقراطي حر في أول الأمر ، وباتجاه دكتاتوري فاشستي بعد الحرب العالمية الأولى .

ومهما كان نوع الدستور فان نظام الحكم لم يكن ديمقراطيا تماما ، ولا سيما في بداية تكوين الدولة الايطالية ، لان الحكم كان بيد فئة قليلة من الطبقة الارستقراطية وأغنياء الطبقة الوسطى . اما الأكثرية الساحقة من الفلاحين وعمال المدن فحرموا من حق التصويت .

أما الأحوال الحزبية في ايطاليا فكانت الفئات السياسية مقسمة الى حزب اليمين وحزب اليسار ، وكان الأول أكثر ارستقراطية واقل حماسا ضد الكنيسة وكان زعمائهم على الأكثر من الطبقة الصناعية العليا . بينما أغلبية اليساريين كانوا من الطبقة البرجوازية من أصحاب الحرف والمتقنين . ونظرا لوجود الفوارق الكثيرة بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي ، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة فقد كان من واجب السياسيين في ايطاليا العمل على صهر الايطاليين في بودقة واحدة ، والتخفيف من تلك الفوارق ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومن أول المشاكل السياسية التي حاولت ايطاليا التغلب عليها هي إعادة العلاقات بين الحكومة الايطالية والبابوية الى مجراها الطبيعي . فشرع قانون في العام ١٨٧١ عرف " قانون الضمانات " او " التعهدات البابوية " واهم ما جاء في ذلك التعهد :-

١. تتعهد الحكومة الايطالية بإبقاء ممتلكات كنيسة القديس بطرس تحت تصرف البابا وهي مكونة من الفاتيكان وحدائقه .
٢. تعترف الحكومة الايطالية بسيادة البابا المطلقة ضمن حدود هذه الممتلكات وتعترف بحقه في إرسال السفراء الى الخارج واستقبالهم .
٣. يسمح للبابا ورجال حكومته باستعمال وسائل المواصلات مجانا .

٤. تخصص الحكومة الايطالية مساعدة مالية سنوية للبابا .

اما موقف البابوية فقد رفضوا هذه التسوية وأعلنوا أنفسهم أسرى الفاتيكان ، ولم يبرح الباباوات أماكنهم حتى عام ١٩٢٩ ، اذ توصل موسيليني الى عقد كونكوردات مع البابا . وقد بذل البابوات جهودهم في أواخر القرن التاسع عشر لمحاكمة الحكومة الايطالية ، وحمل الحكومة على إعادة حقوق البابا المسلوقة ، فصدرت مراسيم في العام ١٨٧٤ والعام ١٨٨٦ تؤكد على عدم الاشتراك في الانتخابات البرلمانية وأي فعالية سياسية من شأنها ان تساند النظام السياسي القائم

ومع ذلك فان الحكومة الايطالية قد قررت ان تكون الكاثوليكية المذهب الرسمي واستمرت بدفع رواتب رجال الدين والأشراف على تعييناتهم . ولكن الحكومة من جهة أخرى قامت بإصلاحات اجتماعية كان من شأنها ان تعقد العلاقات مع البابوية ، منها تعطيل دراسة اللاهوت في الجامعات الايطالية ، وإخضاع المدارس الدينية لمراقبة الحكومة والتشديد في تطبيق قانون الزواج المدني .

أما الأحزاب السياسية في ايطاليا فقد ظهر اليمينيون في الحكم بعد الوحدة الايطالية ، واستطاع الحزب ان ينظم الفوضى والإرباك الذي كان سائدا في مالية البلاد ، ووضع أساسا للتنظيم العسكري وتأسيس البحرية الايطالية ، وقد ظلوا في الحكم الى عام ١٨٧٦ ، وكانت الضرائب الثقيلة التي فرضوها على الطبقات المختلفة بغية إصلاح النظام المالي عبئا ثقيلا على الفقراء لاسيما ضريبة الطحين التي سببت في سقوطهم .

اما حزب اليسار فقد كان منهاجه تقدما نسبيا ، ومن انجازاته صدور قانون الإصلاح الزراعي في العام ١٨٧٧ فتحسن أحوال الفلاحين ، وتضمن القانون إدخال مناهج زراعية في التعليم الثانوي ، والعمل على تجفيف المستنقعات للاستفادة منها

في الزراعة ، وخصصت مبالغ كبيرة لمكافحة الملاريا . كما تقدمت الصناعة كثيرا في حكم هذا الحزب ، فأصبحت معامل الحديد تسد حاجة البلاد الأساسية من السكك الحديدية ، وأصبحت صناعة الحرير في ميلان تنافس صناعته في فرنسا ، وشجعت الحكومة أصحاب رؤوس الأموال على استخدام مساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ، وبذلك استعاضوا عن كميات كبيرة من الفحم المستورد ، وقد أصبحت إيطاليا في العام ١٩٠٥ من اكبر الدول في العالم المنتجة لهذا النوع من الطاقة الكهربائية ، كما ان الحكومة طبقت التعريف الكمركية لحماية البضائع الإيطالية .

وكان الصراع بين اليمين واليسار قد ادخل إيطاليا في نوع من الفوضى السياسية ، وفي العام ١٨٩٣ استلم فرنسيسكو كريسيبي رئاسة الوزارة وحكم البلاد بيد من حديد وعاقب المفسدين ، وكان عهده عهد " إرهاب وتشريد " ، ولم يبق كريسيبي طويلا في الحكم بسبب مغامراته الاستعمارية اذ انهزمت القوات الإيطالية في معركة عدوه أمام الحبشة في العام ١٨٩٦ .

تأزم الوضع بعد سقوط كريسيبي ، وفقد الناس ثقتهم بزعمائهم السياسيين ، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية ، ونادى الفقراء برفع القيود على الحبوب ، وانتشر الشغب والفوضى في المدن الشمالية الذي أدى الى تدخل الجيش للقضاء على الاضطرابات ، وإرجاع النظام الى نصابه ، ولم ترجع الأمور الى مجراها الطبيعي الا في نهاية القرن التاسع عشر .

لقد اغتيل ملك إيطاليا بيد احد الفوضويين ، وارتنقى ابنه فكتور عمانوئيل الثالث عرش إيطاليا عام ١٩٠٠ ، وفي العام التالي تألفت وزارة من حزب اليسار وأصبح زاندريلي رئيسا للوزراء ، ولأول مرة بدأت الحكومة تؤيد مطالب العمال . وأيدت الحكومة حرية الرأي ولم تعرقل الاجتماعات العامة ، وأصبح للعمال حق التجمع

والإضراب على ان لا يخلوا بالأمن ، وقام رئيس الوزراء ببعض التشريعات العمالية منها قانون تقاعد العمال وقانون المعامل الخاص بالنساء والأطفال دون سن الثالثة عشر ، وتأسيس صندوق لغرض دفع نفقات لبعض العمال ، وخولت الحكومة بنوك نابولي وصقلية صلاحية منح القروض الى الزراع في الجنوب ، وألغيت الضرائب على الحبوب ، وتوفي رئيس الوزراء عام ١٩٠٣ وخلفه جيوفاني (*) في رئاسة الوزارة للمدة من ١٩٠٣-١٩٠٥ وأصبح الشخصية الأولى المسيطرة على سياسة ايطاليا للمدة من (١٩٠٣-١٩١٤) ومن أهم ما يتميز به انه كان متعدد الجوانب محنكا ، جرب الحياة ولقد حاول كسب تأييد الطبقات الشعبية وذلك بانتهاج مناهج اشتراكية إلى حد ما ، كتحسين أحوال العمال بتقليل ساعات العمل وإصلاح الضرائب والتزام جانب الحياد في الصراع الناشئ بين أصحاب المعامل والعمال ، ولقد عمت البلاد موجة من الإضرابات عام ١٩٠٤ نتيجة لهذه السياسة مما سبب انتكاس الوضع الاقتصادي في ايطاليا .

لقد انتشرت في عهده اتحادات العمال على اختلاف أنواعها والتي اندمجت أخيرا في مؤسسة واحدة عرفت باتحاد العمال العام وفي عهد جيوليتي تحالف الجمهوريون مع الاشتراكيين في البرلمان وأصبح هذا الاتحاد مصدر قلق الى العناصر اليمينية ، وعلى اثر مرض رئيس الوزراء استقال عام ١٩٠٥ فشكل فورتى الوزارة ثم سونينو عام ١٩٠٦ ففضى الأخير على الاضطرابات الداخلية وإعادة النظام الى نصابه . وقدم سونينو منهجا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتطوير جنوب ايطاليا وفتح الطرق وتقديم المساعدات المالية للزراع والاهتمام بالتعليم

(*) بدأ جيوفاني جيوليتي حياته السياسية كنانب في البرلمان ثم وزيرا للمالية ١٨٨٩ وتقلد رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٨٩٢ وفي ١٩٠١ أصبح وزيرا للمالية ثم رئيسا للوزراء بعد سنتين مرة أخرى .

الابتدائي وغيرها من المشاريع ولكن قوة اليمين ومؤامرات جيوليتي سببت إسقاط الوزارة . فشل الأخير وزارته الثالثة .

ولقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور قوتين في السياسة الإيطالية أحدهما الحزب الكاثوليكي والثانية الحركة الاشتراكية أما الحزب الكاثوليكي أو حزب الشعب فقد تشكل عام ١٩٠٤ ، وسبب التشكيل هو استفحال الحركات الاشتراكية ، مما حدا بالبابا ان يحث الكاثوليك على ضرورة التعاون مع الحكومة للوقوف صفا واحدا تجاه الحركات الاشتراكية التي وصفت " الهدامة " ، وقد ساعد الحزب الكاثوليكي في تحسين حالة الفلاحين والعمال .

أما الحزب الاشتراكي فقد ظهر أواخر القرن التاسع عشر ، واعتنق عددا من الشباب المثقفين الاشتراكية وانضموا الى الحزب ، وفي عام ١٨٩٣ انقسم الحزب الى جماعتين الأولى أبدت استعدادها للتعاون مع النظام الملكي البرلماني والجمهوريين والراديكاليين ، أما القسم الثاني فهم الماركسيون الثوريون والذين رفضوا أي نوع من التفاهم مع الرأسماليين . ففي العام ١٩٠٠ عقد مؤتمر للاشتراكيين في روما انضم فيه النقابيون الى الماركسيين ، وفي العام ١٩٠٣ استطاع الماركسيين الثوريين ان يستولوا على جريدة الحزب " التقدم " وأصبح فيري هو المحرر .

وخلال المؤتمرين في عام ١٩٠٤ وفي العام ١٩٠٦ نشب خلاف بين الاشتراكيين وقام فيري بدور الوسيط ، بين الفئات المختلفة وأكد على ان الإضراب ولو انه ضروري . يجب ان لا يتخذ سلما يستعمل دائما . وكان الذين يؤيدون الثورة اقل عددا من الذين يريدون تطبيق الاشتراكية عن طريق البرلمان ، وكان فيري يمثل الاشتراكيين في البرلمان الإيطالي وتزعمهم ببلاغته وأصبح محررا لجريدة التقدم ، وكان مركز قوة الاشتراكيين المناطق الصناعية في شمال إيطاليا . فقد احرز الحزب

الاشتراكي تقديما محسوسا فحصلوا على ثلاثة وأربعين مقعدا في انتخابات ١٩٠٩ وثمانية وسبعين مقعدا في عام ١٩١٣ . وكانت ايطاليا قد خطت خطوة واسعة نحو الديمقراطية عام ١٩١٢ بتوسيع دائرة الانتخابات وإعطاء حق التصويت للذكور البالغين سن الرشد فما فوق وزاد عدد الذين يحق لهم التصويت من (٢٤٧٧٧٢) الى (٨٦٣٥١٤٨) نسمة . وفي العام نفسه ، أمتت الحكومة السكك الحديد وشركات التامين ، وسنت قوانين لتكوين النقابات والاتحادات العمالية وحل المنازعات العمالية .

وقد انتعشت ايطاليا اقتصاديا نتيجة للمعاهدات التجارية مع ألمانيا والنمسا ، وانتهاء الحرب الكمبركية مع فرنسا عام ١٨٩٨ ، وظهرت الجماعات التعاونية ، وازدادت صادرات ايطاليا من ثلاثة وتسعين مليون باون إسترليني عام ١٨٧٢ الى مئة وأربعة ملايين عام ١٨٨٧ ثم مئة وثلاثة وتسعين مليون باون عام ١٩٠٧ . وازداد تصدير البضائع المصنوعة لمقدار ثلاثة أضعاف في عام ١٨٩٢ ، كما ازداد استيراد مواد الخام بمقدار الضعف وازداد إصدار الحرير المصنوع والخام ، كما ازدادت صادرات القطن ، وتقدمت صناعة الصلب والحديد والمواد الكيماوية . ومع ذلك ظلت ايطاليا بلدا زراعييا بسبب فقدانها لمناجم الفحم والحديد . وكان عدد الذين يعيشون على الزراعة في عام ١٩٠١ بلغ حوالي سبعة عشر مليون نسمة من مجموع نفوس ايطاليا البالغ إحدى وثلاثون مليون نسمة .

لقد بدأت الحكومة الايطالية تخطو خطوات استعمارية في أوائل القرن العشرين نتيجة لتسرب الأفكار الاستعمارية في الأوساط المعنية . وفعلا حصلت على اريتريا والصومال الايطالي ، ودخلت في حرب مع الدولة العثمانية عام ١٩١١ - ١٩١٢ واستولت على ليبيا .

خامسا : التطورات السياسية والاقتصادية في روسيا ١٨٧٠-١٩١٤

كانت روسيا حتى القرن التاسع عشر متأخرة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها القيصر بطرس الكبير (١٦٨٢-١٧٢٥) في إدخال الحضارة الغربية اليها . وبقيت روسيا طوال القرن التاسع عشر يسيطر عليها الرجعيون والتقاليد والنظم الإقطاعية ، وظلت حكومتها اوتوقراطية الى أوائل القرن العشرين . وقد تنبه أحرار الروس الى هذه الحالة واخذوا يعملون لإدخال نظام الحكم الديمقراطي الى بلادهم ، ولكن المحافظين قاوموا حركتهم بشدة . وقد استطاع الكسندر الثاني (١٨٥٥- ١٨٨١) ان يقوم ببعض الإصلاحات المهمة كتحرير الرقيق ، وتأليف مجالس انتخابية محلية ؛ وإصلاح النظام القضائي ، وإدخال إصلاحات عامة في التربية والتعليم وإعطاء بعض الحرية للصحافة .

وكانت الخطوة المهمة التي قام بها الكسندر الثاني هو تطبيق الإدارة المحلية في روسيا بتأسيس المجالس البلدية من ممثلي النبلاء وسكان المدن والقرى التعاونية ، وكانت المجالس تنتخب ولها سلطة فرض الضرائب المحلية والقيام ببناء الطرق وإصلاحها ، وتأسيس المستشفيات والاهتمام بالصحة العامة ، والمرافق العامة ونشر التعليم . وفي مجال الإصلاح القضائي اصدر الكسندر مرسوما يقضي بسحب القضايا المدنية والجزائية من السلطات الإدارية وإناطتها بالمحاكم المحلية المستقلة عن الموظفين الإداريين . وفي مجال التعليم تأسست مدارس ابتدائية وصناعية وإعطاء الحرية للصحافة والتدريس الجامعي .

توقفت إصلاحات الكسندر الثاني وبدأ ينهج سياسة رجعية بتحريض النبلاء الذين استاؤا من ثورة بولندا عام ١٨٦٣ ففرضت الرقابة على الصحف ومنعت المجالس التمثيلية في التعبير عن إرادتها السياسية ، وآخر إصلاح قام به هو تطبيق

نظام التجنيد الإجباري عام ١٨٧٤ . وقد نتج عن هذه السياسة الرجعية ، بعد انتشار الأفكار الحرة وتطبيق الإصلاحات مدة من الزمن ، ان تأسست الجمعيات السرية لمقاومة الاستبداد حتى قررت هذه الجمعيات القضاء على النظام القيصري المستبد وقد اغتيل الكسندر الثاني بيد احد الأشخاص عام ١٨٨١ .

وبعد اغتيال الكسندر الثاني استلم ابنه الكسندر الثالث (١٨٨١-١٨٩٤) الحكم في روسيا . وقد سعى في بناء الروح السلافية والحكم الاوتقراطي كوسيلة من وسائل الحصول على الاستقرار وقمع الأفكار الثورية .

وكان الكسندر الثالث قد اختار لمعاضدته في سياسته هذه رجلين يعدان من اركان الرجعية الروسية وهما (بوبيد ونستتسيف) و (بلهفة) . وقد فرض القيصر الروسي الرقابة الشديدة على الصحافة وحدد صلاحيات المجالس التمثيلية وعضد الكنيسة وقاوم التعليم العلماني . وهكذا خنق كل حركة حرة حتى كادت تختفي كل مقاومة للحكومة . وكانت الرجعية تقاوم كل جديد وكانت الحكومة تقاوم الأحرار والطبقة المثقفة بشدة وقساوة ، فكان من الصعب جدا في مثل هذه الظروف ان تزول الرجعية وتتمو الحركات الحرة .

وقد التجأ الكسندر الثالث الى تقوية الجامعة السلافية واتخذ منها وسيلة لتوطيد أركان حكمه في الداخل وتوسيع نفوذه في الخارج ، وعاضد النبلاء والكنيسة هذه الفكرة . وقد ساعد القيصر القوميات البلقانية باسم الجامعة السلافية ، واضطهد اليهود لاختلافهم عن الروس بالجنس . وخلاصة القول كانت السياسة السلافية حجة استعملها القيصر الروسي لتبرير استبداده في الداخل وتدخله الخارجي في الشؤون الأوربية .

لاقى الأحرار مقاومة عنيفة في هذه المرحلة فكانوا يتربصون نهاية حكمه بفارغ الصبر للتخلص من هذا الاستبداد على ان موت الكسندر عام ١٨٩٤ لم يمه حكمه الاستبدادي ، لان ابنه نيقولا الثاني (١٨٩٤-١٩١٧) استمر على سياسة ابيه . فأبقى بلهفة وجعله وزيرا للداخلية ١٩٠٢ فلم يكن هناك مجال لإدخال إصلاح مهم في نظام الحكم الأوتوقراطي .

على ان الظروف أخذت تتبدل بظهور الثورة الصناعية في روسيا وبزيادة انتشار التهذيب وتأثير الكتاب والأدباء ، فنشط الأحرار وحدثت بضع ثورات طلبا للإصلاح الدستوري والاجتماعي .

الثورة الصناعية في روسيا

بدأت الحركة الصناعية تدخل روسيا منذ عهد الكسندر الثالث وزادت في عهد نيقولا الثاني ولا سيما بعد العام ١٨٩٥ . فاستغلت مناجم الفحم والحديد في أوكرانيا واورال بدرجة واسعة ، كما استغلت آبار النفط في قفقاسيا على سواحل بحر قزوين والبحر الأسود ، وأنشئت المعامل في كييف وموسكو . وازداد شحن البضائع الى الخارج من المواني الروسية وازداد إنتاج الحديد سنويا الى ثلاثة ملايين طن بين عامي ١٨٨١ و ١٩٠٤ وازداد إنتاج الفحم في المدة نفسها من ثلاثة ملايين الى ثمانية عشر مليون طن سنويا . كما ان عدد المكائن ازداد الى الضعف ، وأصبحت البضائع المنتجة بالمكائن ثلاثة أضعاف ما كانت تنتجها في بداية الثورة الصناعية في البلاد . وقد ساعد على التصنيع السريع رخص أجور العمال وكثرتهم ووفرة المواد الخام كالفحم والحديد والبتروول ، ووجود رؤوس أموال أجنبية في البلاد لاسيما رأس المال الفرنسي ، وقد مدت شبكة من خطوط سكك الحديد ساعدت على ربط أجزاء الإمبراطورية الروسية بعضها ببعض . وفي عام ١٩٠٥ تم إنشاء خط سكة

حديد سيبيريا المشهور بطول خمسة آلاف ميل مما ساعد على نقل البضائع والهجرة من روسيا الى سيبيريا ، وكانت روسيا في عام ١٩١٤ تملك أكثر من أربعين ألف ميل من خطوط السكك الحديدية وبلغ إنتاج الحديد فيها أربعة ملايين طن .

غير ان روسيا ظلت بلدا زراعيًا قبل الحرب العالمية الأولى لان أكثرية الشعب الروسي كان يعيش على الزراعة ، وكان الإنتاج الزراعي يفوق الإنتاج الصناعي ، وكان التصنيع سببا في نمو طبقتين الوسطى والعاملة وازدياد أهميتها . الأمر الذي أدى الى خلق مشاكل كثيرة للاوتقراطية الروسية . وقد نظمت الطبقة الوسطى نفسها في حزب الأحرار الذي أسسه عدد من المثقفين في عام ١٩٠٤ .

وانتشرت الاشتراكية الماركسية في روسيا بواسطة جورج بليخانوف في (١٨٨٠-١٨٩٠) ، ولكنه لم يبدأ تأثيرها على العمال الا في التسعينات ، لما بدأت سلسلة من الإضرابات بين (١٨٩٠-١٨٩٨) . غايتها شل الحركة الاقتصادية . وتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الماركسي المكون من المثقفين والعمال في روسيا عام ١٨٩٨ . وكان الحزب يهدف استلام السلطة السياسية بقلب نظام الحكم وتأسيس جمهورية اشتراكية . وفي عام ١٩٠٣ انعقد مؤتمر الحزب الاشتراكي في لندن وانقسم الى قسمين بسبب التنظيم الحزبي والتكتيك ، فاتبعت الأكثرية نيكولاي لينين بينما ظلت الأقلية مع جورج بليخانوف . وكانت مجموعة لينين يرفضون التعاون مع الأحزاب البرجوازية وسياسة الإصلاح التدريجي ويؤكدون على الثورة وقلب نظام الحكم بالقوة . بينما كانت جماعة بليخانوف لا تمنع في تطبيق الاشتراكية بالتدريج عن طريق تثقيف الجماهير والتعاون مع الأحرار .

كان هناك حزب آخر اسمه الحزب الاشتراكي الثوري تأسس عام ١٩٠٠ وأكد على تطبيق الماركسية وتكييفها لحياة الفلاح الروسي ، وذلك بتوزيع الأراضي على

الفلاحين بعد تأميمها واستغلالها من قبل المزارعين . وكان جيش القيصر الروسي من الشرطة والأمن يتابعون الأحرار في كل مكان ويضهدونهم واستمرت الحالة هذه الى ان اندلعت الحرب الروسية - اليابانية عام ١٩٠٤ .

الحرب الروسية - اليابانية وثورة عام ١٩٠٥

كانت اليابان تريد ان تضع حدا للتقدم الروسي في الشرق الأقصى ولا سيما في منشوريا وكوريا فأعلنت الحرب عليها في شباط ١٩٠٤ ، وكانت اليابان في وضع أفضل من روسيا بفضل تفوق أسطولها ولسرعة تعبئة قواتها ، ولقربها من ميدان المعارك ، ووحدة الصف في البلاد وعدم وجود أحزاب وعناصر مختلفة ومناوئة للسلطة ، أحرزت اليابان انتصارات كثيرة على الروس . انتهت الحرب بتوسط الولايات المتحدة الأمريكية وعقدت معاهدة بورتسماوث في ولاية نيوهامشير في أمريكا في أيلول ١٩٠٥ ، وتخلت روسيا عن ميناء بورت آرثر وشبه الجزيرة ليوتانك والنصف الجنوبي لشبه جزيرة سخالين والتخلي عن كوريا لليابان . اما منشوريا فتركها للصين .

لقد كان لانهزام روسيا أمام اليابان اثر كبير على الأوساط الحرة والناس عامة في روسيا . اذ اقتنع هؤلاء بان الاوتقراطية ونظام الحكم الفاسد مسؤول عما لحق روسيا من الخزي والخذلان . وقد اغتيل بلهفة ، وزير الداخلية بقنبلة وضعت في طريقه . وقدمت المجالس الانتخابية من الأحرار عرائض الى القيصر يطلبون فيها إصلاح الجهاز السياسي بضمان الحرية الفردية وتأسيس برلمان وطني وإعطاء الإدارات المحلية شيئاً من الاستقلال الذاتي .

لم يستجب القيصر لطلبات الأحرار فأقاموا الولايم السياسية يلقون فيها الخطابات الحماسية ضد الوضع . وقام العمال بالإضرابات السياسية في موسكو

والمدن الصناعية الأخرى . وقام عدة آلاف من الناس بتقديم عريضة الى القيصر يقودهم الراهب (كيون) ، وتوجهوا الى القصر الإمبراطوري الشتوي ، وهناك أطلق الحرس القيصري النار عليهم فقتل الراهب وعدة مئات من الناس وسمي ذلك اليوم الأحد الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٠٥ " باليوم الدموي " .

وفي القرى والأرياف قام الاشتراكيون الثوريون بأعمال السلب والنهب وحرق بيوت النبلاء . واغتيل عم القيصر في شباط ١٩٠٥ مع عدد من السياسيين الامر الذي أدى بالقيصر الى ان يدعن للواقع فاصدر عدة مراسيم بخصوص التسامح الديني والحرية الفردية ، وإعفاء الفلاحين من بعض التعويضات والسماح لبعض القوميات غير الروسية في استعمال لغتهم القومية واستبدل رئيس الوزراء ، ووعده بدعوة المجلس الوطني . الا ان القيصر لم يتنازل عن سلطته الأوتوقراطية ، ولهذا فان الأحرار استمروا في ثوراتهم وشلوا اقتصاديات البلد . وإزاء استمرار الثورة اضطر القيصر التنازل عند مطالب الشعب وفي تشرين الأول ١٩٠٥ اصدر بيانا منح حرية الصحافة والتعبير ، وإبداء الآراء ، وتكوين المنظمات ودعوة البرلمان الوطني (الدوما) الى الانعقاد ممثلا جميع الطبقات في روسيا ولا يكون القانون قانونا الا بعد مصادقة الدوما ، وينتخب أعضاء البرلمان بالتصويت العام للذكور والإناث .

ومنح القيصر الروسي فلندة الاستقلال الذاتي ووضع دستور للبلاد ، وانتخب المجلس الوطني بالتصويت العام للذكور والإناث ليحل محل مجلس الطبقات ووافق القيصر على هذه الإجراءات في العام ١٩٠٦ .

وكانت الصراعات بين الأحزاب السياسية في روسيا ، الأحرار ، الديمقراطيين ، الدستوريين ، الاشتراكيون ، الحزب الاشتراكي الثوري ، وقد جعلت العناصر الرجعية والمحافظة تتعاون فيما بينها وبدأت بالثورة المعاكسة ضد الأحرار عام ١٩٠٦ وبدأ

عهد الإرهاب وفتك الرجعيون خلاله بكل مناوئ للرجعية والأوتوقراطية ورجع الجيش من ساحة القتال في هذا الوقت واستخدم للقضاء على الحركات الحرة فقضت الحكومة القيصرية على الثورة القومية في القفقاس وفي بولندا بشدة وقساوة ، وفي آذار ١٩٠٦ اصدر القيصر مرسوما بين فيه عدم صلاحية البرلمان لمناقشة القوانين الدستورية للدولة ، وان القيصر هو القائد العام والرئيس الأعلى للجيش والبحرية والسياسة الخارجية من صلاحيته المطلقة .

وفي آب ١٩٠٦ أجريت الانتخابات لأول مجلس دوما وأسفرت نتائجها عن فوز الأحرار ونيل الديمقراطيين الدستوريين الأغلبية في المجلس ونالت الأحزاب الأخرى بعض المقاعد في المجلس ، في حين قاطع الاشتراكيون الديمقراطيون والثوريون الانتخابات لأنهما أرادا مجلسا تأسيسيا لوضع الدستور وليس مجلسا تشريعيا . وفي حالة معارضة مجلس الدوما القرارات والقوانين المقترحة من القيصر فان الأخير يأمر بحله كما حصل للمجلس الأول والثاني عامي ١٩٠٦ و١٩٠٧ ، وفي الانتخابات الثالثة حصل الرجعيين والاوكتوبريين على أكثر من ثلاثمائة مقعد واستمر هذا الى عام ١٩١٢ وظل الاشتراكيون في المعارضة خارج البرلمان الى عام ١٩١٤ . واستمرت الحكومة القيصرية في حكمها الرجعي بإعدام آلاف المناضلين الثوريين او نفيهم الى سيبيريا . واستمر الحكم الرجعي الى قيام الحرب العالمية الأولى حتى قيام الثورة البلشفية وزوال الحكم القيصري في العام ١٩١٧ .

سادسا: إمبراطورية النمسا والمجر ١٨٦٧-١٩١٤

كانت الإمبراطورية النمساوية تتكون من عناصر مختلفة دبت فيها الروح القومية ، غير ان حكومة النمسا أهملت هذا الشعور النامي ، ولم تكن مستعدة لتأليف شكل من الحكم يحفظ كيان الإمبراطورية ، وينفق مع رغبات هذه القوميات ،

وكان فرانسوا جوزيف عدوا لدودا للأفكار الحرة ولا يؤمن بالتقسيمات القومية . ولقد أصر الإمبراطور على تأليف دولتين فقط من النمسا والمجر وجعل بقية العناصر الأخرى تابعة لهما .

انقسمت الإمبراطورية عام ١٨٦٧ بموجب نظام الاتحاد الفيدرالي الى دولتين هما أولا: إمبراطورية النمسا وكانت تضم النمسا وبوهيميا ، غاليسيا ، دلماسيا ، و أجزاء صغرى في غربي الإمبراطورية ، وثانيا : مملكة المجر ، وتضم المجر ، كرواتيا ، سلوفينيا ، ترنسلفانيا ، وسمي نظام الاتحاد بالوفاق لأنه وفق بين النمسا والمجر ، فأصبح لكل منهما حكومة وإدارة مستقلة بشؤونها الداخلية وأصبح فرانسو جوزيف إمبراطور النمسا وملك المجر (١٨٦٧-١٩١٦) وكان هو حلقة الوصل بين الدولتين . وتألقت حكومة مشتركة مسؤولة تجاهه في الشؤون الخارجية والجيش والمالية والتجارة . كما انه يوجد برلمان مشترك لسن القوانين والتي تتعلق بالأمور المشتركة بين النمسا والمجر . وكان البرلمان يتألف من مئة وعشرين عضوا نصفهم من النمسا والنصف الآخر من المجر ، وهم ينتخبون سنويا ويجتمعون بالتناوب مرة في فيينا وأخرى في بودابست ، وكانتا عاصمتي النمسا والمجر .

كانت هنالك اختلافات سياسية واقتصادية بين النمسا والمجر اذ ان الأولى كانت دولة صناعية متقدمة، بينما كانت المجر دولة زراعية متأخرة نسبيا في تكوين رأس المال ، ولهذا لم تكن هناك طبقة برجوازية او بروليتارية قوية .

وبسبب وجود التفاوت الاقتصادي بين البلدين حدثت منازعات أجبرت النمسا ان تدفع ٧٠% من المصروفات بينما المجر تدفع ٣٠% وقد عدل ذلك في سنة ١٩١٧ فأصبحت حصة النمسا ٦٣,٦ % والمجر ٣٦,٤ % وقد اتبعت النمسا سياسة حرة تجاه الطبقة الوسطى النامية بسبب الثورة الصناعية فيها ، وأخذت هذه الطبقة

تمارس نفوذاً واسعاً وتشترك مع الطبقة الأرستقراطية في الحكم وفي تطبيق السياسة الحرة في التجارة والصناعة وكان أكثرهم منخرطين في حزب الأحرار غير أنهم بعد عام ١٨٨٠ أصبح هذا الحزب يضعف شيئاً فشيئاً تحت تأثير الحزب الاشتراكي المسيحي وكان الأخير حزبا كاثوليكيًا اخذ يهاجم الرأسمالية اليهودية ، ويدعو الى تطبيق الديمقراطية السياسية والتشريعات الاجتماعية فأيدته الطبقة الفقيرة ، ولا سيما الفلاحين ، وكان من بين التشريعات التي سنت بتأثير هذا الحزب ، قانون تنظيم العمل في المناجم والمعامل ، وعدم تشغيل الأطفال والنساء في الصناعة بعد العام ١٨٨٥ ، وبعد ثلاث سنوات وافقت الحكومة على تكوين الاتحادات العمالية والضمان الاجتماعي للعمال .

وفي العام ١٨٩٦ أصبحت النمسا دولة ديمقراطية بسن قانون توسيع حق الانتخابات ومنح حق التصويت لعدد كبير من الناس . وفي عام ١٩٠٧ طبق مبدأ التصويت العام للذكور .

لقد كان من الصعب في الإمبراطورية التوفيق بين الإمبراطورية والمبدأ الديمقراطي ، ونظراً لوجود قوميات متعددة انتشر فيها الوعي القومي وأرادت التحرر. ولكن الإمبراطور فرانسو جوزيف كان من الطابع القديم ولم يرغب في تكوين دولة اتحادية من هذه القوميات ومنحهم الحقوق القومية في الحكم الذاتي وحكمهم حكماً مطلقاً بإخضاعهم لسيطرة النمسا ، وعليه صارت هذه القوميات تعمل سرا لهدم الإمبراطورية النمساوية والتحرر من سيطرتها .

أما في المجر ، فالأمور لم تكن معقدة كما في النمسا ، لان البلد كان زراعياً وأصحاب الأراضي لم يرغبوا في منح أي حقوق ديمقراطية للشعب او القوميات الأخرى ضمن المملكة المجرية ، فظلوا مسيطرين على الحكم . ويعكس النمسا تماماً

فرض المجريون لغتهم وسيطرتهم على بقية العناصر وعلى الشعب المجري ولم تكن هنالك أي محاولة لتطبيق الديمقراطية السياسية في البلاد .

ولقد استمرت الإمبراطورية النمساوية - المجرية مدة طويلة بفضل شخصية إمبراطورها فرانسو جوزيف آخر أباطرة آل هابسبرك . فكان الناس على اختلاف قومياتهم يحترمونه ، ويعظمونه ، ولولا ذلك لانهارت الإمبراطورية ونظام حكمها منذ زمن بعيد ، واستمرت كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى ودخولها الحرب الى جانب ألمانيا والدولة العثمانية .

الفصل الرابع

الأوضاع الداخلية في الدول الأوروبية عام ١٨٧٠-١٩١٤

أولاً: الجمهورية الفرنسية الثالثة

- التقدم الاقتصادي في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة
- الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الأولى
- ثانياً: التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٨٦٧-١٩١٤

ثالثاً: التطورات السياسية في ألمانيا ١٨٧٠-١٩١٤

- التقدم الاقتصادي والتشريعات الاجتماعية في عهد بسمارك
- ألمانيا في عهد وليم الثاني
- الأحزاب السياسية في عهد الإمبراطور وليم الثاني
- رابعاً: التطورات السياسية والاقتصادية في إيطاليا ١٨٧٠-١٩١٤
- خامساً: التطورات السياسية والاقتصادية في روسيا ١٨٧٠-١٩١٤

- الثورة الصناعية في روسيا

- الحرب الروسية - اليابانية وثورة عام ١٩٠٥

سادساً: إمبراطورية النمسا والمجر ١٨٦٧-١٩١٤

الأوضاع الداخلية في الدول الأوربية ١٨٧٠-١٩١٤

أولاً (*) الجمهورية الفرنسية الثالثة

انهارت إمبراطورية نابليون الثالث في فرنسا تحت ضربات الجيش الألماني في حرب السبعين (١٨٧٠-١٨٧١) وتألقت حكومة مؤقتة أعلنت نظام الحكم الجمهوري ، وعقدت الهدنة مع ألمانيا ريثما يتم انتخاب جمعية وطنية تمثل الشعب الفرنسي وتأخذ على عاتقها عقد الصلح مع الألمان ووضع دستور وانتخاب رئيسا للبلاد ، ولقد أجرت الحكومة المؤقتة انتخابات عامة في فرنسا أسفرت عن فوز الملكيين بأربعمئة مقعد في الجمعية الوطنية . بينما ظفر الجمهوريون بمئتين وخمسين مقعدا ، وكانت الدلائل تشير الى فوز الملكيين ورجوع آل بوريون الى عرش فرنسا مرة أخرى بعد إجراء انتخابات رئيس الحكومة الفرنسية .

اجتمعت الجمعية الوطنية وانتخبت من بين أعضائها أدولف تيير رئيسا مؤقتا للسلطة التنفيذية على ان يمارس صلاحيته بإشراف الجمعية وبمساعدة وزراء ينتخبهم هو بنفسه ، ثم انتقلت من مدينة بوردو الى فرساي لإبرام معاهدة الصلح مع ألمانيا ، وقبل اجتماع الجمعية في فرساي نشبت ثورة (الكوميون) في باريس وبعض المدن الرئيسية في الثامن عشر من آذار ١٨٧١ ، ومن ابرز العوامل التي أدت إلى قيام ثورة الكوميون commune .

٦. كان الثوار يريدون الاستمرار في الحرب بينما صوت الشعب الفرنسي للسلام مع الألمان .

٧. أسفرت انتخابات الجمعية الوطنية عن فوز الملكيين المبعوضين لدى الثوار.

(*) للتفاصيل : يراجع محمد مظفر الادهمي ، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، بغداد وب ، محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨

٨. تدهور الأحوال الاقتصادية في باريس بسبب الحرب وحصار الجيش الألماني وارتفاع الأسعار وقلّة المواد الغذائية .

٩. أوقفت الجمعية الوطنية رواتب الحرس الوطني وأمرت بتسريحهم .

١٠. أمرت الجمعية الوطنية دفع الإيجارات والديون التي أوقفتها الحكومة الفرنسية أثناء الحرب ، في الوقت الذي كانت باريس تعاني آلام الجوع والفاقة . والناس كانوا يموتون بالمئات .

لهذه الأسباب أعلنت الثورة في باريس ، ورفضت كومونه ، باريس سلطة الجمعية الوطنية ، وتكونت كوميونات في مناطق عديدة في فرنسا . وخشيت العناصر المحافظة في فرنسا من عاقبة الثورة فساعدت الجمعية في إخمادها وعندما رجع الجيش الفرنسي ساحة القتال في نيسان ١٨٧١ حاصر باريس ، وبعد قتال ستة أسابيع انتهت كوميونة باريس ، لكن الأوضاع لم تستقر ، فقتل عدد من الناس ، ودمرت المؤسسات ، وأحرقت بعض الفنادق والقصور الفخمة ، واستمرت أساليب القتل والتخريب تفتك بالناس الى منتصف حزيران من تلك السنة .

انتصرت الجمعية الوطنية أخيرا برئاسة تيير الذي قتل من الأعضاء الثوريين في الجمعية بين صفوف الجمهوريين ، وأخذت الجمعية تطبيق سياسة معتدلة .

وكانت الخطوة الثانية التي اتخذتها الجمعية بعد القضاء على كوميونة باريس هي الصلح مع الألمان ففي مايس ١٨٧١ وقفت معاهدة فرانكفورت نصت على إلحاق الألزاس والقسم الأكبر من اللورين بألمانيا ، ودفع غرامة حربية قدرها خمسة مليارات فرنك ذهباً ، على ان تبقى الجيوش الألمانية تحتل بعض مناطق فرنسا الى ان يتم دفع المبلغ ، وتقوم الحكومة الفرنسية بدفع نفقات القوات المحتلة . فقام تيير

بحملة واسعة لجمع التبرعات في فرنسا وقدم الفرنسيون الغالي والنفيس للتخلص من الجيش الألماني فتم دفع المبلغ في غضون ثلاث سنوات ، وانسحب الجيش الألماني عام ١٨٧٣ من فرنسا ، واعتبر تبيير محرر البلاد .

وأخيرا تفرغت الجمعية الوطنية لوضع دستور للبلاد وتقرير نظام الحكم في فرنسا وهنا اختلف الجمهوريون والملكيون في تحديد نوع الحكم وحصل اختلاف بين الملكيين أنفسهم (آل بوريون وآل اورليان) مما جعل الكفة تميل الى جانب الجمهوريين وفي عام ١٨٧٥ وضع دستور لفرنسا ، والذي نص على ان ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الوطنية وكان للبرلمان ، بمجلسيه النواب والشيوخ ، سيطرة كبرى على الحكومة كي تكون الجمعية الوطنية حصنا في وجهة دكتاتورية السلطة التنفيذية . وبوضع الدستور انتهت مهمة الجمعية الوطنية التي حكمت فرنسا مدة خمسة سنوات .

وكانت الجمعية الوطنية قد انتخبت في عام ١٨٧٣ الجنرال ماكماهون رئيسا للجمهورية لمدة سبعة سنوات . وفي عام ١٨٧٦ جرت انتخابات أول مجلس تشريعي في ظل الدستور الجديد ، وأسفرت النتيجة عن فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة في المجلس النيابي ، وفوز الملكيين في مجلس الشيوخ ، وحاول ماكماهون القيام بدعاية واسعة لإرجاع الملكية الى فرنسا . إلا ان المجلس النيابي كان واقفا بالمرصاد ، فاضطر مكماهون الى حل المجلس ، ولما أجريت انتخابات جديدة كانت النتيجة فوز الجمهوريين بأغلبية ساحقة ، واجبروا الوزارة التي اغلب أعضائها من الملكيين على الاستقالة فتألفت وزارة من الجمهوريين ، ولم يحل عام ١٨٧٩ حتى كان الجمهوريون مسيطرين على المجلسين النواب والشيوخ فقدم الرئيس مكماهون الاستقالة ، فاجتمعت الجمعية الوطنية وانتخب كريفي رئيسا للجمهورية . فأصبحت

الجمهورية الثالثة بعد تسع سنوات من تأسيسها بيد الجمهوريين وفي عام ١٨٨٠ انتقل مقر الحكومة الفرنسية من فرساي الى باريس.

كان الجمهوريون يحكمون فرنسا بعد عام ١٨٧٩ ، وقل عدد النبلاء في الدولة بحيث أصبحت الحكومة حكومة الطبقة الوسطى ، وكانت الأحزاب السياسية في فرنسا تنقسم الى جمهوريين معتدلين وراдикаليين ، واشتراكيين . وكانت الفئة الأولى هي المسيطرة على الوزارة والمجلس النيابي ، واشتهروا بنزعتهم الإصلاحية والتوسع الاستعماري ، ومعارضة الكنيسة الكاثوليكية . وكان زعيم هؤلاء كامبيتا والذي أصبح رئيسا للوزراء ، وبعد وفاته عام ١٨٨٢ أصبح جول فيري محله ورئيسا للحزب الجمهوري .

أما الراديكاليون فكانوا أكثر ثورية ودعاة الى الإصلاح من المعتدلين . كما أنهم كانوا اقل ميلا الى الاستعمار والاهتمام بالسياسة الخارجية وكان زعيمهم جورج كلمينصو (١٨٤١-١٩٢٩) الذي أصبح رئيسا للوزارة في أواخر الحرب العالمية الأولى . وأسس جريدة اخذ يهاجم حكومة جول فيري والمعتدلين والملكيين على حد سواء .

كانت الوزارات في عهد الجمهوريين ائتلافية واستمرت كذلك الى عام ١٨٩٥ ، وظل الجمهوريون المعتدلين متحدين على الرغم من معارضة الراديكاليين خوفا من رجوع الملكي الى الحكم ، والذي فقدوا أملهم باستعادة النظام الملكي الى البلاد بعد موت كونت دي باريس عام ١٨٩٥ ، كما ان الناس قد تعودوا على النظام الجمهوري وقل عدد النواب الملكييين في البرلمان .

ومن الأعمال المهمة التي قامت بها حكومة جول فيري خلال مدة الثمانينيات جعل يوم الرابع عشر من تموز (يوم سقوط الباستيل) عيدا وطنيا لفرنسا ، والعفو

عن زعماء ثورة الكوميون ، واستحداث امتحان الكفاءة للحصول على الوظائف المدنية والدبلوماسية ، وانتخاب الموظفين الإداريين بدلا من تعيينهم من قبل الحكومة وإفساح المجال لتكوين الاتحادات العمالية للدفاع عن حقوق العمال ومنح حرية الصحافة والاجتماعات . ومن القوانين المهمة التي اهتم بها الجمهوريون هي القوانين التي تخص التعليم ، وفي عام ١٨٨٢ سن قانونا جعل التعليم الابتدائي إلزاميا من السادسة الى الثانية عشر كما ان المدارس اصبحت تحت إشراف الحكومة بدلا من المؤسسات الدينية الكاثوليكية وخاصة في المرحلة الابتدائية . وقامت الحكومة بتأسيس عدد من المدارس الحكومية بغية توسيع التعليم وإخراجها من سيطرة رجال الدين . وتعد هذه القوانين من مآثر الجمهورية الثالثة فقد انخفضت الأمية في فرنسا من ١٥% في عام ١٨٨٠ الى ٤% في نهاية القرن التاسع عشر ، وبين الإناث الى ٧% ، وتم بناء خمسة وعشرون ألف مدرسة .

كان هذا الإجراء من قبل الحكومة في مجال التعليم ، وإشراف الدولة عليه ، ومنع رجال الدين في القيام بالتعليم أثره البالغ في تصدع العلاقات بين الكنيسة والدولة .

وفي عام ١٨٨٥ اضطر جول فيري الى الاستقالة لوقوف الكاثوليك ضده بسبب سياسته الدينية والتعليمية . كما ان الراديكاليين سحبوا منه الثقة . بسبب سياسته الاستعمارية في أفريقيا واسيا ، وكانت الانتخابات الجديدة قد أسفرت عن فوز الجمهوريين ، وانتخب كريفى مرة أخرى لرئاسة الجمهورية في عام ١٨٨٦ وقد واجه في عهده الجمهوريون المعتدلون في عهده بعض الإحداث والفضائح في فرنسا أبرزها . حادثة بولانجي (١٨٨٦-١٨٨٩) وفضيحة دانيال ولسن عام ١٨٨٧ ، وفضيحة باناما (١٨٨٩-١٨٩٤) ، وحادثة دريفوس (١٨٩٤-١٩٠٦) تتلخص

الأولى بان بولانجي قد اظهر كفاءته في حرب السبعين ، فاختر وزيراً للحربية في الوزارة الجديدة وقد استخدم بولانجي منصبه الوزاري لتعزيز مركزه ، واخذ يعرض نفسه أمام الجيش والجماهير ، ويتكلم عن حرب الانتقام مع ألمانيا وبذلك نال شعبية عظيمة وأصبح معبود الباريسيين وبطل فرنسا الأمر الذي أربع رئيس الوزراء والحكومة الفرنسية ، فطلبوا منه الاستقالة وطرد من الجيش عام ١٨٨٧ على ان بولانجي لم يقف مكتوف اليدين ، اذ تجمع حوله الملكيون والكاثوليك الحاقدون على الجمهورية الثالثة ، والبونابرتيون وبذلك كون لنفسه حزبا وانتخب عام ١٨٨٩ في الجمعية الوطنية . وكاد ان يقوم بانقلاب يجعل نفسه دكتاتورا لولا ان خانتها الشجاعة ، فأمرت الحكومة بإلقاء القبض عليه ومحاكمته بتهمة الخيانة ، غير انه انهزم الى بلجيكا وهناك انتحر بعد سنتين .

أما فضيحة دانيال ولسن عام ١٨٨٧ فتمثلت بتورطه في فضائح مالية فقد استغل منصبه ، كونه صهر الرئيس كريفي ، في جمع المال عن طريق بيع الوظائف ، وألقاب الشرف ، وإعمال مريحة أخرى ، ومتخذا قصر الرئاسة مسكنا له ولزوجته بنت الرئيس . وقد عينت الجمعية الوطنية هيئة تفتيشية لدرس القضية فحكم على دانيال ولسن بالسجن لمدة سنتين ، ولذلك قررت الجمعية الوطنية عدم التعاون مع الرئيس ، ولم يقبل أي وزير الخدمة في حكومته ، الأمر الذي أدى الى ان يقدم رئيس الجمهورية استقالته ، فانتخب (سادي كارنو) رئيسا للجمهورية .

وكان مشروع قناة باناما (١٨٨٩-١٨٩٤) الذي تبناه فرديناند دلسيس ، فاتح قناة السويس ، قد انتهى الى فضيحة . لقد بدا هذا المهندس بمشروعه عام ١٨٨٩ ويرأسمال قدره ثلاثمائة مليون دولار ، واشترك فيه عدد من الرأسماليين اليهود وبعض رجال الدولة . وكان الغرض من المشروع ربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي في

أضيق نقطة تربط أمريكا بالجنوبية . لقد واجه المشروع صعوبات جمة بسبب رداءة الأحوال المناخية واختلاف طبيعة الأرض هناك عن منطقة السويس . الأمر الذي استنفذ الأموال المخصصة للمشروع قبل إكماله . فسيق المشتركون الى المحكمة عام ١٨٩٤ ومن بينهم المهندس دلسيس وبعض رجالات الدولة فأدينوا جميعا ، واضطرت الحكومة الفرنسية ان تبيع المشروع الخاسر الى أمريكا لانجازه .

أما حادثة دريفوس (١٨٩٤-١٩٠٦) فقد حدث ان اتهم رئيس يهودي في الجيش الفرنسي اسمه الفرد دريفوس بسرقة أسرار عسكرية وبيعها الى الألمان فحوكم هذا بالإشغال الشاقة مدى الحياة من قبل محكمة عسكرية عام ١٨٩٤ ووجد من رتبته وطرد من الجيش ونفي الى جزيرة نائية بالقرب من ساحل غانا تسمى جزيرة الشيطان . وكادت الحادثة تنتهي عند هذا الحد لولا ان العقيد بيكارث في استخبارات الجيش الفرنسي وجد سنة ١٨٩٧ ان الأسرار المسروقة لم تكن بخط دريفوس إنما بخط شخص آخر هو المقدم (أيلستر هيبي) ، وان دريفوس بريء . عند إذ طالب اليهود بإعادة المحاكمة ، غير ان قادة الجيش والمراكز العليا عدوا إعادة المحاكمة وصمة لا تمحى في جبين الجيش ، وفضلوا موت البريء في سجنه على ان تعاد المحاكمة . وفي العام ١٨٩٤ اغتيل رئيس الجمهورية وانتخب (فيليكس فور) رئيسا للجمهورية ، ولم يتدخل هذا في الأمر ، وبعد وفاته عام ١٨٩٩ انتخب (اميل لوبيت) رئيسا للجمهورية ، وتغيرت الوزارة في نفس الوقت ، وجاءت الى الحكم غالبية من الراديكاليين ، فعادوا محاكمة دريفوس فادين مرة أخرى من قبل المحكمة التي خولت رئيس الجمهورية إعفائه من العقاب ان اراد ، فعفا عنه الرئيس حالا . غير ان اليهود أصروا على براءته ، واستمرت الدعوى الى عام ١٩٠٦ اذ قررت المحكمة العسكرية رفع التهمة عنه وإعادة رتبته وشرفه العسكري إليه وعين بدرجة أعلى من درجته السابقة ومات عام ١٩٣٥ .

كانت نتيجة حادثة دريفوس ان شكل أنصاره في البرلمان كتلة من الراديكاليين والاشتراكيين والمعتدلين بعد تسوية اختلافاتهم للدفاع عن الجمهورية الفرنسية الثالثة .

وبعد اختيار (أميل لوبيت) رئيسا للجمهورية الفرنسية عام ١٨٩٩ فازت الكتلة بالأكثرية ، وشكلت الوزارة بزعامة ويني والديك روسو وكان اغلب أعضاء وزارته من الراديكاليين ، وقد قررت الوزارة اليسارية تطهير الجيش من العناصر الرجعية والملكية وكل من لا يؤيد الجمهورية الثالثة ، وإبعاد الجيش عن السياسة نهائيا ، وتقليل مدة التجنيد الإجباري الى سنتين بدلا من ثلاث سنوات .

استقال والديك روسو من منصبه بسبب سوء حالته الصحية ، فأصبح زميله (أميل كومب) رئيسا للوزراء عام ١٩٠١ الذي دخل في صراع مع الكنيسة ، وفي عام ١٩٠٥ فصلت الكنيسة عن الدولة وصودرت أموال وممتلكات اغلب الجمعيات الدينية ، ونصت لائحة عام ١٩٠٥ ان الدولة تمتع عن دفع رواتب رجال الدين وقد أنكر البابا هذا التصرف من الحكومة الفرنسية ، واعترض على قانون فصل الكنيسة . ونتيجة لكثرة اعتراضات البابوية ، فقد عدلت الحكومة الفرنسية هذه القوانين عام ١٩٠٧ ، وأصبح فيها للكاتوليك حرية في إقامة شعائهم الدينية في الكنائس دون الالتجاء الى وساطة الهيئات الدنيوية ، وكان قانون فصل الكنيسة عن الدولة قد كلف أميل كومب . منصبه السياسي فاجبر على الاستقالة في الحال عن رئاسة الوزارة .

وفي انتخابات عام ١٩٠٦ فازت الكتلة مرة أخرى بالأكثرية ، فأصبح جورج كليمنصو رئيسا للوزارة ، وقد وجه كليمنصو حملاته العنيفة ضد الاشتراكيين ومسببي

الإضرابات الكثيرة^(*)، كما انه لم يكف عن تشريعاته ضد الكنيسة الكاثوليكية معتقدا بان الهجوم على الكنيسة هو العامل الوحيد لتوحيد وزارة كتلة الدفاع عن الجمهورية ، وعندما أراد فرض ضريبة الدخل التصاعدي عام ١٩٠٩ اتحدت جميع القوى اليمينية ضده واجبروه على الاستقالة وأصبح (ارستيد بريان) من بعده رئيسا للوزراء .

قام بريان ببعض التشريعات عن الضمان الاجتماعي منها دفع التقاعد للعمال عند بلوغهم سن الشيخوخة ، واستخدم الجيش للقضاء على الإضرابات . وفي عام ١٩١١ سقطت وزارته بحجة انه اتخذ الحزب سلما للحصول على مناصب وزارية ، وبذلك انتهى دور وزارة الكتلة نهائيا وشهدت المدة (١٩١١-١٩١٤) سقوط عدة وزارات قسم منها برئاسة (بارثو) والقسم الآخر برئاسة بوانكاري .

٣. التقدم الاقتصادي في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة

اهتمت الحكومات المختلف في فرنسا بالناحية الاقتصادية ، فقد شجع الجمهوريون التجارة والصناعة والزراعة . وقاموا بمد السكك الحديدية ، وإصلاح وتوسيع المواني الفرنسية وتجميل باريس ، وربط الأنهر بعضها ببعض بواسطة القنوات . كما أقيمت المعارض الدولية بين الحين والآخر أشهرها معرض عامي ١٨٨٩ و ١٩٠٠ .

وفي مجال الاهتمام بالزراعة فقد تأسست عام ١٨٨١ وزارة الزراعة ، ولمساعدة الزراع استبدلت الضرائب المباشرة على المحاصيل بالضرائب غير المباشر ، وقدمت المنح المالية لزراعة كروم العنب ومربي دودة القز ، والذين يقومون بصناعة الحرير والكتان . وشجعت الحكومة الجمعيات التعاونية الفلاحية لتقوم بالبيع والشراء

(*) قامت إضرابات في فرنسا عام ١٩٠٦ واستمرت في السنوات التالية في المواني والمصانع ومصحة الكهرباء والبريد ، كما حدث إضراب عام ١٩٠٩ ، وكانت الحركات الاشتراكية هي التي تؤكد على الإضرابات لشل اقتصاديات البلاد حتى تتمكن من كسب مطالبها ، وكانت الحكومة في اغلب الأحوال تستخدم الجيش للقضاء على الإضراب .

بالجملة ، وأسست البنوك لتقديم القروض للزراع ، كما أسست مؤسسات الضمان الاجتماعي عام ١٨٩٤ تحت رعاية الحكومة ، وفتحت المدارس الزراعية ، وفرضت الحكومة ضريبة على المحاصيل المستوردة لحماية الزراع الفرنسيين . فارتفعت قيمة المحاصيل الزراعية الفرنسية من ستة مليارات فرنك في عام ١٨٦٠ الى أكثر من احد عشر مليار فرنك عام ١٩١٣ .

اما في الحقل الصناعي فخطت الجمهورية الثالثة خطوات واسعة في تصنيع وزيادة عدد المكائن والمصانع ، وكان إنتاج الفحم واحد وأربعين مليون طن في عام ١٩١٣ ، وهو ثلاثة أضعاف الإنتاج في منتصف القرن التاسع عشر ، وفرضت الحكومة التعريفة الكمركية على البضائع المستوردة لحماية الصناعات الوطنية ، وازدادت الثروة القومية من مائتي مليار فرنك عام ١٨٧٢ الى ثلاثمائة مليار في عام ١٩١٣ .

وقامت الحكومة الفرنسية بتشريع القوانين العمالية منها قانون ١٨٩٤ لتنظيم اشتغال النساء ومنع اشتغال الأطفال دون سن الثالثة عشر ، وحددت ساعات العمل اليومي بعشر ساعات ، ومنعت أعمال السخرة .

٤. الأحزاب السياسية قبل الحرب العالمية الأولى :

لم تكن في فرنسا أحزاب سياسية منظمة بالمعنى المتعارف عليه في بريطانيا وأمريكا وغيرها ، فلهذا يشار لها بالفئات السياسية أحيانا . ونظرا لتعدد هذه الفئات ، فان الوزارات الفرنسية لا تستمر في الحكم الا لفترات قصيرة لأنها تمثل جهات متعددة ، أي ان الوزارات ائتلافية ، ويلاحظ عدم استقرار الوزارة في فرنسا بحيث ان خمسين وزارة تناوبت في الحكم ما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤

مقابل تسع وزارات بريطانية في هذه المدة . واهم الفئات السياسية او الحزبية في الجمعية الوطنية قبل عام ١٩١٤ هي :

٤. الملكيون : وهم أقصى اليمين في الجمعية ، وقل عددهم بصورة تدريجية بعد عام ١٨٧٥ بحيث ان عددهم في العام ١٩١٤ كان ستة وعشرون نائبا . ومن مبادئهم تأييد رجال الدين والجيش .

٥. الأحرار : وهم محسوبون على اليمين أيضا وكان لهم حوالي أربعة وثلاثين مقعدا في المجلس النيابي . وكانوا يدعون الى إنهاء المشكلة مع الكنيسة والقيام بتشريعات اجتماعية .

٦. الجمهوريون : وهم يشكلون الفئات الرئيسة التي تناوبت في الحكم للمدة (١٨٧٠-١٩١٤) مكونين الكتلة الرئيسة في البرلمان للدفاع عن الجمهورية . واهم الفئات في الكتلة الجمهورية هم من الجمهوريين المعتدلين والجمهوريين الراديكاليين والراديكاليين الاشتراكيين . وقد اتحدت هذه الفئات في مقاومة الرجعية والملكية ورجال الدين . وقد اختلفت هذه الكتل بعد عام ١٩١٠ حول اللوائح القانونية المتعددة ، منها لائحة الخدمة العسكرية الإجبارية ، ولائحة الإصلاح البرلماني ، وبذلك انقسمت الى جمهوريين اتحاديين يساريين ، وجمهوريين يمينيين متطرفين .

وفي مجال الاستعمار ورثت الجمهورية الثالثة حوالي ثلاثمئة وخمس وسبعين ألف ميل مربع من المستعمرات من الحكومات الفرنسية السابقة ، ثم أصبحت في عام ١٩١٣ حوالي خمسة ملايين وخمسين ألف ميل مربع يسكنها ثلاثين مليون نسمة فكانت فرنسا بذلك ثاني دولة استعمارية بعد بريطانيا ، وكانت فرنسا تريح كثيرا من هذه المستعمرات ،

وزدادت قيمة التجارة الفرنسية مع مستعمراتها من ثلاثمئة وخمسين مليون فرنك في عام ١٨٧٩ الى مليارين فرنك في عام ١٩١٣ .

ثانيا : التطورات السياسية والاقتصادية في بريطانيا ١٨٦٧-١٩١٤

كانت بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أعظم دولة صناعية في أوروبا وأغناها , فقد ظهرت فيها الثورة الصناعة منذ حوالي عام ١٧٦٠ واستمرت مقتصرة عليها مدة أكثر من مائة عام دون ان يظهر منافس لها في الصناعة والثروة الى نهاية القرن التاسع عشر .

وكانت تمتلك ربع الكرة الأرضية مساحة وربع السكان نفوسا ، واحتكرت التجارة العالمية الى مطلع القرن العشرين . ولقد كانت المعامل والمصانع البريطانية ومناجم الفحم في تزايد مستمر . وقد ظهرت فيها شبكة من السكك الحديدية وخطوط التلفون والتلغراف وكانت موانئها تعج بالسفن المحملة بالبضائع الواردة إليها او الصادرة منها .

وقد ازداد سكان بريطانيا بتقدم الثورة الصناعية ففي عام ١٨٠١ كان عدد السكان عشرة ملايين نسمة ، أصبح في عام ١٩١١ واحد وأربعين مليون نسمة .

اما الزراعة فقد تأثرت بالثورة الصناعية ، واستخدمت الأساليب العلمية لتنميتها ، كالأسمدة الكيماوية والمكائن الزراعية ، واستخدام رؤوس الأموال الضخمة للمشاريع الزراعية والإنتاج على نطاق واسع بغية تزويد المدن الصناعية بالمواد الغذائية ، والمواد الزراعية الأولية . وبعد العام ١٨٧٤ اخذ الإنتاج الزراعي بالتراجع نتيجة الكساد الاقتصادي الذي عم البلاد وشمل التجارة والصناعة أيضا ، وبينما نشطت

التجارة والصناعة استمرت الزراعة في التدهور وكان السبب في ذلك إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والأرجنتين كميات كبيرة من الحبوب التي بدأت تصل أسواق أوروبا ومنها بريطانيا بواسطة السفن التجارية الضخمة ، فقلت الأرباح من تجارة الحبوب . ولم يستطع الفلاح البريطاني ان يواجه المنافسة الأجنبية . الأمر الذي أدى الى تدهور الزراعة وقد عوضت بريطانيا خسارتها في الزراعة بزيادة إيراداتها في الصناعة والتجارة ، فقد ازدادت قيمة تجارتها الخارجية من أربعمئة وثمانية عشر مليون باون في عام ١٨٦٥ الى ستمئة مليون باون في ١٨٩٠ ، ثم ألف وخمس وثمانون مليون باون في عام ١٩١٠ . وكانت مدينة لندن اكبر ميناء تجاري في العالم ، وقد أدت بريطانيا دورا كبيرا في الصناعة والتجارة والصيرفة وتزويد العالم برأس المال والمصنوعات .

وكانت ثروة بريطانيا الوطنية في عام ١٨٦٥ ستة مليارات باون إسترليني ، أصبحت أربعة عشر مليار عام ١٩١٠ ، وكلما زادت الثروة الوطنية ازداد دخل الحكومة ونفقاتها . وتوقع المواطنون من الحكومة خدمات أكثر من السابق .

وكانت بريطانيا بجانب تقدمها الاقتصادي والعلمي قد احتفظت بنظام حكم ومجتمع طبقي وكيف نفسه للأوضاع المتغيرة عن طريق سلسلة من المساومات . وكان هناك ملك يملك ولا يحكم ، وكنيسة وطنية ينتمي اليها عدد قليل من الناس ، وطبقة صغيرة من النبلاء وأصحاب الامتيازات يملكون الأراضي ، كما ان هناك مجلس عموم ينتخب من قبل الجماهير .

وكانت الإصلاحات البرلمانية عبارة عن تفاهم بين البرجوازية الرأسمالية والارستقراطية الزراعية . وقامت حكومة بريطانيا بأول إصلاح برلماني عام ١٨٣٢ تبعه إصلاح ثان عام ١٨٦٧ . وقد احتلت الطبقة العليا الغنية أكثر مقاعد في

مجلس العموم ، واحتكرت لنفسها مجلس اللوردات وكانت تشغل أكثر الوظائف العالية في الوزارات . كما ان زعماء حزب الأحرار وحزب المحافظين كانوا من بين هذه الطبقة .

وفي عام ١٨٦٨ جرت انتخابات فاز فيها حزب الأحرار بزعامة وليم كلادستون والذي استمرت وزارته حتى عام ١٨٧٤ ، وتمسكت الوزارة بمبدأ السلم في الخارج والاقتصاد في النفقات . في الداخل . واتبعت سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول الأخرى ووقفت على الحياد التام في الحرب البروسية - الفرنسية (١٨٧٠-١٨٧١). وكان من أهم أعمال وزارة كلادستون الأولى هو التربية والتعليم . ففي عام ١٨٧٠ قامت الحكومة بتأسيس مديرية التربية والتعليم لفتح المدارس في الأماكن التي لا توجد فيها مدارس أهلية . وتقديم منح إضافية الى المؤسسات الأهلية كما خصصت ضرائب معينة لتمويل هذه المدارس . وفي عام ١٨٨٠ أصبح التعليم إلزاميا فانخفضت الأمية من ٢٤% عام ١٨٧١ الى ٧% عام ١٨٩١ ثم ١% عام ١٩١١ . وكانت الحكومة البريطانية تصرف خمسة وعشرين مليون باون سنويا على المدارس الابتدائية فقط .

ومن أعماله أيضا أجاز تكوين الاتحادات العمالية وخولها حق التملك والدفاع عن حقوقها في المحاكم ، الا انه منع الإضرابات واستخدام الأساليب العنيفة من قبل العمال لتحقيق أهدافهم . وقد انتشرت النقابات العمالية في بريطانيا بكثرة بعد العام ١٨٧١ .

وعلى من يطلب الوظيفة في دوائر الحكومة ان يجتاز امتحان الكفاءة . كما قام بتنظيم الجيش ، واستخدمت الحكومة التصويت السري في الانتخابات بموجب قانون عام ١٨٧٢ ، وقامت بإصلاح القضاء في السنة التالية .

لاقت إصلاحات كلاسستون معارضة شديدة من قبل حزب المحافظين ، اذ انتقد الحزب قانون الإصلاح للأراضي ، وإلغاء سيطرة الكنيسة الانكليزية في ايرلندا ، كما اتهمت حكومة كلاسستون بالجبن في السياسة الخارجية والاستعمارية وفقدان الوطنية اذ ان بريطانيا وقفت على الحياد في حرب السبعين وفسحت المجال لظهور دولتين كبيرتين هي ألمانيا وإيطاليا .

وإزاء ذلك سقطت وزارة كلاسستون في انتخابات ١٨٧٤ ونال المحافظون الأكثرية في البرلمان وشكلوا الوزارة بزعامة بنيامين دزرائيلي والتي استمرت حتى عام ١٨٨٠ . ومن أعمال الوزارة صدور قانون الصحة العامة في العام ١٨٧٥ ، وبعد ثلاث سنوات شرعت الوزارة عددا من القوانين العمالية حددت بموجبها ساعات العمل وشروطه . وفي مجال المستعمرات البريطانية ، فقد أكدت الحكومة على وحدة بريطانيا وإيرلندا ، وبين أهمية الهند بالنسبة لبريطانيا ومنح لقب إمبراطورة الهند الى الملكة فكتوريا . ولكنه اتبع سياسة عدوانية في جنوب أفريقيا . واصطدم بقبائل الزولو الأفريقية . كما شن حربا عدوانية على أفغانستان . واشترى أسهم قناة السويس من حكومة مصر ، فضمنت السيطرة البريطانية على القناة ومهد السبيل لاحتلال البلاد وتدخل الحرب الروسية - التركية (١٨٧٧-١٨٧٨) التي انتهت بعقد معاهدة برلين ، وأجبرت روسيا على تقديم كثير من التنازلات ، وحصلت بريطانيا على جزيرة قبرص .

كان لسياسة دزرائيلي الاستعمارية وما جلب اليها من خسارة من الأموال والناس أثر كبير في تغيير الرأي العام البريطاني ضد حكومة المحافظين ، فأطيح بوزارة دزرائيلي عام ١٨٨٠ ، وتوفي الأخير في السنة التالية .

رجع حزب الأحرار مرة أخرى الى الحكم بزعامة كلادستون للمرة الثانية ، وكان رئيس الوزراء يكره النزعة الاستعمارية التي ورثها عن دزرائيلي وحكومته المحافظة ، فقد انسحب من أفغانستان ، وأوقف التقدم البريطاني في جنوب أفريقيا، لكنه من جهة أخرى احتلت قواته مصر عام ١٨٨٢ ، وحاول تهدئة الايرلنديين .فاصدر عام ١٨٨١ لائحة الى البرلمان تضمن للفلاح الايرلندي موردا عادلا من مزرعته التي يزرعها ودوام البقاء في الأرض .

وكانت المشكلة الايرلندية أساس الانقسام في حزب الأحرار ، فاستقال كلادستون عام ١٨٨٦ ، وشكل الماركيز سالزبوري الوزارة عن حزب المحافظين ، ولقد اتبعت حكومته السياسة الاستعمارية التي وضع دزرائيلي مخططها سابقا ، ففي عام ١٨٨٩ قررت الحكومة تقوية الأسطول البريطاني لحماية مستعمراتها التي بدأت توسعها عن طريق المعاهدات مع ألمانيا وفرنسا والبرتغال بين (١٨٩٠-١٨٩١) اذ تعهدت هذه الدول بموجبها تقسيم أفريقيا فيما بينها على ان تكون لبريطانيا حصة الأسد ، ورفضت حكومة سالزبوري منح الحكم الذاتي لايرلندا لكنها قامت بإصلاح الأراضي بمنح القروض الحكومية الى الفلاحين الايرلنديين بشروط بسيطة . وقامت وزارة سالزبوري ببعض الإصلاحات العمالية وتنفيذ بعض مطالبهم . وفي عام ١٨٨٧ سنت الحكومة قانونا يمنع اشتغال الأطفال دون اثني عشر سنة ، وأصبح التعليم مجانا بقانون آخر سن في عام ١٨٩١ .

وفي عام ١٨٩٢ جرت انتخابات عامة حصل الأحرار بموجبها على الأكثرية فشكل كلادستون وزارته الثالثة والأخيرة . واعتمد على القوميين الايرلنديين ووعدهم بالحكم الذاتي . وقد وافق مجلس العموم على لائحة الحكم الذاتي لايرلندا لكن

مجلس اللوردات رفض الموافقة على ذلك ، عندئذ استقال كلادستون من رئاسة الوزارة واعتزل السياسة لكبر سنه ، وتوفي في العام ١٨٩٨ .

وفي عام ١٨٩٥ سقطت وزارة حزب الأحرار بسبب عدم الانسجام في صفوف الأحرار . ولما جرت الانتخابات حصل المحافظون والوحدويون على الأكثرية الساحقة ورجع سالزبوري للحكم للمرة الثالثة .

كان النشاط الاستعماري اهم ما ميز حكومة سالزبوري الأخيرة وكانت بريطانيا تشعر بمنافسة ألمانيا الصناعية والتجارية ، وتقدمت عليها الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، وخشيت طموح روسيا في آسيا وفرنسا في أفريقيا وألمانيا في الإمبراطورية العثمانية .

وكانت حرب البوير عام (١٨٩٩-١٩٠٢) بين الانكليز والبويرين في جنوب أفريقيا مثال للنزعة الاستعمارية السائدة في بريطانيا واستمر الاستعمار الاقتصادي والسيطرة البريطانية السياسية في الهند والصين وإيران ومصر . وتم التفاهم مع فرنسا في عام ١٩٠٤ بموجب الوفاق الودي لحل المشاكل الاستعمارية بين البلدين .

استقال سالزبوري من رئاسة الوزراء عام ١٩٠٢ بسبب تقدمه في السن وتوفي في السنة التالية وأصبح آرثر بلفور رئيسا للوزراء وزعيما لحزب المحافظين وقد حاول رئيس الوزراء الجديد التوفيق بين أنصار التجارة الحرة وأنصار حماية التجارة ولكن دون نتيجة ، فاستقال في عام ١٩٠٥ ، فدعا الملك زعيم حزب الأحرار هنري كامبل لتشكيل الوزارة . وقام هذا بإجراء انتخابات في أوائل ١٩٠٦ والتي أسفرت عن فوز ساحق للأحرار في مجلس العموم .

وكان لظهور حزب العمال أهمية كبيرة في تاريخ بريطانيا والذي حل محل حزب الأحرار فيما بعد ، وقد تبني حزب الأحرار جميع القضايا التي كان العمال يريدون حلها . وبدأوا بتشريع القوانين الاجتماعية ، وهاجموا الملاكين والاستعماريين ، وكان العامل المشترك الذي ربط بين الجماعتين الثورية والاستعمارية في حزب الأحرار هو التجارة الحرة التي اتفقتا عليها وحالت دون الانشقاق .

ومن القرارات المهمة التي اتخذتها حكومة الأحرار الأخيرة سن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي ، اذ ان مليون شخص من المتقدمين في السن اخذوا يقبضون التقاعد ، كما ان المعالجة المجانية قدمت للعمال عند المرض والتعويض عند الحوادث الطارئة . كما فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل ، وكانت هذه خطوة مهمة لتحقيق الإصلاح الاجتماعي ، كما فرضت ضريبة الطابع وضريبة الأرض او التركات وضرائب أخرى على السيارات والأراضي المتروكة . وكان الغرض من فرض ضريبة الأرض إجبار أصحاب الأراضي على بيعها والتخلص منها للزراع وبذلك يكون وزير المالية (لويد جورج) قد قام بتوزيع الثروة توزيعا عادلا . وفي عام ١٩١٠ قدمت حكومة الأحرار لائحة الى البرلمان أصبح فيها مجلس اللوردات ممثل المحافظين ، مجلسا رمزيا ويكون مجلس العموم هو الممثل الأبرز للشعب البريطاني ، وقررت اللائحة انه يجب إجراء الانتخابات لمجلس العموم كل خمس سنوات بدلا من سبعة ، وكانت هذه المادة تجعل من مجلس العموم أكثر تمثيلا للرأي العام ، اما المادة الأولى فكانت تجعل من مجلس العموم الجهاز الديمقراطي المتسلط في قضايا المالية والضرائب .

أما المشكلة الايرلندية ، فقد قرر حزب الأحرار مكافأة الايرلنديين والعمال مقابل خدماتهم وتأييدهم المطلق للتشريعات التي قام بها الأحرار بمنح الحكم الذاتي لايرلندا

والغاء التصويت المضاعف التي يتمتع به أصحاب الثروة بينما العمال يتمتعون بصوت واحد فقط في صندوق الاقتراع . وألغيت امتيازات الكنيسة الانكليزية في ويلز ، وقدمت هذه اللائحة الى البرلمان عام ١٩١٤ . واستفادت الحكومة البريطانية من القانون الجديد في تقييد صلاحيات مجلس اللوردات ، واستمر حزب الأحرار في تشكيل الوزارة حتى العام ١٩١٥ .

ثالثا : التطورات السياسية في ألمانيا ١٨٧٠-١٩١٤

تأسست الإمبراطورية الألمانية في عام ١٨٧٠ نتيجة لجهود بسمارك ، الذي استطاع ان يقود بروسيا في ثلاث حروب ناجحة ويضم الولايات الألمانية إليها ويتوج وليم الأول إمبراطور على ألمانيا في كانون الثاني ١٨٧١ . فكانت الإمبراطورية الجديدة بحق إمبراطورية بسمارك لأنه سيطر عليها وحكمها حكما لا ينافسه فيه احد الى حين سقوطه عام ١٨٩٠ . وقد تبين ان بسمارك لا ينوي التخلي عن منصبه لأنه كان مدفوعا بحب السيطرة والقوة أولا ولأنه خشي من ان تقع الإمبراطورية الفتية في يد أشخاص لا يملكون الكفاءة التامة لإدارة ماكنة الدولة والنهوض بها الى ان تقف على قدميها وتقاوم التيارات المتضاربة . كما ان الإمبراطور وليم الأول وجد ان حكم هذا الجهاز المعقد الجديد يكون صعبا بدون مستشار الإمبراطورية بسمارك فأراد إبقاءه في الحكم .

وكان دستور ألمانيا الذي وافق عليه الرايخ الألماني في آذار ١٨٧١ من وضع بسمارك . وكانت الإمبراطورية مكونة من اتحاد خمس وعشرين ولاية ، وكانت هناك قوانين اتحادية عامة وضعت لكافة الولايات فضلا عن بعض الامتيازات الدستورية التي منحت لكل ولاية على انفراد . فمثلا كانت الحكومة الاتحادية لها السيطرة التامة

على الكمارك والضرائب والمالية والجيش والأسطول وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومصحة البريد والبرق والسكك الحديدية والعملة والأوزان والمقاييس والنظام المصرفي وإصدار القوانين .

وكانت السلطة التشريعية عبارة عن مجلسين هما مجلس الولايات او المجلس الأعلى (بند سرات) ، وكان أعضاؤه عبارة عن ممثلي حكومات الولايات ويعينون تعيينا من قبل حكامهم ، وكان مستشار الإمبراطورية بسمارك هو رئيس هذا المجلس . والمجلس الآخر هو مجلس الرايخشتاغ وكان أعضاؤه ينتخبون لمدة خمس سنوات بالتصويت العام السري المباشر لكل من بلغ الخامسة والعشرين من عمره فما فوق ولم يكن للرايخ صوت في تقرير السياسة الخارجية والعسكرية ، وكل ما كان يستطيع عمله هو رفض الموافقة على الميزانية .

وعلى كل حال كانت السلطة التشريعية وسن القوانين من اختصاص المجلسين إلا ان مجلس الرايخشتاغ كان في وضع ثانوي ، وعليه كان البندسرات يتمتع بسلطة تشريعية أكثر . ولا يكون القانون قانونا الا بموافقته اما السلطة التنفيذية فكانت عبارة عن وزارة مسئولة أمام الإمبراطور الذي كان يسمى بالقيصر . وهو الذي يدعو المجلسين الى الانعقاد ، ويأمر بفضهما ، ويعين المستشار ويحق له عزله في أي وقت يشاء دون استشارة المجلسين . كما ان الإمبراطور هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة والأسطول ويدير السياسة الخارجية ، ويعين الوزراء والسفراء وقادة الجيش والموظفين الكبار ، ويقوم بعقد المحادثات والمعاهدات . وبموافقة البندسرات ، يعلن الحرب ، ويعقد الصلح ، ويأمر بحل الرايخ ، ومعاقبة الولاية التي تخالف أوامر الحكومة الاتحادية ، وكان الإمبراطور هو الذي يأمر بإصدار القوانين التي يسنها الرايخ على ان يوقع عليها المستشار أيضا .

وكان المستشار بمثابة رئيس الوزراء يعين وزراءه ، ولم يكن المستشار مسؤولاً أمام المجلسين ، إنما كان مسؤولاً أمام الإمبراطور ، ولهذا لم يكن للرايخ الألماني صلاحية إسقاط الوزارة ، الأمر الذي جعل نظام الحكم في ألمانيا أوتوقراطية وليس ديمقراطية .

لقد كان بسمارك هو المستشار والحاكم المطلق لألمانيا بين (١٨٧٠-١٨٩٠) يدير السياسة الخارجية والداخلية ، وحصل على تأييد الأغلبية في الرايخ في السنوات الأولى من حكمه لتعزيز الإمبراطورية ووضع مجموعة من القوانين الموحدة للبلاد ، وأسس البنك الإمبراطوري في عام ١٨٧٦ لتسهيل إدارة الأمور المالية للدولة ، وبذلك ارتفعت قيمة العملة الألمانية .

وفي السياسة الخارجية اتبع بسمارك طريقين لتعزيز وحماية بلاده احدهما الاستعداد العسكري لمجابهة المخاطر ، والثانية سياسة التحالف مع النمسا وإيطاليا وروسيا بغية عزل فرنسا . وكانت علاقاته طيبة مع بريطانيا وفي المجال العسكري فرض التجنيد الإلزامي لمدة سبع سنوات وجعل قوات جيشه أربعمئة ألف جندي في وقت السلم مزود بأضخم الأسلحة وأحدثها . وقد اضطر فيما بعد ان يخفض مدة التجنيد الإلزامي لمدة خمس سنوات لتقليل النفقات .

وظهرت الأحزاب السياسية في ألمانيا بشكل هيئات سياسية في أول الأمر خلال ثورات (١٨٤٨ - ١٨٤٩) ، وانقسمت الى المحافظين والأحرار حسب الظروف والمصلحة . وبعد تحقيق الوحدة الألمانية أصبح هناك ستة أحزاب رئيسية على الصعيد الوطني ، وعدد كبير من الأحزاب الصغيرة على الصعيد الإقليمي ، ومن أهم هذه الأحزاب هي :-

٧. حزب المحافظين وكان مؤلفا من الطبقة الارستقراطية ويعتبر بسمارك احد أفراد هذه الطبقة ومؤسس الحزب . وكان من بين أعضاء الحزب أيضا موظفي الحكومة الكبار وقادة الجيش وكبار رجال الدين . وقد ناهض هذا الحزب الأفكار الحرة وساند الأوتوقراطية والجيش والكنيسة اللوثرية . وكانوا من مؤيدي سياسة التجارة الحرة ولكن بعد عام ١٨٧٨ أصبحوا من مؤيدي سياسة حماية التجارة بسبب ازدياد الأسعار الناجمة عن التصنيع السريع ، ومنافسة حبوب كندا وروسيا للمحاصيل المحلية .

٨. المحافظين الأحرار : انفصلوا عن حزب المحافظين ، وأصبحوا من مؤيدي بسمارك وكانوا مؤلفين من أصحاب الأراضي الكبار وأقطاب المال والصناعات ، وكانت وجهة نظرهم شبيهة بالمحافظين إلا إنهم فظلوا القضايا الوطنية فوق القضايا الحزبية .

٩. حزب الأحرار : كان أقوى وأعظم حزب في ألمانيا ، واحتفظ بمكانته هذه خلال العشر سنوات الأولى من تأسيس الإمبراطورية . وقد انشق هذا الحزب عن الحزب التقدمي عام ١٨٦٦ ، وأصبح أعظم سند لبسمارك في الرايخ الألماني بجانب المحافظين الأحرار . وأيد الوحدة الألمانية وساهم في بث الشعور القومي بين سكان الولايات الألمانية الجنوبية ، ومعظم أعضائه من الطبقة الصناعية العليا ومن سكان المدن واغلبهم من التجار وأصحاب المال الذين وجدوا في الوحدة الألمانية مجالا واسعا لتوسيع التجارة والصناعة وازدهارها . وبعد عام ١٨٧٨ أصبحوا من دعاة حماية التجارة ، ورحبوا بسياسة بسمارك الاستعمارية بعد عام ١٨٨٣ .

١٠. الحزب التقدمي : تأسس عام ١٨٦٠ وكان من دعاة الحياة البرلمانية والديمقراطية ومناهضة الروح العسكرية الموجودة في ألمانيا آنذاك . وقد عارض سلطة بسمارك الأوتوقراطية في الإدارة وأيد التجارة الحرة ، كما ان الحزب وقف ضد التوسع الاستعماري بعد عام ١٨٨٣ ، وقد اعتدلت سياسة الحزب فيما بعد ، واخذ يدعو الى تدخل الحكومة في التشريعات العمالية ، وقيام الدولة بالتربية والتعليم ، كما وجد ان حماية التجارة بدرجة معتدلة شيء مرضي .

١١. حزبي الوسط او الكاثوليك : تأسس عام ١٨٧٠ كحزب سياسي للكثلكة في ألمانيا وأصبح ثاني حزب قوي بعد حزب الأحرار ، واغلب أعضائه من الكاثوليك . والسبب في تأسيس هذا الحزب على أساس ديني هو ان الحكومة الألمانية كانت بروتستانتية ، فأصبح الكاثوليك يخشون تحدي الكنيسة الوثنية .

١٢. الحزب الاشتراكي : كان أول حزب اشتراكي منظم في ألمانيا تأسس في عام ١٨٦٣ باسم " المؤسسة العامة للعمال الألمان " والحزب يؤمن بالديمقراطية والتصويت العام ، أو عن طريق البرلمان يستطيع العمال ان يحصلوا على التشريعات اللازمة لهم واستخدام الأساليب البرلمانية لتحسين أحوال العمال الاقتصادية والاجتماعية بدلا من القيام بالثورة .

وفي مجال العلاقة بين الحكومة والمسيحية ، فقد بدأ الصراع بين بسمارك والكاثوليك بسبب علاقاته غير الجيدة مع الكنيسة الكاثوليكية وفي عام ١٨٧٢ قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان ، وصدر في عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٤ سلسلة من القوانين في الرايخ الألماني نصت على ان لا يعين في الكنائس

الكاثوليكية غير الألمان كأسقف أو قس . ويجب ان تكون المدارس الكاثوليكية والتدريس فيها تحت سيطرة وأشراف الحكومة . وقد بدأ بسمارك بتشريد وتوقيف الكاثوليك الذين لم يطيعوا أوامر الحكومة ، واستمر ذلك لعدة سنوات ، واستمر النزاع بين الكاثوليك والحكومة الألمانية ، وعلى اثر ذلك تشكل حزب الكاثوليك في ألمانيا ، وساعد الكاثوليك الحزب بالإجماع كما ساعد الحزب العناصر المناوئة لسياسة بسمارك . وأخيرا وجد بسمارك في الاشتراكية الماركسية خطرا أعظم وأشد من الكاثوليك فاخذ يتصالح مع الأخير بعد عام ١٨٧٨ ، وفي عام ١٨٨٠ أوعز البرلمان الألماني الى الحكومة بعد مضايقة رجال الدين الكاثوليك ، وجددت العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا والفاثيكان ، وفي عام ١٨٨٦ ألغيت معظم القوانين الجائرة بحق الكاثوليك ، وكان بسمارك فاشلا في سياسته ضد الكاثوليك .

٢- التقدم الاقتصادي والتشريعات الاجتماعية في عهد بسمارك

بدأت ألمانيا بعد عام ١٨٧١ تتقدم بشكل كبير ، وساعدها على ذلك ما كان لألمانيا من خبرة فنية وصناعية وعلمية قبل الوحدة . كما ان الإمبراطورية الجديدة جعلت من ألمانيا سوقا كبيرا لتصريف منتجاتها الصناعية وتنظيم وتوجيه اقتصادياتها . وكان لضم الألزاس واللورين أهمية كبيرة في تنشيط الصناعات الألمانية وتوسيعها نظرا لوجود كميات كبيرة من الحديد في هذه المنطقة .

ولقد ازدادت نفوس ألمانيا من واحد وأربعين مليون نسمة عام ١٨٧١ الى أربعة وستين مليون نسمة عام ١٩١٠ . كما تقدمت ماليا وصناعيا ، اذ انتشرت شبكة من السكك الحديدية وعدد من البنوك في جميع أنحاء ألمانيا ، وقد شجعت الحكومة الألمانية التصنيع وصرفت المليار دولار ، الغرامة الحربية من فرنسا ، على ذلك .

وتأسست خلال المدة (١٨٧٠-١٨٧٤) خمسمائة وخمس وسبعين شركة ، وازداد إنتاج الحديد من مليون ونصف طن عام ١٨٧٠ الى ثمانية ملايين طن في عام ١٩٠٠ وخمسة عشر مليون طن في عام ١٩١٣ وازدادت صادراتها في نفس المدة (١٨٩٠-١٩١٣) من ثمانمائة مليون دولار الى مليارين وخمسمائة مليون دولار سنويا وأصبحت ألمانيا الدولة الثانية في الصناعة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقدمت ألمانيا في الصناعات الكيماوية والكهربائية وأصبح أسطولها التجاري ثاني أسطول في العالم بعد بريطانيا ، وقد ساعدت شبكة من الطرق البرية والنهرية على تسهيل المواصلات والتجارة الداخلية .

وقد غير بسمارك سياسته من حرية التجارة الى حماية التجارة بعد عام ١٨٧٩ للحصول على مورد جديد من الأموال للدولة بفرض ضرائب على البضائع المستوردة سواء أكانت صناعية ام زراعية .

وبد عام ١٨٨٠ بدأ بسمارك تحت ضغط الرأسماليين في ألمانيا يغير سياسته تجاه المستعمرات . وتأسست شركات استعمارية في ألمانيا وحصلت ألمانيا على عدد من المستعمرات في أفريقيا وبعض الجزر في المحيط الهادي والتي ظلت تحت سيطرة ألمانيا الى الحرب العالمية الأولى .

وفي مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية صدرت سلسلة من التشريعات في الثمانينيات . فقدم لائحة الى الرايخ لتأمين العمال ضد المرض والحوادث المفاجئة ، وفي عام ١٨٨٧ سن قانون حدد بموجبه ساعات العمل للنساء والأطفال ، ووضع الحد الأعلى لساعات العمل في بعض الصناعات وحدد يوم الأحد للاستراحة ، وفي عام ١٨٨٩ قام بإصدار تشريع لتأمين العمال ضد

الشيخوخة بمنحهم التقاعد . وهكذا بدأ بسمارك برفع مستوى العمال الاقتصادي والصحي وأصبحت تلك التشريعات رائداً للدول الأوروبية الأخرى آنذاك .

٢-ألمانيا في عهد وليم الثاني

توفي وليم الأول في آذار ١٨٨٨ وارتقى العرش بعده ابنه فردريك الثالث غير انه لم يحكم سوى ثلاثة أشهر فتوفي في حزيران من تلك السنة فجاء ابنه وليم الى العرش ، وكان هذا ذكيا ونشطا وعصبي المزاج ، وكان وليم الثاني الإمبراطور الجديد يمتاز بمقدرة جيدة على الخطابة والتأثير على الجماهير وظهر اهتماما بالغا في الجيش والأسطول ، وأكد بان إرادة الإمبراطور هي دستور البلاد . ويعد وليم الثاني الموجه الأول لسياسة بلاده وهو المسؤول عن نتائج تصرفاته .

لقد بدأت خلافات وليم الثاني مع بسمارك منذ اعتلاءه العرش ، ولم تكن هناك أسباب وجيهة لهذا الخلاف سوى فارق العمر بين المستشار المسن والإمبراطور الشاب الذي أراد ان يحكم البلاد بنفسه ، وكانت أسباب الخلاف هي :-

٤. عدم موافقة الإمبراطور على تجديد القوانين ضد الاشتراكية .

٥. اعتقد الإمبراطور ان سياسة بسمارك لم تكن جيدة في القضايا الخارجية .

٦. كان وليم الثاني مع إعجابه ببسمارك يرغب أن يحكم البلاد حكما مطلقا وكان بسمارك عائقا في طريقه ، الأمر الذي أدى الى اصطدام الاثنين فاستقال بسمارك عام ١٨٩٠ من منصبه .

بعد استقالة بسمارك عين الإمبراطور عددا من المستشارين أولهم كابريفي (١٨٩٠-١٨٩٤) ، وكان هذا ضابطا في الجيش ، ولذلك كانت خبرته قليلة في السياسة والإدارة ، وكرجل عسكري كان خاليا من الميول والاتجاهات . لقد ألغى المستشار الجديد القوانين التي سنها بسمارك ضد الاشتراكيين وخفض التعريفات الكمركية على البضائع المستوردة ، وعقد عدد من المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية لتصدير البضائع الألمانية واستيراد بضائع تلك الدول الى بلاده وحققت هذه المعاهدات فائدة للفلاحين والطبقة الصناعية والتجارية في ألمانيا . وفي عام ١٨٩٠ تأسست محاكم العمال لحسم النزاع بين العمال وأصحاب المعامل ، وحددت صيغة الأعمال للنساء والأطفال ، ووضع مجموعة من القوانين الوقائية ضد الأعمال المؤذية ، ولقد كان تخصيص الرسوم على الحبوب سببا لإثارة المحافظين فاجبروه على الاستقالة في عام ١٨٩٤ فخلفه في الحكم هوهنلوهي (١٨٩٤-١٩٠٠) .

وكانت الحكومة الألمانية تعتمد على الطبقة الصناعية والتجارية في الريخ الألماني لتمشية الأمور الداخلية والخارجية . وقد عمل الإمبراطور ومستشاره ووزير خارجيته على المستعمرات للحصول على مناطق النفوذ لإيجاد الأسواق للبضائع الألمانية واستثمار رؤوس الأموال في ما وراء البحار ، فحصلت ألمانيا على بعض الامتيازات في الصين عام ١٨٩٧ ، كما تغلغل النفوذ الألماني في الدولة العثمانية ، وبعد عامين عقد أصحاب البنوك في ألمانيا اتفاقية مع السلطان عبد الحميد الثاني لأجل استغلال رؤوس الأموال الألمانية في الدولة العثمانية ، وبناء خط سكك حديدي بين العاصمة اسطنبول وبغداد ، كما قرر الإمبراطور وليم الثاني تأسيس أسطول ضخم ، وقد أثارت هذه الأعمال مخاوف بريطانيا .

استقال المستشار بسبب الشيخوخة فخلفه بيلوف (١٩٠٠-١٩٠٩) ومن إعماله الرجوع الى فرض رسوم كمركية عالية على البضائع المستوردة ، وحصل على امتيازات تجارية في المغرب ، وشجع روسيا بالدخول في الحرب ضد اليابان عام ١٩٠٤ . وقد انتقده الاشتراكيون والحزب الكاثوليكي والتقدمي في سياسته الاستعمارية والعسكرية بصرف الأموال الطائلة على الجيش والبحرية الأمر الذي قد يورط ألمانيا في حرب قد تكون خطر عليها ، ولهذا قام بيلوف بحل الرايخ في عام ١٩٠٦ ، وأجرى الانتخابات في السنة التالية ، فحصلت الحكومة على الأكثرية في الرايخ الجديد واستمر في تطبيق سياستها وتشريعاتها . فازدادت المعارضة في البرلمان ضد حكومته ، فقدم بيلوف استقالته عام ١٩٠٩ . فخلفه بيتمان هولويك (١٩٠٩-١٩١٧) ، وكان هذا من الطبقة الغنية درس القانون ، وتدرج في السلك المدني في الحكومة البروسية ، وقد سار على نهج سلفه في السياسة الداخلية والخارجية واعتمد على المحافظين والكاثوليك في تنفيذ سياسته ، وقوى الجيش الألماني بازدياد عدده من ستمائة وستة وخمسين ألف الى ثمانمائة وسبعين ألف جندي في زمن السلم .

الأحزاب السياسية في عهد الإمبراطور وليم الثاني

ظلت الأحزاب السياسية في عهد وليم الثاني كما كانت عليه في عهد بسمارك ، فلم ينل حزب الأحرار والمحافظين والكاثوليك أي نصير تقريبا . وقد نقص عدد أعضاء الحزب التقدمي ولهذا تكتلت الأحزاب التقدمية في عام ١٩١٠ لتكوين كتلة واحدة . اما الحزب الاشتراكي الديمقراطي فكان في ازدياد مستمر ، وحصلوا في انتخابات ١٩١٢ على مائة وعشرة مقاعد في الرايخ بعد ان كانت ثلاثة وأربعون مقعدا عام ١٩٠٧ .

ولم يستطع المستشارون الاستغناء عن الانتخابات للحصول على الأكثرية اللازمة لتشريع القوانين وتطبيق المشاريع ، وبذلك نلاحظ ان الرايخ الألماني كان يتجه نحو الديمقراطية من الناحية الظاهرية كما تبين ذلك من الانتخابات التي كانت تجري منذ بداية القرن العشرين .

ومهما يكن من الأمر فان ألمانيا كانت قد بلغت مرحلة عظيمة من التقدم المادي والعلمي والتكنولوجي في العام ١٩١٤ ، وكانت قوتها العسكرية هائلة إلى درجة قاومت أربعة سنوات ونصف السنة كل الدول العظمى في الحرب العالمية الأولى .

رابعاً: التطورات السياسية والاقتصادية في إيطاليا ١٨٧٠-١٩١٤

كانت إيطاليا قبل العام ١٨٦١ مجزأة سياسياً وتسيطر النمسا على أكثر أجزائها ، وفي عام ١٨٧٠ تحققت الوحدة الإيطالية ، وأصبحت البلاد وحدة سياسية ملكية مستقلة لأول مرة في تاريخها منذ عهد ثيودوريك ملك الغوط الشرقيين في القرن السادس الميلادي وبعد الوحدة أصبح فكتور عمانوئيل الثاني أول ملك لهذه المملكة الجديدة .

وقد جابهت هذه الدولة الجديدة مشاكل عديدة أثرت في سيرها التاريخي تأثيراً عميقاً . فهناك المشكلة الاقتصادية التي كانت من أصعب المشاكل التي جابهت الحكومة الإيطالية فطبيعة البلاد تفتقر إلى غزارة الموارد الطبيعية ، بعكس ما هو عليه الحال في بريطانيا وفرنسا وألمانيا فكان عليها ان تستورد الحديد والفحم ان أرادت هي نفسها التصنيع على نطاق واسع . هذا فضلاً عن افتقارها للأراضي الصالحة للزراعة . فأكثرية الأراضي إما جبلية جرداء أو أهوار ومستنقعات والأقسام الزراعية موجودة في القسم الجنوبي من شبه الجزيرة الإيطالية ، إلا ان حالة الفلاح هناك وسوء توزيع الأراضي جعلت الإنتاج لا يتناسب وما عليه من طلب نتيجة تزايد

السكان المستمر . ومن المشاكل الأخرى لهذه الدولة هو عدم تمكنها لمدة من الزمن من المحافظة على الأمن فكانت عصابات قطاع الطرق تمارس السلب والنهب كما توضح ذلك من الأعمال التي كانت تقوم بها عصابة الكامورا في نابولي وعصابة المافيا في صقلية أما نظام الحكم في إيطاليا فكان دستوريا .

ودستور البلاد هو ذلك الدستور الذي منحه شارل البرت ملك سردينيا عام ١٨٤٨ ، فقد أصبح أساسا لحكم المملكة الإيطالية الجديدة ، وكان الملك يمارس صلاحيات واسعة من الناحية النظرية ، وله حق تعيين الوزراء وإقالتهم ، وله حق إعلان الحرب وعقد المحالفات والصلح وإبرام المعاهدات ، وهو رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة ، وكانت السياسة الخارجية ضمن صلاحيات الملك ، ولهذا كان وزير الخارجية من أتباع الملك ، كما كان للملك حق إصدار المراسيم التي لها حكم القانون الأمر الذي ساعد فيما بعد على ظهور دكتاتورية موسوليني .

ولقد كانت السلطة العليا بيد البرلمان عمليا ، والذي كان مؤلفا من مجلس الشيوخ الذي يعين الملك جميع أعضائه ، أما النواب فكان يجري انتخابهم من المواطنين . وقد استطاع مجلس النواب ان يأخذ السلطة بيده لان الميزانية كانت تقدم الى المجلس أولا للنظر فيها ، الأمر الذي أدى الى تفوقه على مجلس الشيوخ أصبحت أيضا مسؤولية الوزراء أمامه ، ومع ان الدستور لم يذكر منصب رئيس الوزراء لكن كافور جعل هذا المنصب مهما .

وكانت الوزارة مسؤولة عمليا أمام البرلمان ، وقد منح الدستور حرية التعبير وحق التجمع للمواطنين وحرية الصحافة ، وقد نصت مقدمة الدستور على عدم إمكانية تعديله ، ولكن الحكومات المتعاقبة غيرت الدستور روحا وتفصيلا باتجاه ديمقراطي حر في أول الأمر ، وباتجاه دكتاتوري فاشستي بعد الحرب العالمية الأولى .

ومهما كان نوع الدستور فان نظام الحكم لم يكن ديمقراطيا تماما ، ولا سيما في بداية تكوين الدولة الايطالية ، لان الحكم كان بيد فئة قليلة من الطبقة الارستقراطية وأغنياء الطبقة الوسطى . اما الأكثرية الساحقة من الفلاحين وعمال المدن فحرموا من حق التصويت .

أما الأحوال الحزبية في ايطاليا فكانت الفئات السياسية مقسمة الى حزب اليمين وحزب اليسار ، وكان الأول أكثر ارستقراطية واقل حماسا ضد الكنيسة وكان زعمائهم على الأكثر من الطبقة الصناعية العليا . بينما أغلبية اليساريين كانوا من الطبقة البرجوازية من أصحاب الحرف والمتقنين . ونظرا لوجود الفوارق الكثيرة بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي ، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة فقد كان من واجب السياسيين في ايطاليا العمل على صهر الايطاليين في بودقة واحدة ، والتخفيف من تلك الفوارق ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ومن أول المشاكل السياسية التي حاولت ايطاليا التغلب عليها هي إعادة العلاقات بين الحكومة الايطالية والبابوية الى مجراها الطبيعي . فشرع قانون في العام ١٨٧١ عرف " قانون الضمانات " او " التعهدات البابوية " واهم ما جاء في ذلك التعهد :-

٥. تتعهد الحكومة الايطالية بإبقاء ممتلكات كنيسة القديس بطرس تحت تصرف البابا وهي مكونة من الفاتيكان وحدائقه .

٦. تعترف الحكومة الايطالية بسيادة البابا المطلقة ضمن حدود هذه الممتلكات وتعترف بحقه في إرسال السفراء الى الخارج واستقبالهم .

٧. يسمح للبابا ورجال حكومته باستعمال وسائل المواصلات مجانا .

٨. تخصص الحكومة الايطالية مساعدة مالية سنوية للبابا .

اما موقف البابوية فقد رفضوا هذه التسوية وأعلنوا أنفسهم أسرى الفاتيكان ، ولم يبرح الباباوات أماكنهم حتى عام ١٩٢٩ ، اذ توصل موسيليني الى عقد كونكوردات مع البابا . وقد بذل البابوات جهودهم في أواخر القرن التاسع عشر لمحاكمة الحكومة الايطالية ، وحمل الحكومة على إعادة حقوق البابا المسلوبة ، فصدرت مراسيم في العام ١٨٧٤ والعام ١٨٨٦ تؤكد على عدم الاشتراك في الانتخابات البرلمانية وأي فعالية سياسية من شأنها ان تساند النظام السياسي القائم

ومع ذلك فان الحكومة الايطالية قد قررت ان تكون الكاثوليكية المذهب الرسمي واستمرت بدفع رواتب رجال الدين والأشراف على تعييناتهم . ولكن الحكومة من جهة أخرى قامت بإصلاحات اجتماعية كان من شأنها ان تعقد العلاقات مع البابوية ، منها تعطيل دراسة اللاهوت في الجامعات الايطالية ، وإخضاع المدارس الدينية لمراقبة الحكومة والتشديد في تطبيق قانون الزواج المدني .

أما الأحزاب السياسية في ايطاليا فقد ظهر اليمينيون في الحكم بعد الوحدة الايطالية ، واستطاع الحزب ان ينظم الفوضى والإرباك الذي كان سائدا في مالية البلاد ، ووضع أساسا للتنظيم العسكري وتأسيس البحرية الايطالية ، وقد ظلوا في الحكم الى عام ١٨٧٦ ، وكانت الضرائب الثقيلة التي فرضوها على الطبقات المختلفة بغية إصلاح النظام المالي عبئا ثقيلا على الفقراء لاسيما ضريبة الطحين التي سببت في سقوطهم .

اما حزب اليسار فقد كان منهاجه تقدما نسبيا ، ومن انجازاته صدور قانون الإصلاح الزراعي في العام ١٨٧٧ فتحسن أحوال الفلاحين ، وتضمن القانون إدخال مناهج زراعية في التعليم الثانوي ، والعمل على تجفيف المستنقعات للاستفادة منها

في الزراعة ، وخصصت مبالغ كبيرة لمكافحة الملاريا . كما تقدمت الصناعة كثيرا في حكم هذا الحزب ، فأصبحت معامل الحديد تسد حاجة البلاد الأساسية من السكك الحديدية ، وأصبحت صناعة الحرير في ميلان تنافس صناعته في فرنسا ، وشجعت الحكومة أصحاب رؤوس الأموال على استخدام مساقط المياه لتوليد الطاقة الكهربائية ، وبذلك استعاضوا عن كميات كبيرة من الفحم المستورد ، وقد أصبحت إيطاليا في العام ١٩٠٥ من اكبر الدول في العالم المنتجة لهذا النوع من الطاقة الكهربائية ، كما ان الحكومة طبقت التعريف الكمركية لحماية البضائع الإيطالية .

وكان الصراع بين اليمين واليسار قد ادخل إيطاليا في نوع من الفوضى السياسية ، وفي العام ١٨٩٣ استلم فرنسيسكو كريسيبي رئاسة الوزارة وحكم البلاد بيد من حديد وعاقب المفسدين ، وكان عهده عهد " إرهاب وتشريد " ، ولم يبق كريسيبي طويلا في الحكم بسبب مغامراته الاستعمارية اذ انهزمت القوات الإيطالية في معركة عدوه أمام الحبشة في العام ١٨٩٦ .

تأزم الوضع بعد سقوط كريسيبي ، وفقد الناس ثقتهم بزعمائهم السياسيين ، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية ، ونادى الفقراء برفع القيود على الحبوب ، وانتشر الشغب والفوضى في المدن الشمالية الذي أدى الى تدخل الجيش للقضاء على الاضطرابات ، وإرجاع النظام الى نصابه ، ولم ترجع الأمور الى مجراها الطبيعي الا في نهاية القرن التاسع عشر .

لقد اغتيل ملك إيطاليا بيد احد الفوضويين ، وارتنقى ابنه فكتور عمانوئيل الثالث عرش إيطاليا عام ١٩٠٠ ، وفي العام التالي تألفت وزارة من حزب اليسار وأصبح زاندريلي رئيسا للوزراء ، ولأول مرة بدأت الحكومة تؤيد مطالب العمال . وأيدت الحكومة حرية الرأي ولم تعرقل الاجتماعات العامة ، وأصبح للعمال حق التجمع

والإضراب على ان لا يخلوا بالأمن ، وقام رئيس الوزراء ببعض التشريعات العمالية منها قانون تقاعد العمال وقانون المعامل الخاص بالنساء والأطفال دون سن الثالثة عشر ، وتأسيس صندوق لغرض دفع نفقات لبعض العمال ، وخولت الحكومة بنوك نابولي وصقلية صلاحية منح القروض الى الزراع في الجنوب ، وألغيت الضرائب على الحبوب ، وتوفي رئيس الوزراء عام ١٩٠٣ وخلفه جيوفاني (*) في رئاسة الوزارة للمدة من ١٩٠٣-١٩٠٥ وأصبح الشخصية الأولى المسيطرة على سياسة ايطاليا للمدة من (١٩٠٣ - ١٩١٤) ومن أهم ما يتميز به انه كان متعدد الجوانب محنكا ، جرب الحياة ولقد حاول كسب تأييد الطبقات الشعبية وذلك بانتهاج مناهج اشتراكية إلى حد ما ، كتحسين أحوال العمال بتقليل ساعات العمل وإصلاح الضرائب والتزام جانب الحياد في الصراع الناشئ بين أصحاب المعامل والعمال ، ولقد عمت البلاد موجة من الإضرابات عام ١٩٠٤ نتيجة لهذه السياسة مما سبب انتكاس الوضع الاقتصادي في ايطاليا .

لقد انتشرت في عهده اتحادات العمال على اختلاف أنواعها والتي اندمجت أخيرا في مؤسسة واحدة عرفت باتحاد العمال العام وفي عهد جيوليتي تحالف الجمهوريون مع الاشتراكيين في البرلمان وأصبح هذا الاتحاد مصدر قلق الى العناصر اليمينية ، وعلى اثر مرض رئيس الوزراء استقال عام ١٩٠٥ فشكل فورتي الوزارة ثم سونينو عام ١٩٠٦ ففضى الأخير على الاضطرابات الداخلية وإعادة النظام الى نصابه . وقدم سونينو منهجا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتطوير جنوب ايطاليا وفتح الطرق وتقديم المساعدات المالية للزراع والاهتمام بالتعليم

(*) بدأ جيوفاني جيوليتي حياته السياسية كنانب في البرلمان ثم وزيرا للمالية ١٨٨٩ وتقلد رئاسة الوزارة لأول مرة عام ١٨٩٢ وفي ١٩٠١ أصبح وزيرا للمالية ثم رئيسا للوزراء بعد سنتين مرة أخرى .

الابتدائي وغيرها من المشاريع ولكن قوة اليمين ومؤامرات جيوليتي سببت إسقاط الوزارة . فشل الأخير وزارته الثالثة .

ولقد شهدت نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور قوتين في السياسة الايطالية احدهما الحزب الكاثوليكي والثانية الحركة الاشتراكية اما الحزب الكاثوليكي او حزب الشعب فقد تشكل عام ١٩٠٤ ، وسبب التشكيل هو استفحال الحركات الاشتراكية ، مما حدا بالبابا ان يحث الكاثوليك على ضرورة التعاون مع الحكومة للوقوف صفا واحدا تجاه الحركات الاشتراكية التي وصفت " الهدامة " ، وقد ساعد الحزب الكاثوليكي في تحسين حالة الفلاحين والعمال .

أما الحزب الاشتراكي فقد ظهر أواخر القرن التاسع عشر ، واعتنق عددا من الشباب المتففين الاشتراكية وانضموا الى الحزب ، وفي عام ١٨٩٣ انقسم الحزب الى جماعتين الأولى أبدت استعدادها للتعاون مع النظام الملكي البرلماني والجمهوريين والراديكاليين ، اما القسم الثاني فهم الماركسيون الثوريون والذين رفضوا أي نوع من التفاهم مع الرأسماليين . ففي العام ١٩٠٠ عقد مؤتمر للاشتراكيين في روما انضم فيه النقابيون الى الماركسيين ، وفي العام ١٩٠٣ استطاع الماركسيين الثوريين ان يستولوا على جريدة الحزب " التقدم " وأصبح فيري هو المحرر .

وخلال المؤتمرين في عام ١٩٠٤ وفي العام ١٩٠٦ نشب خلاف بين الاشتراكيين وقام فيري بدور الوسيط ، بين الفئات المختلفة واكد على ان الإضراب ولو انه ضروري . يجب ان لا يتخذ سلما يستعمل دائما . وكان الذين يؤيدون الثورة اقل عددا من الذين يريدون تطبيق الاشتراكية عن طريق البرلمان ، وكان فيري يمثل الاشتراكيين في البرلمان الايطالي وتزعمهم ببلاغته وأصبح محررا لجريدة التقدم ، وكان مركز قوة الاشتراكيين المناطق الصناعية في شمال ايطاليا . فقد احرز الحزب

الاشتراكي تقديما محسوسا فصلوا على ثلاثة وأربعين مقعدا في انتخابات ١٩٠٩
وثمانية وسبعين مقعدا في عام ١٩١٣ . وكانت ايطاليا قد خطت خطوة واسعة نحو
الديمقراطية عام ١٩١٢ بتوسيع دائرة الانتخابات وإعطاء حق التصويت للذكور
البالغين سن الرشد فما فوق وزاد عدد الذين يحق لهم التصويت من (٢٤٧٧٧٢)
الى (٨٦٣٥١٤٨) نسمة . وفي العام نفسه ، أمتت الحكومة السكك الحديد وشركات
التامين ، وسنت قوانين لتكوين النقابات والاتحادات العمالية وحل المنازعات العمالية
.

وقد انتعشت ايطاليا اقتصاديا نتيجة للمعاهدات التجارية مع ألمانيا والنمسا ،
وانتهاء الحرب الكمركية مع فرنسا عام ١٨٩٨ ، وظهرت الجماعات التعاونية ،
وازدادت صادرات ايطاليا من ثلاثة وتسعين مليون باون إسترليني عام ١٨٧٢ الى
مئة وأربعة ملايين عام ١٨٨٧ ثم مئة وثلاثة وتسعين مليون باون عام ١٩٠٧ .
وازداد تصدير البضائع المصنوعة لمقدار ثلاثة أضعاف في عام ١٨٩٢ ، كما ازداد
استيراد مواد الخام بمقار الضعف وازداد إصدار الحرير المصنوع والخام ، كما
ازدادت صادرات القطن ، وتقدمت صناعة الصلب والحديد والمواد الكيميائية . ومع
ذلك ظلت ايطاليا بلدا زراعييا بسبب فقدانها لمناجم الفحم والحديد . وكان عدد الذين
يعيشون على الزراعة في عام ١٩٠١ بلغ حوالي سبعة عشر مليون نسمة من مجموع
نفوس ايطاليا البالغ إحدى وثلاثون مليون نسمة .

لقد بدأت الحكومة الايطالية تخطو خطوات استعمارية في أوائل القرن العشرين
نتيجة لتسرب الأفكار الاستعمارية في الأوساط المعنية . وفعلا حصلت على اريتريا
والصومال الايطالي ، ودخلت في حرب مع الدولة العثمانية عام ١٩١١ - ١٩١٢
واستولت على ليبيا .

خامسا : التطورات السياسية والاقتصادية في روسيا ١٨٧٠-١٩١٤

كانت روسيا حتى القرن التاسع عشر متأخرة على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها القيصر بطرس الكبير (١٦٨٢-١٧٢٥) في إدخال الحضارة الغربية اليها . وبقيت روسيا طوال القرن التاسع عشر يسيطر عليها الرجعيون والتقاليد والنظم الإقطاعية ، وظلت حكومتها اوتوقراطية الى أوائل القرن العشرين . وقد تنبه أحرار الروس الى هذه الحالة واخذوا يعملون لإدخال نظام الحكم الديمقراطي الى بلادهم ، ولكن المحافظين قاوموا حركتهم بشدة . وقد استطاع الكسندر الثاني (١٨٥٥-١٨٨١) ان يقوم ببعض الإصلاحات المهمة كتحرير الرقيق ، وتأليف مجالس انتخابية محلية ؛ وإصلاح النظام القضائي ، وإدخال إصلاحات عامة في التربية والتعليم وإعطاء بعض الحرية للصحافة .

وكانت الخطوة المهمة التي قام بها الكسندر الثاني هو تطبيق الإدارة المحلية في روسيا بتأسيس المجالس البلدية من ممثلي النبلاء وسكان المدن والقرى التعاونية ، وكانت المجالس تنتخب ولها سلطة فرض الضرائب المحلية والقيام ببناء الطرق وإصلاحها ، وتأسيس المستشفيات والاهتمام بالصحة العامة ، والمرافق العامة ونشر التعليم . وفي مجال الإصلاح القضائي اصدر الكسندر مرسوما يقضي بسحب القضايا المدنية والجزائية من السلطات الإدارية وإناطتها بالمحاكم المحلية المستقلة عن الموظفين الإداريين . وفي مجال التعليم تأسست مدارس ابتدائية وصناعية وإعطاء الحرية للصحافة والتدريس الجامعي .

توقفت إصلاحات الكسندر الثاني وبدأ ينهج سياسة رجعية بتحريض النبلاء الذين استاؤا من ثورة بولندا عام ١٨٦٣ ففرضت الرقابة على الصحف ومنعت المجالس التمثيلية في التعبير عن إرادتها السياسية ، وآخر إصلاح قام به هو تطبيق

نظام التجنيد الإجباري عام ١٨٧٤ . وقد نتج عن هذه السياسة الرجعية ، بعد انتشار الأفكار الحرة وتطبيق الإصلاحات مدة من الزمن ، ان تأسست الجمعيات السرية لمقاومة الاستبداد حتى قررت هذه الجمعيات القضاء على النظام القيصري المستبد وقد اغتيل الكسندر الثاني بيد احد الأشخاص عام ١٨٨١ .

وبعد اغتيال الكسندر الثاني استلم ابنه الكسندر الثالث (١٨٨١-١٨٩٤) الحكم في روسيا . وقد سعى في بناء الروح السلافية والحكم الاوتقراطي كوسيلة من وسائل الحصول على الاستقرار وقمع الأفكار الثورية .

وكان الكسندر الثالث قد اختار لمعاضدته في سياسته هذه رجلين يعدان من اركان الرجعية الروسية وهما (بوبيد ونستتسيف) و (بلهفة) . وقد فرض القيصر الروسي الرقابة الشديدة على الصحافة وحدد صلاحيات المجالس التمثيلية وعضد الكنيسة وقاوم التعليم العلماني . وهكذا خنق كل حركة حرة حتى كادت تختفي كل مقاومة للحكومة . وكانت الرجعية تقاوم كل جديد وكانت الحكومة تقاوم الأحرار والطبقة المثقفة بشدة وقساوة ، فكان من الصعب جدا في مثل هذه الظروف ان تزول الرجعية وتتمو الحركات الحرة .

وقد التجأ الكسندر الثالث الى تقوية الجامعة السلافية واتخذ منها وسيلة لتوطيد أركان حكمه في الداخل وتوسيع نفوذه في الخارج ، وعاضد النبلاء والكنيسة هذه الفكرة . وقد ساعد القيصر القوميات البلقانية باسم الجامعة السلافية ، واضطهد اليهود لاختلافهم عن الروس بالجنس . وخلاصة القول كانت السياسة السلافية حجة استعملها القيصر الروسي لتبرير استبداده في الداخل وتدخله الخارجي في الشؤون الأوربية .

لاقى الأحرار مقاومة عنيفة في هذه المرحلة فكانوا يتربصون نهاية حكمه بفارغ الصبر للتخلص من هذا الاستبداد على ان موت الكسندر عام ١٨٩٤ لم يمه حكمه الاستبدادي ، لان ابنه نيقولا الثاني (١٨٩٤-١٩١٧) استمر على سياسة ابيه . فأبقى بلهفة وجعله وزيرا للداخلية ١٩٠٢ فلم يكن هناك مجال لإدخال إصلاح مهم في نظام الحكم الأوتوقراطي .

على ان الظروف أخذت تتبدل بظهور الثورة الصناعية في روسيا وبزيادة انتشار التهذيب وتأثير الكتاب والأدباء ، فنشط الأحرار وحدثت بضع ثورات طلبا للإصلاح الدستوري والاجتماعي .

الثورة الصناعية في روسيا

بدأت الحركة الصناعية تدخل روسيا منذ عهد الكسندر الثالث وزادت في عهد نيقولا الثاني ولا سيما بعد العام ١٨٩٥ . فاستغلت مناجم الفحم والحديد في أوكرانيا واورال بدرجة واسعة ، كما استغلت آبار النفط في قفقاسيا على سواحل بحر قزوين والبحر الأسود ، وأنشئت المعامل في كييف وموسكو . وازداد شحن البضائع الى الخارج من المواني الروسية وازداد إنتاج الحديد سنويا الى ثلاثة ملايين طن بين عامي ١٨٨١ و ١٩٠٤ وازداد إنتاج الفحم في المدة نفسها من ثلاثة ملايين الى ثمانية عشر مليون طن سنويا . كما ان عدد المكائن ازداد الى الضعف ، وأصبحت البضائع المنتجة بالمكائن ثلاثة أضعاف ما كانت تنتجها في بداية الثورة الصناعية في البلاد . وقد ساعد على التصنيع السريع رخص أجور العمال وكثرتهم ووفرة المواد الخام كالفحم والحديد والبتترول ، ووجود رؤوس أموال أجنبية في البلاد لاسيما رأس المال الفرنسي ، وقد مدت شبكة من خطوط سكك الحديد ساعدت على ربط أجزاء الإمبراطورية الروسية بعضها ببعض . وفي عام ١٩٠٥ تم إنشاء خط سكة

حديد سيبيريا المشهور بطول خمسة آلاف ميل مما ساعد على نقل البضائع والهجرة من روسيا الى سيبيريا ، وكانت روسيا في عام ١٩١٤ تملك أكثر من أربعين ألف ميل من خطوط السكك الحديدية وبلغ إنتاج الحديد فيها أربعة ملايين طن .

غير ان روسيا ظلت بلدا زراعيًا قبل الحرب العالمية الأولى لان أكثرية الشعب الروسي كان يعيش على الزراعة ، وكان الإنتاج الزراعي يفوق الإنتاج الصناعي ، وكان التصنيع سببا في نمو طبقتين الوسطى والعاملة وازدياد أهميتها . الأمر الذي أدى الى خلق مشاكل كثيرة للاوتقراطية الروسية . وقد نظمت الطبقة الوسطى نفسها في حزب الأحرار الذي أسسه عدد من المثقفين في عام ١٩٠٤ .

وانتشرت الاشتراكية الماركسية في روسيا بواسطة جورج بليخانوف في (١٨٨٠-١٨٩٠) ، ولكنه لم يبدأ تأثيرها على العمال الا في التسعينات ، لما بدأت سلسلة من الإضرابات بين (١٨٩٠-١٨٩٨) . غايتها شل الحركة الاقتصادية . وتأسيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الماركسي المكون من المثقفين والعمال في روسيا عام ١٨٩٨ . وكان الحزب يهدف استلام السلطة السياسية بقلب نظام الحكم وتأسيس جمهورية اشتراكية . وفي عام ١٩٠٣ انعقد مؤتمر الحزب الاشتراكي في لندن وانقسم الى قسمين بسبب التنظيم الحزبي والتكتيك ، فاتبعت الأكثرية نيكولاي لينين بينما ظلت الأقلية مع جورج بليخانوف . وكانت مجموعة لينين يرفضون التعاون مع الأحزاب البرجوازية وسياسة الإصلاح التدريجي ويؤكدون على الثورة وقلب نظام الحكم بالقوة . بينما كانت جماعة بليخانوف لا تمنع في تطبيق الاشتراكية بالتدريج عن طريق تثقيف الجماهير والتعاون مع الأحرار .

كان هناك حزب آخر اسمه الحزب الاشتراكي الثوري تأسس عام ١٩٠٠ وأكد على تطبيق الماركسية وتكييفها لحياة الفلاح الروسي ، وذلك بتوزيع الأراضي على

الفلاحين بعد تأميمها واستغلالها من قبل المزارعين . وكان جيش القيصر الروسي من الشرطة والأمن يتابعون الأحرار في كل مكان ويضطهدونهم واستمرت الحالة هذه الى ان اندلعت الحرب الروسية - اليابانية عام ١٩٠٤ .

الحرب الروسية - اليابانية وثورة عام ١٩٠٥

كانت اليابان تريد ان تضع حدا للتقدم الروسي في الشرق الأقصى ولا سيما في منشوريا وكوريا فأعلنت الحرب عليها في شباط ١٩٠٤ ، وكانت اليابان في وضع أفضل من روسيا بفضل تفوق أسطولها ولسرعة تعبئة قواتها ، ولقربها من ميدان المعارك ، ووحدة الصف في البلاد وعدم وجود أحزاب وعناصر مختلفة ومناوئة للسلطة ، أحرزت اليابان انتصارات كثيرة على الروس . انتهت الحرب بتوسط الولايات المتحدة الأمريكية وعقدت معاهدة بورتسماوث في ولاية نيوهامشير في أمريكا في أيلول ١٩٠٥ ، وتخلت روسيا عن ميناء بورت آرثر وشبه الجزيرة ليوتانك والنصف الجنوبي لشبه جزيرة سخالين والتخلي عن كوريا لليابان . اما منشوريا فتركها للصين .

لقد كان لانهزام روسيا أمام اليابان اثر كبير على الأوساط الحرة والناس عامة في روسيا . اذ اقتنع هؤلاء بان الاوتقراطية ونظام الحكم الفاسد مسؤول عما لحق روسيا من الخزي والخذلان . وقد اغتيل بلهفة ، وزير الداخلية بقبلة وضعت في طريقه . وقدمت المجالس الانتخابية من الأحرار عرائض الى القيصر يطلبون فيها إصلاح الجهاز السياسي بضمان الحرية الفردية وتأسيس برلمان وطني وإعطاء الإدارات المحلية شيئاً من الاستقلال الذاتي .

لم يستجب القيصر لطلبات الأحرار فأقاموا الولايم السياسية يلقون فيها الخطابات الحماسية ضد الوضع . وقام العمال بالإضرابات السياسية في موسكو

والمدن الصناعية الأخرى . وقام عدة آلاف من الناس بتقديم عريضة الى القيصر يقودهم الراهب (كيون) ، وتوجهوا الى القصر الإمبراطوري الشتوي ، وهناك أطلق الحرس القيصري النار عليهم فقتل الراهب وعدة مئات من الناس وسمي ذلك اليوم الأحد الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٠٥ " باليوم الدموي " .

وفي القرى والأرياف قام الاشتراكيون الثوريون بأعمال السلب والنهب وحرق بيوت النبلاء . واغتيل عم القيصر في شباط ١٩٠٥ مع عدد من السياسيين الامر الذي أدى بالقيصر الى ان يدعن للواقع فاصدر عدة مراسيم بخصوص التسامح الديني والحرية الفردية ، وإعفاء الفلاحين من بعض التعويضات والسماح لبعض القوميات غير الروسية في استعمال لغتهم القومية واستبدل رئيس الوزراء ، ووعد بدعوة المجلس الوطني . الا ان القيصر لم يتنازل عن سلطته الأوتوقراطية ، ولهذا فان الأحرار استمروا في ثوراتهم وشلوا اقتصاديات البلد . وإزاء استمرار الثورة اضطر القيصر التنازل عند مطالب الشعب وفي تشرين الأول ١٩٠٥ اصدر بيانا منح حرية الصحافة والتعبير ، وإبداء الآراء ، وتكوين المنظمات ودعوة البرلمان الوطني (الدوما) الى الانعقاد ممثلا جميع الطبقات في روسيا ولا يكون القانون قانونا الا بعد مصادقة الدوما ، وينتخب أعضاء البرلمان بالتصويت العام للذكور والإناث .

ومنح القيصر الروسي فلندة الاستقلال الذاتي ووضع دستور للبلاد ، وانتخب المجلس الوطني بالتصويت العام للذكور والإناث ليحل محل مجلس الطبقات ووافق القيصر على هذه الإجراءات في العام ١٩٠٦ .

وكانت الصراعات بين الأحزاب السياسية في روسيا ، الأحرار ، الديمقراطيين ، الدستوريين ، الاشتراكيون ، الحزب الاشتراكي الثوري ، وقد جعلت العناصر الرجعية والمحافظة تتعاون فيما بينها وبدأت بالثورة المعاكسة ضد الأحرار عام ١٩٠٦ وبدأ

عهد الإرهاب وفتك الرجعيون خلاله بكل مناوئ للرجعية والأوتوقراطية ورجع الجيش من ساحة القتال في هذا الوقت واستخدم للقضاء على الحركات الحرة فقضت الحكومة القيصرية على الثورة القومية في القفقاس وفي بولندا بشدة وقساوة ، وفي آذار ١٩٠٦ اصدر القيصر مرسوما بين فيه عدم صلاحية البرلمان لمناقشة القوانين الدستورية للدولة ، وان القيصر هو القائد العام والرئيس الأعلى للجيش والبحرية والسياسة الخارجية من صلاحيته المطلقة .

وفي آب ١٩٠٦ أجريت الانتخابات لأول مجلس دوما وأسفرت نتائجها عن فوز الأحرار ونيل الديمقراطيين الدستوريين الأغلبية في المجلس ونالت الأحزاب الأخرى بعض المقاعد في المجلس ، في حين قاطع الاشتراكيون الديمقراطيون والثوريون الانتخابات لأنهما أرادا مجلسا تأسيسيا لوضع الدستور وليس مجلسا تشريعيا . وفي حالة معارضة مجلس الدوما القرارات والقوانين المقترحة من القيصر فان الأخير يأمر بحله كما حصل للمجلس الأول والثاني عامي ١٩٠٦ و١٩٠٧ ، وفي الانتخابات الثالثة حصل الرجعيين والاوكتوبريين على أكثر من ثلاثمائة مقعد واستمر هذا الى عام ١٩١٢ وظل الاشتراكيون في المعارضة خارج البرلمان الى عام ١٩١٤ . واستمرت الحكومة القيصرية في حكمها الرجعي بإعدام آلاف المناضلين الثوريين او نفيهم الى سيبيريا . واستمر الحكم الرجعي الى قيام الحرب العالمية الأولى حتى قيام الثورة البلشفية وزوال الحكم القيصري في العام ١٩١٧ .

سادسا: إمبراطورية النمسا والمجر ١٨٦٧-١٩١٤

كانت الإمبراطورية النمساوية تتكون من عناصر مختلفة دبت فيها الروح القومية ، غير ان حكومة النمسا أهملت هذا الشعور النامي ، ولم تكن مستعدة لتأليف شكل من الحكم يحفظ كيان الإمبراطورية ، وينفق مع رغبات هذه القوميات ،

وكان فرانسوا جوزيف عدوا لدودا للأفكار الحرة ولا يؤمن بالتقسيمات القومية . ولقد أصر الإمبراطور على تأليف دولتين فقط من النمسا والمجر وجعل بقية العناصر الأخرى تابعة لهما .

انقسمت الإمبراطورية عام ١٨٦٧ بموجب نظام الاتحاد الفيدرالي الى دولتين هما أولا: إمبراطورية النمسا وكانت تضم النمسا وبوهيميا ، غاليسيا ، دلماسيا ، و أجزاء صغرى في غربي الإمبراطورية ، وثانيا : مملكة المجر ، وتضم المجر ، كرواتيا ، سلوفينيا ، ترنسلفانيا ، وسمي نظام الاتحاد بالوفاق لأنه وفق بين النمسا والمجر ، فأصبح لكل منهما حكومة وإدارة مستقلة بشؤونها الداخلية وأصبح فرانسو جوزيف إمبراطور النمسا وملك المجر (١٨٦٧-١٩١٦) وكان هو حلقة الوصل بين الدولتين . وتألقت حكومة مشتركة مسؤولة تجاهه في الشؤون الخارجية والجيش والمالية والتجارة . كما انه يوجد برلمان مشترك لسن القوانين والتي تتعلق بالأمور المشتركة بين النمسا والمجر . وكان البرلمان يتألف من مئة وعشرين عضوا نصفهم من النمسا والنصف الآخر من المجر ، وهم ينتخبون سنويا ويجتمعون بالتناوب مرة في فيينا وأخرى في بودابست ، وكانتا عاصمتي النمسا والمجر .

كانت هنالك اختلافات سياسية واقتصادية بين النمسا والمجر اذ ان الأولى كانت دولة صناعية متقدمة، بينما كانت المجر دولة زراعية متأخرة نسبيا في تكوين رأس المال ، ولهذا لم تكن هناك طبقة برجوازية او بروليتارية قوية .

وبسبب وجود التفاوت الاقتصادي بين البلدين حدثت منازعات أجبرت النمسا ان تدفع ٧٠% من المصروفات بينما المجر تدفع ٣٠% وقد عدل ذلك في سنة ١٩١٧ فأصبحت حصة النمسا ٦٣,٦ % والمجر ٣٦,٤ % وقد اتبعت النمسا سياسة حرة تجاه الطبقة الوسطى النامية بسبب الثورة الصناعية فيها ، وأخذت هذه الطبقة

تمارس نفوذاً واسعاً وتشارك مع الطبقة الأرستقراطية في الحكم وفي تطبيق السياسة الحرة في التجارة والصناعة وكان أكثرهم منخرطين في حزب الأحرار غير أنهم بعد عام ١٨٨٠ أصبح هذا الحزب يضعف شيئاً فشيئاً تحت تأثير الحزب الاشتراكي المسيحي وكان الأخير حزبا كاثوليكيًا اخذ يهاجم الرأسمالية اليهودية ، ويدعو الى تطبيق الديمقراطية السياسية والتشريعات الاجتماعية فأيدته الطبقة الفقيرة ، ولا سيما الفلاحين ، وكان من بين التشريعات التي سنت بتأثير هذا الحزب ، قانون تنظيم العمل في المناجم والمعامل ، وعدم تشغيل الأطفال والنساء في الصناعة بعد العام ١٨٨٥ ، وبعد ثلاث سنوات وافقت الحكومة على تكوين الاتحادات العمالية والضمان الاجتماعي للعمال .

وفي العام ١٨٩٦ أصبحت النمسا دولة ديمقراطية بسن قانون توسيع حق الانتخابات ومنح حق التصويت لعدد كبير من الناس . وفي عام ١٩٠٧ طبق مبدأ التصويت العام للذكور .

لقد كان من الصعب في الإمبراطورية التوفيق بين الإمبراطورية والمبدأ الديمقراطي ، ونظراً لوجود قوميات متعددة انتشر فيها الوعي القومي وأرادت التحرر. ولكن الإمبراطور فرانسو جوزيف كان من الطابع القديم ولم يرغب في تكوين دولة اتحادية من هذه القوميات ومنحهم الحقوق القومية في الحكم الذاتي وحكمهم حكماً مطلقاً بإخضاعهم لسيطرة النمسا ، وعليه صارت هذه القوميات تعمل سرا لهدم الإمبراطورية النمساوية والتحرر من سيطرتها .

أما في المجر ، فالأمور لم تكن معقدة كما في النمسا ، لان البلد كان زراعياً وأصحاب الأراضي لم يرغبوا في منح أي حقوق ديمقراطية للشعب او القوميات الأخرى ضمن المملكة المجرية ، فظلوا مسيطرين على الحكم . ويعكس النمسا تماماً

فرض المجريون لغتهم وسيطرتهم على بقية العناصر وعلى الشعب المجري ولم تكن هنالك أي محاولة لتطبيق الديمقراطية السياسية في البلاد .

ولقد استمرت الإمبراطورية النمساوية - المجرية مدة طويلة بفضل شخصية إمبراطورها فرانسو جوزيف آخر أباطرة آل هابسبرك . فكان الناس على اختلاف قومياتهم يحترمونه ، ويعظمونه ، ولولا ذلك لانهارت الإمبراطورية ونظام حكمها منذ زمن بعيد ، واستمرت كذلك حتى قيام الحرب العالمية الأولى ودخولها الحرب الى جانب ألمانيا والدولة العثمانية .

الفصل الخامس

العلاقات الدولية في أوربا ١٨٧٠-١٩١٤

أولا : التحالفات والمعاهدات الدولية قبيل الحرب العالمية الأولى

عصبة الأباطرة الثلاثة عام ١٨٧٢

الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا ١٨٧٩

حلف الأباطرة الثلاثة عام ١٨٨١

الحلف الثلاثي الألماني النمساوي الإيطالي عام ١٨٨٢

معاهدة الضمان الألماني الروسي ١٨٨٧

التحالف الروسي الفرنسي عام ١٨٩١ - ١٨٩٤

التحالف البريطاني الياباني عام ١٩٠٢

الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤

الاتفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧

ثانيا : الأزمات والحروب في أوائل القرن العشرين

١. أزمة البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥-١٩٠٨

٢. أزمة أغادير عام ١٩١١

٣. الحرب الإيطالية الليبية ١٩١١-١٩١٢

٤. الحرب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣

ثالثا: الثورة الصناعية أواخر القرن التاسع عشر

رابعا: الدول الكبرى وحركة الاستثمار

خامسا : ألمانيا والحركة الاستعمارية ١٨٨٤-١٨٨٥

سادسا : التسابق البحري الألماني - البريطاني

سابعاً: انقسام أوربا إلى معسكرين ١٨٩٠-١٩١٤

العلاقات الدولية في أوروبا ١٨٧٠-١٩١٤

أولاً : التحالفات والمعاهدات الدولية قبيل الحرب العالمية الأولى

بدأت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر سلسلة من التحالفات الدولية هدفها الأساس تحقيق كل دولة لمصالحها الإستراتيجية وحماية حدودها ومستعمراتها من أطماع الدول الأخرى . لذلك برزت تلك الأحلاف والمعاهدات وتفوقت الأساليب الدبلوماسية بدلا من النزاع العسكري واستخدام القوة . وكانت ابرز تلك التحالفات الدولية هي :-

(*) عصبة الأباطرة الثلاثة عام ١٨٧٢

كان بسمارك بلا شك ابرز رجل دبلوماسي في زمانه ، وكان غرضه المحافظة على الإمبراطورية الألمانية وعدم تورط ألمانيا في حرب أخرى ، مع إتباع سياسة " المحافظة على السلم في أوروبا " وكان بسمارك يعلم ان فرنسا لا تغتفر لألمانيا اغتصاب مقاطعتي الالزاس واللورين وإنما سوف تنتقم غير إنها لا تستطيع القيام بذلك وحدها . فحاول بسمارك جهد طاقته عزل فرنسا وتجريدها من الأصدقاء وهم كل من النمسا وروسيا ولهذا بادر المستشار الألماني بالتفاهم مع هاتين الدولتين

دعا بسمارك كل من إمبراطور النمسا فرانسوا جوزيف ، وقيصر روسيا الكسندر الثاني الى برلين عام ١٨٧٢ ، وهناك بحضور الإمبراطور الألماني وليم الأول اتفق الأباطرة الثلاثة بصورة شفوية على المحافظة على الوضع الراهن في أوروبا ، ومقاومة الأفكار التحررية او الحركات الثورية التي تهدد أنظمة الحكم القائم في هذه الدول . وزار ملك ايطاليا العاصمة برلين في السنة التالية وأعلن انضمامه

(*) عن التحالفات الدولية يراجع : محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨ ، ص٥-٢٩ .

الى الحلف . ولما كانت بريطانيا لا تتدخل في شؤون القارة الأوربية كثيرا في ذلك الوقت ظلت فرنسا في شبه عزلة .

ولقد ازدادت العلاقات بين الأباطرة الثلاثة ، النمسا وروسيا وألمانيا ، وثوقا بعد زيارة الإمبراطور الألماني وبصحبته بسمارك العاصمة الروسية ، وعقدوا بينهم اتفاقية عسكرية بموجبها وعدت ألمانيا إرسال مئتي ألف جندي الى روسيا فيما اذا اعتدت على الأخيرة دولة أوربية على ان تقدم روسيا نفس المساعدة إلى ألمانيا اذا وقع عليها الاعتداء . وفي العام ١٨٧٣ زار القيصر الروسي العاصمة النمساوية فيينا ووقع الطرفان اتفاقية تعاون . انضم إليهما الإمبراطور الألماني .

بيد ان الحلف الثلاثي أصابه شيء من الفتور بعد ثلاث سنوات بسبب التهديد الألماني لفرنسا بحجة ازدياد عدد جيوش الأخيرة . فبريطانيا حذرت ألمانيا من مغبة العدوان على فرنسا ، كما ان قيصر روسيا زار برلين بهدف منع حدوث أزمة بين ألمانيا وفرنسا .

ولكن تصادم المصالح الروسية النمساوية ونزاعهما في البلقان أدى الى القضاء على حلف الأباطرة الثلاثة نهائيا ، فقد كانت روسيا تبتث الدعاية السلافية في البلقان بغية تكوين " الجامعة السلافية " وبذلك عرضت المصالح النمساوية في هذه المنطقة الى الخطر . وحدث ان ثارت مقاطعتا البوسنة والهرسك ضد الدولة العثمانية في تموز ١٨٧٥ ، كما ثار البلغاريون بسبب اضطهاد الفلاحين فاخذ الجيش العثماني الثورة بقساوة بالغة أدى الى امتعاض النمسا وروسيا .

وبعد محادثات بين دول الحلف الثلاثة فقررت روسيا محاربة الدولة العثمانية ، وبموجب اتفاقية بودابست عام ١٨٧٧ وافقت النمسا على الوقوف على الحياد على

ان لا تؤسس روسيا دولة سلافية كبرى في البلقان بعد الحرب وان تحتل النمسا ولايتي البوسنة والهرسك .

انتصرت روسيا على الدولة العثمانية في الحرب وأملت شروطها على حكومة اسطنبول في معاهدة (سان ستيفانو) عام ١٨٧٨ وأسست بموجبها دولة بلغاريا . فكان ذلك نذيرا بانتشار النفوذ الروسي في البلقان كما انه يعد مخالفا للشروط التي وقفت النمسا بموجبها على الحياد . وقد اعترضت بريطانيا أيضا لأنها لم ترض بتقسيم الدولة العثمانية ووصول روسيا الى البحر المتوسط الأمر الذي يهدد قناة السويس وطريق الهند عندئذ اضطرت روسيا ان توافق على عقد مؤتمر جديد في برلين في تموز ١٨٧٨ فتقلص حجم دولة بلغاريا وحصلت بريطانيا على قبرص ، وحصلت روسيا على بيسارابيا وبعض الأراضي في الساحل الشرقي من البحر الأسود ، الا أنها خرجت من المؤتمر غاضبة واتهمت بسمارك بالانحياز الى جانب بريطانيا والنمسا .

الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا عام ١٨٧٩

بلغ التنافر والعداء بين ألمانيا وروسيا درجة بحيث ان الأخيرة بدأت تحشد قواتها على الحدود الألمانية . وشنت الجرائد الروسية حملة شعواء على ألمانيا . ولمقابلة هذا العداء الروسي قرر بسمارك ان يقوي علاقاته مع النمسا ، وكان وزير خارجية النمسا قليل الثقة بحلف الأباطرة الثلاثة وأراد حلف ثنائي بين ألمانيا والنمسا ضد روسيا ووقع الحلف في السابع من تشرين الأول ١٨٧٩ ونص على ما يلي :-

١. ان تبادر كل من الدولتين المتعاقدتين (النمسا وألمانيا) الى مساعدة الدولة الثانية بكامل قواتها فيما اذا هاجمتها روسيا .

٢. وفي مهاجمة فرنسا او ايطاليا لإحدى الحليفتين فان الحليفة الثانية تلتزم جانب الحياد الودي . فان أيدت روسيا الدولة المهاجمة بادرت الدولة الحليفة الثانية المتعاقدة الى مساعدة حليفتها بكامل قوتها .

وكان أمد المعاهدة خمس سنوات قابلة للتجديد على ان تبقى سرية علما ان المعاهدة دفاعية وقد جددت عام ١٨٨٣ وعام ١٩٠٢ واستمرت الى عام ١٩١٨ لما دائرت الدائرة على الدولتين في الحرب العالمية الأولى .

حلف الأباطرة الثلاثة عام ١٨٨١

بسبب تدهور العلاقات بين روسيا وألمانيا والنمسا ، فان روسيا أصبحت بحاجة الى حليف يساندها ضد بريطانيا في آسيا الوسطى وفي منطقة المضائق (البسفور والدردينيل) ، وكان الحلف الثنائي بين النمسا وألمانيا عام ١٨٧٩ الهدف منه بالدرجة الأساسية استخدامه كسلاح يندرج به روسيا بين حين وآخر دون ان يتخذ وسيلة للحرب ، وكان بسمارك يأمل دائما إعادة تعزيز حلف الأباطرة الثلاثة . وحدث أن اقترب كل من وزير خارجية روسيا وسفيرها في برلين لتجديد العلاقات مع ألمانيا . ولما كان بسمارك يخشى انتقام فرنسا فقد رحب بهذه المبادرة . وبعد نقاش طويل بين الجانبين استطاع بسمارك ان يشرك النمسا في الحلف الأوربي الذي وقع في الثامن عشر من حزيران ١٨٨١ والذي نص على ما يلي :-

١. في حالة اشتباك احد الأطراف المتعاقدة في حرب مع دولة عظمى رابعة يلتزم الطرفان المتعاقدان الآخران الحياد الودي .

٢. ان الدول المتعاقدة الثلاث تحترم حقوق النمسا في مقاطعتي البوسنة والهرسك كما نصت عليها معاهدة عام ١٨٧٨ .

٣. ان الدول الثلاث تسلم بمبدأ إقفال المضائق البسفور والدردينيل ، ويجب على الدولة العثمانية ألتزام بذلك وعدم فتح المضائق لأي دولة تدخل الحرب مع الدول المتعاقدة الثلاث . أي ان المضائق يجب ان تغلق في وجه كل الدول وإذا أرادت الدولة العثمانية فتح المضائق لبريطانيا ضد روسيا مثلا فان كل من المانيا والنمسا فضلا عن روسيا تكون في حالة حرب ضد الدولة العثمانية وهكذا وفق بسمارك بين مصالح روسيا والنمسا وقسم بلاد البلقان الى منطقتي نفوذ روسية في الشمال ونمساوية في الجنوب .

الحلف الثلاثي الالمانى النمساوي الايطالي عام ١٨٨٢

لقد تعزز جانب الحلف الثنائي الالمانى النمساوي لعام ١٨٧٩ بانضمام ايطاليا إليه في العام ١٨٨٢ ، وكان انضمام الأخيرة الى الحلف بسبب خلافاتها مع فرنسا التي احتلت تونس عام ١٨٨١ لتثير بذلك ثائرة ايطاليا وترمي بنفسها في أحضان المانيا والنمسا ، وكانت ايطاليا تريد الاستيلاء على تونس فلما احتلتها فرنسا اعتبرت ذلك ضربة قوية وجهت الى ايطاليا وجرحت عزتها وكبريائها . فضلا عن ان ملك ايطاليا كان يكره النظام الجمهوري في فرنسا ويرغب في تكوين العلاقات الودية مع الدول الملكية.

وقد استمرت أيضا المنافسة الكمركية بين ايطاليا وفرنسا بفرض ضرائب باهظة على البضائع المستوردة الى كل منهما .

وكان بسمارك يرى ان التحالف مع ايطاليا لا يخلوا من بعض الفوائد ، فاقترح على النمسا ان تقوم هي بالمفاوضات اللازمة لإجراء المعاهدة مع ايطاليا لاسيما وان الإمبراطورية الألمانية لا تتاخم ايطالية . وكانت الأخيرة تريد اعترافا من النمسا باحتلال ايطاليا لمدينة روما والممتلكات البابوية فرفضت النمسا ذلك باعتبارها دولة ملكية كاثوليكية . وأخيرا أسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وايطاليا عن تحالف ثلاثي اشتركت فيه ألمانية أيضا ووقع في العشرين من مايس عام ١٨٨٢ ونص على :-

١. ان لا تعقد الدول المتعاقدة محالفة او ترتبط بشيء ضد مصلحة اية منها ، وان تتعهد بالتشاور في الشؤون السياسية والاقتصادية ، وتقديم المساعدات المتبادلة في حدود مصالحها .

٢. في حالة مهاجمة فرنسا لايطاليا بدون سبب ، يكون الطرفان المتعاقدان الآخران ملزمين بتقديم المساعدات اللازمة لايطاليا وتتعهد ايطاليا بمثل هذا فيما لو اعتدت فرنسا على المانيا دون استفزاز .

٣. اذا هددت ممتلكات إحدى الدول المتعاقدة من إحدى الدول العظمى غير المتعاقدة وأصبحت الدولة المهددة مضطرة لإعلان الحرب عليها ، فتتعهد الدولتان المتحالفتان الأخرى بالوقوف على الحياد الودي مع الاحتفاظ بحق التدخل في الحرب بجانب الدولة الحليفة المتحاربة . اذا ارتأت ذلك مناسبا .

٤. في حالة تهديد سلام إحدى الدول المتحالفة الثلاث تتشاور الدول المتحالفة في الوقت المناسب لأجل اتخاذ ما يمكن اتخاذه من الإجراءات العسكرية بقصد التعاون في المستقبل . وفي حالة اشتراك الدول الثلاث

في الحرب . يجب عدم عقد الهدنة والصلح او أية معاهدة أخرى الا بالاتفاق جميعا .

وكانت مدة التحالف خمس سنوات قابلة للتجديد وكانت المعاهدة دفاعية بحتة وسرية غايتها المحافظة على السلم في أوروبا .

معاهدة الضمان الألماني الروسي عام ١٨٨٧

توترت العلاقات بين روسيا والنمسا الى درجة كبيرة بسبب أزمة الشرق الأدنى ولم ترغب الدولتين تجديد عصبة الأباطرة الثلاثة التي كانت على وشك الانتهاء في عام ١٨٨٧ ، كما لم تنجح محاولات بسمارك في تقسيم البلقان الى منطقتي نفوذ روسي ونمساوي . وكانت روسيا ترغب ان تحافظ على علاقاتها الودية مع المانيا لاسيما وان الأخيرة استطاعت ان تمنع النمسا في القيام بأعمال عدوانية ضد روسيا . وقد اقترحت روسيا عقد معاهدة منفصلة بينها وبين المانيا لتحل محل عصبة الأباطرة الثلاثة فقبل بسمارك الاقتراح . وكانت المعاهدة سرية وسميت بمعاهدة الضمان الروسي الألماني وقد نصت مادتها الأولى على ما يلي " اذا هوجمت إحدى الدولتان المتعاقدتان من قبل دولة ثالثة تلتزم الدولة الأخرى المتعاقدة جانب الحياد الودي " . واعترف بسمارك بمصالح روسيا في البلقان وايد روسيا في الإجراءات التي تتخذها بشأن المضايق (البسفور والدردينيل) وذلك بوقوف ألمانيا على الحياد وتأبيدها روسيا دبلوماسيا .

التحالف الروسي الفرنسي عام ١٨٩١-١٨٩٤

شعرت فرنسا بعزلتها بسبب شبكة المحالفات التي كونها بسمارك ضدها . ولما لم تجدد المانيا معاهدة الضمان مع روسيا عام ١٨٩٠ شعرت الأخيرة بالعزلة أيضا فحصل عندئذ التقارب الروسي الفرنسي على الرغم من الكراهية التي شعر بها الكسندر الثالث ضد النظام الجمهوري في فرنسا ، لكن مسالة الديون التي رفضت الحكومة الألمانية تقديمها لروسيا وحاجة الأخيرة للمال والأسلحة قربت بين الدولتين فتم عقد التحالف بينهما عام ١٨٩١ ونصت الاتفاقية على ما يلي :-

١ . تتعهد الدولتان المتعاقدتان التفاوض في كل مسالة من شأنها تهديد السلام العام .

٢ . في حالة تهديد احد الطرفين المتعاقدين من قبل الأعداء ، فأنهما يتفقان على الخطط التي تتطلبها أهدافهما .

كان هذا الحلف غامضا والوضع الدولي قلقا لذلك طلب الفرنسيون إكمال الحلف بميثاق عسكري ، وقد تم ذلك عام ١٨٩٤ وبموجب الاتفاق . وقد وعدت روسيا بمساعدة فرنسا بمليون ونصف المليون جندي اذا ما هجمت المانيا عليها كما وعدت فرنسا روسيا بنفس العدد اذا ما هاجمتها النمسا تساعدها المانيا .

التحالف البريطاني الياباني عام ١٩٠٢

لما أحست بريطانيا بخطر عزلتها حاولت التحالف مع المانيا ، ففاتح وزير المستعمرات البريطاني السفير الألماني في لندن عام ١٨٩٨ وبين رغبة

بلادها في محالفة ألمانيا ، ولكن مستشار ألمانيا الجديد (بيلوف) لم يكن متحمسا لذلك التحالف خوفا من ان بريطانيا تستخدمها لأغراضها الخاصة دفاعا عن مصالحها . وبعد فشل المفاوضات مرة ثانية وثالثة لعقد التحالف بين ألمانيا وبريطانيا في عامي ١٨٩٩ و١٩٠١ ، عندئذ بدت بريطانيا تبحث عن حليف ضد الدول الكبرى التي كانت تنافسها في الأسواق كألمانيا وروسيا وفرنسا فكانت اليابان هذه الدولة .

وكانت اليابان قد عقدت معاهدة مع الصين في نيسان ١٨٩٥ وبموجبها حصلت الأولى على كوريا وفرنموزة وشبه جزيرة لياوتنك بما فيها ميناء بورت آرثر وقد اغضب روسيا وألمانيا وفرنسا استيلاء اليابان على الميناء ، وأرسلت مذكرة شديدة تطلب فيها من اليابان شبه الجزيرة ومينائها وقد اضطرت اليابان الى إعادتها ناقمة ولاسيما من روسيا خصمها المباشر .

ولم تشترك بريطانيا في الاحتجاج فرات اليابان إمكانية عقد اتفاقية صداقة بينهما ، وحيث ان بريطانيا كانت تخشى روسيا أيضا فقد أصبح التقارب بين بريطانيا واليابان ضروريا بفضل وجود عدو مشترك . وعليه فقد تم في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٠٢ عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا واليابان اعترفت بريطانيا بموجبها بمصالح اليابان في كوريا ، كما اعترفت اليابان بمصالح بريطانيا في الهند واتفقا على انه اذا حدثت حرب بين احدهما ودولة ثالثة فان الأخرى تلزم جانب الحياد ، أما اذا دخلت الحرب ضدها دولة رابعة فان الدولة المتعاقدة الأخرى تبادر الى مساعدة حليفها .

الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤

كانت العداوة المشتركة لألمانيا قد قربت بين بريطانيا وفرنسا . اذ ان ألمانيا أصبحت الدولة الصناعية الغنية التي تنافس بريطانيا في الاستعمار ، وهي عدوة فرنسا منذ عام ١٨٧٠ فأراد كل من الدولتين بريطانيا وفرنسا تصفية مصالحها الاستعمارية المصطدمة لمجابهة العدو المشترك .

لقد تم الاتفاق في الثامن من نيسان ١٩٠٤ على ما يلي :

١. تسوية المشاكل المتعلقة بمصائد الأسماك في نيوفونلاند بين بريطانيا

وفرنسا وتعديل الحدود بين المستعمرات الفرنسية البريطانية في إفريقيا

٢. تسوية بعض المشاكل في سيام ومدغشقر وجزر ثيوهبريدس .

٣. اعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا في مراکش (المغرب) ، واعتراف فرنسا

بمصالح بريطانيا في مصر .

وبهذا الاتفاق والتسوية انتهت عوامل المنافسة بين بريطانيا وفرنسا ، وكانت الاتفاقية

لتسوية المشاكل العالقة بين البلدين .

الاتفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧

كادت الحرب الروسية اليابانية للعام ١٩٠٤-١٩٠٥ ان تجر كل من بريطانيا

وفرنسا الى الحرب . فكانت فرنسا حليفة روسيا منذ العام ١٨٩٤ وبريطانيا حليفة

اليابان منذ سنة ١٩٠٢ . ولدفع خطر حرب كهذه حرصت فرنسا على إتمام سلسلة

المحالفات بعقد اتفاقية بين بريطانيا وروسيا .

ولما خرجت روسيا منهزمة أمام القوات اليابانية كان من السهل التقرب منها لعقد اتفاقية مع بريطانيا وقد تم ذلك في العام ١٩٠٧ وهي تنص الى التحالف لتسوية المشاكل الاستعمارية خارج القارة الأوربية ، كما قسمت إيران بموجب الاتفاقية الى منطقتي نفوذ روسية في الشمال وبريطانية في الجنوب وبقي قسم مستقل في الوسط واعترفت روسيا بمصالح بريطانيا في الخليج العربي وفي التبت . كما أصبحت أفغانستان تحت حماية بريطانيا .

ومع ان هذه الاتفاقية قد ضمنت مصالح بريطانيا أكثر مما ضمنت مصالح روسيا ، فان الأخيرة علقّت عليها الآمال لبلوغ مأربها في البلقان والدولة العثمانية في المستقبل .

ثانيا : الأزمات والحروب في أوائل القرن العشرين

حدثت في أواخر القرن التاسع عشر والعشرين الأول والثاني من القرن العشرين عددا من الأزمات والحروب كانت احد أسباب قيام الحرب العالمية الأولى ومن أبرزها :-

- أزمة البوسنة والهرسك عام ١٨٧٥-١٩٠٨ (*)

كانت شعوب البلقان في انتفاضات مستمرة ضد الدولة العثمانية وقد حصلت تلك المنطقة على مساندة روسيا القيصرية بحجة حماية الشعوب السلافية ، وكانت ولايتا البوسنة والهرسك اللتين تقعا في أقصى غرب البلقان ، وهما تحت إدارة الدولة العثمانية ، تعملان باتجاه الاتحاد مع سكان الصرب تمشيا

(*) للتفاصيل عن أزمة البوسنة والهرسك يراجع : انس إبراهيم خلف العبيدي ، أزمة البوسنة والهرسك ، بغداد ٢٠٠٤

مع تيار الجامعة السلافية الذي كان يهدف الى التحرر من الحكم العثماني والنمساوي ، وإيجاد نوع من الوحدة او الاتحاد بين سلاف الجنوب مع نوع من الصلة مع روسيا القيصرية التي تضم سلاف الشمال .

ولما كانت النمسا قد اتجهت الى البلقان ، بعد طردها من ألمانيا على يد روسيا فقد طمعت في ضم البوسنة والهرسك . وكانت سياسة الولاة العثمانيين المتمثلة بنقل الضرائب على المواطنين وسوء جبايتها قد ادت الى تشجيع سكان البوسنة والهرسك على الثورة سنة ١٨٧٥ ، فأسرعت الدول الى مطالبة الباب العالي بتنفيذ عدة إصلاحات وضعها اندرياسي مستشار النمسا لا عادة السلم الى نصابه ، غير ان الثوار لم يرتضوا هذه التسوية وصمموا على إعادة ثورتهم ، وقد كانت الظروف في مصلحتهم ، ففي هذا الوقت بدأت أعمال حزب تركيا الفتاة التي أدت الى خلع السلطان عبد العزيز في الثلاثين من تموز سنة ١٨٧٦ ، ثم قتله بعد ذلك وقيام السلطان مراد الخامس ، وخلعه في الحادي والثلاثين من آب ١٨٧٦ ، ثم ارتقاء السلطان عبد الحميد الثاني العرش . انتهز الثوار هذه الفرص وأعلنوا من جديد الحرب على الدولة العثمانية . وقد شاركهم البلغاريون والصربيون وسكان الجبل الأسود ، فتحولت الحرب الى مذابح دموية كبيرة بين العثمانيين والثوار ، ولذلك صممت روسيا على منازلة الدولة العثمانية والانتصار للشعوب البلغارية .

لذلك عمدت الدول الى حسم النزاع في مؤتمر عقد لهذا الغرض سنة ١٨٧٧ ، الا ان الأتراك تمسكوا بمبدأ عدم التدخل في شؤونهم ، استنادا الى مساعدة بريطانيا اذا أدت المسألة الى حرب ، غير ان ذلك لم يكن لان ذرائلي الذي كان على رأس الحكومة البريطانية آنذاك لم يجرؤا على مساعدة العثمانيين

بعد ان شاع خبر المذابح الأخيرة ، وبعد ان طالب كلادستون زعيم حزب الأحرار خروج العثمانيين من أوروبا . وعلى هذا الأساس أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان ١٨٧٧ ، وانضمت رومانيا الى روسيا ، واقتفت الصرب والجبل الأسود إثرهما . وقد تفوق الحلفاء على الدولة العثمانية ، حيث اقتربوا من اسطنبول في كانون الثاني ١٨٧٨ ، وعندها طلب السلطان العثماني الصلح ، لذلك أسرعوا بعقد معاهدة سان استيفانو في آذار ١٨٧٨ ، وبها تقرر ان تتال رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالهما ، وان تمنح البوسنة والهرسك وبلغاريا استقلالاً إدارياً ، على ان تمتد حدود بلغاريا من البحر الأسود الى بحر ايجة ، وحصلت روسيا على بعض المناطق .

الا ان اغلب ممالك البلقان عارضت هذا التقسيم الذي يجعل الشعوب السلافية تتفوق تفوقاً عظيماً في البلقان ، كما ان الدول العظمى خشيت من اشتداد نفوذ روسيا ، لذلك عرضت المعاهدة على مؤتمر برلين ، وتقرر فيما يخص البوسنة والهرسك ان تتولى النمسا إدارتهما .

وعندما حصل الانقلاب العثماني عام ١٩٠٨ أعلنت النمسا ضم البوسنة والهرسك اليها ، بينما كانت صربياً ترغب في ضمها إليها باعتبار ان سكانها كانوا سلافيين ، وأرادت روسيا مساعدة صربياً ، ولكن فرنسا لم تكن ترغب في الاشتراك في الحرب من اجل الولاياتين ، فلم تؤيد روسيا . اما بريطانيا فقد أيدتها دبلوماسياً ، ولهذا بقيت روسيا لوحدها أمام النمسا وألمانيا ، ونظراً لان روسيا كانت قد اندحرت في حربها مع اليابان (١٩٠٤-١٩٠٥)

، لذلك لم تخطوا خطوات أوسع لمساعدة صربيا ، ولكنها شعرت بضرورة تقوية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا .

- أزمة أغادير عام ١٩١١

أعدت فرنسا قواتها لاحتلال مراكش (المغرب) وذلك لحماية مصالحها الاقتصادية والاستعمارية في المنطقة فقد باتت فرنسا تحتل مركزا ممتازا في مراكش في أعقاب ارتفاع نصيبها من تجارة مراكش الخارجية عام ١٩٠٨ اذ أصبحت تشكل ٤٥% ، وعملت فرنسا على حل مشاكلها مع بريطانيا واسبانيا الطامعين بمراكش ، ولقد اعترفت للأولى باحتلال مصر وللثانية باحتلالها لمنطقة الريف المراكشي ، ولكن ظهور المصالح الألمانية في مراكش وتناميها أصبح يشكل عقبة كبيرة أمام احتلال الفرنسيين لها .

وتعود المصالح الألمانية في مراكش الى أواخر القرن التاسع عشر فقد نمت التجارة الألمانية مع مراكش ووصلت الى مليونين ونصف المليون مارك عام ١٩٠١ وفي عام ١٩١١ وصلت قيمة الصادرات الألمانية حوالي خمسة وعشرون مليون مارك ، كما حاول سلطان مراكش عبد العزيز الاستفادة من التنافس الاستعماري فعقد صلات طيبة مع الإمبراطور الألماني وليم الثاني الذي توقف في طنجة في الحادي والثلاثين من آذار ١٩٠٥ وألقى خطابا أعلن فيه رغبته في تقوية العلاقات الاقتصادية مع مراكش ، وقد عدت فرنسا هذا الخطاب موجها ضد مصالحها هناك فتأزمت العلاقات الألمانية الفرنسية .

وفي كانون الثاني عام ١٩٠٦ عقد " مؤتمر الجزيرة الخضراء " وفي نيسان اصدر المؤتمر قراراته التي اعترف فيها ظاهريا باستقلال مراكش لكنها أعطت للدول الأوروبية الحق في الحصول على امتيازات اقتصادية وعسكرية ، وفي الوقت نفسه أخضعت كمارك مراكش للإشراف الدولي.

أثارت قرارات المؤتمر سخطا شديدا لدى الشعب في مراكش فكثرت الانتفاضات وأعلن ماء العينين ، وهو زعيم ديني في جنوب مراكش ، ثورة استهدفت انقاد البلاد من الضغوط الأجنبية ، وعقد الوطنيون المراكشيون مؤتمرا سياسيا في مدينة مراكش أعلنوا فيه الجهاد وخلعوا السلطان عبد العزيز ونودي بأخيه عبد الحفيظ سلطانا عام ١٩٠٨ فأسرع هذا لتقديم احتجاج الى الحكومة الفرنسية للانسحاب من الأراضي المراكشية الا إنها رفضت طلبه . فاضطر السلطان الجديد للخضوع لإرادة المستعمرين والاعتراف بكافة الامتيازات الممنوحة لهم والقروض المعقودة مع السلطان عبد العزيز .

اندلعت الثورة عام ١٩١٠ بسبب استسلام السلطان عبد الحفيظ لمطالب الأوربيين ، وامتدت الثورة لتصل مدينة فاس التي باتت مهددة منذ نيسان ١٩١١ ، وهنا تدخلت القوات الفرنسية واحتلت خلال شهري نيسان وأيار من العام نفسه مدينتي الرباط وفاس . وفي أيلول حدثت أزمة أغادير حين اعترضت ألمانيا على دخول سفن حربية فرنسية هذا الميناء الذي يعد داخلا ضمن منطقة نفوذها . ولكن فرنسا ساومت ألمانيا وتنازلت لها عن المنطقة الساحلية في الكونغو ارضاء لها . الأمر الذي مكن فرنسا من إعلان حمايتها على مراكش في الثلاثين من آذار ١٩١٢ وفرض معاهدة مهينة على السلطان عبد الحفيظ تضمنت موافقته على احتلال فرنسا لأي جزء من البلاد

تراه ضروريا للمحافظة على سلامة مصالحها الاقتصادية . وقد تعهدت فرنسا بحماية السلطان ومساعدته في مواجهة أي خطر يتعرض له . وفي آب ١٩١٢ تنازل عبد الحفيظ لأخيه يوسف بن الحسن الذي أصبح أداة طيعة في يد المحتلين الفرنسيين .

وخلال مدة الحماية اندلعت ثورات ضد المستعمرين الفرنسيين لعل من أشهرها ثورة فاس في نيسان ١٩١٢ ، ومهما يكن فان مراكش أصبحت قبيل الحرب العالمية الأولى مقسمة الى ثلاث مناطق . الأولى منطقة نفوذ فرنسي وتشمل معظم مراكش ومركزها الرباط والثانية منطقة نفوذ اسباني في الريف وهي المنطقة المطلة على مضيق جبل طارق ومركزها تطوان . اما منطقة طنجة فقد بقيت تحت الإدارة الدولية .

الحرب الإيطالية الليبية ١٩١١-١٩١٢ (*)

عززت إيطاليا ، منذ أواخر القرن التاسع عشر صلاتها الاقتصادية والثقافية بليبيا لأسباب استعمارية اقتصادية . فقد انشأ بنك (دي روما) فرعا له في طرابلس وآخر في برقة عام ١٩٠٥ ، واخذ يقدم القروض والتسهيلات المصرفية ويستثمر الأموال في ليبيا . كما أنشأت في بنغازي مكتب للبريد والبرق وفتحت قنصلية في كل من برقة وطرابلس ، وقد أسست بضع مدارس إيطالية في ليبيا ساهمت في نشر اللغة والثقافة الإيطالية .

(*) يراجع إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦ ، الموصل ١٩٨٣ ، ص ٣٣٩-

لقد وجهت ايطاليا أنظارها الى ليبيا في محاولة منها للتخلص من بعض مشكلاتها الاقتصادية . فهي دولة متأخرة في صناعتها قياسا للدول الأوربية الكبرى وكانت تعاني من مشكلة تزايد السكان .

كان احتلال الفرنسيين لمدينة فاس عام ١٩١١ قد أعطى الفرصة للايطاليين لتحقيق أطماعهم في ليبيا ، فأرسلوا في السابع والعشرين من أيلول ١٩١١ إنذارا الى الحكومة العثمانية ادعوا فيها ان العثمانيين يعرقلون مصالحهم الاقتصادية في ليبيا ، ويضطهدون الرعايا الايطاليين وانهم غير قادرين على توطيد الأمن وتحقيق الاستقرار والتطور في ليبيا.

ردت الحكومة العثمانية على الإنذار ردا ضعيفا ، وأعلنت عن استعدادها لمنح الايطاليين الامتيازات والتسهيلات التي يريدونها . لم تقتنع الحكومة الايطالية بهذا الرد وسلم ممثلها مساء التاسع والعشرين من ايلول ١٩١١ الى الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) العثماني بيانا بإعلان الحرب وظهر الأسطول الايطالي أمام مدينة طرابلس ، وبدا الغزو الايطالي بقصف مدينة درنة في اليوم التالي للإنذار ، وتم احتلال طرابلس ، في المدة ما بين الحادي عشر والثالث عشر من تشرين الأول ١٩١١ . كما هاجمت القوات الايطالية طبرق وبنغازي وتم احتلالهما بعد خسائر كبيرة تكبدها الايطاليون نتيجة المقاومة الشديدة التي أبدتها السكان العرب رغم تراجع القوات العثمانية . ولم يحترم المحتلون الايطاليون الشعب الليبي كما استخدموا أقصى أساليب الوحشية بحقهم فانقضت البلاد انتفاضة مسلحة وتطوع الأهالي للقتال ضد المحتلين .

وقد خاض الوطنيون المجاهدون معارك عديدة ضد الإيطاليين أهمها معركة بومليانة في العاشر من تشرين الثاني ١٩١١ ومعركة عين زارة في الثامن من كانون الأول ومعركة بير طرابلس في التاسع عشر من الشهر نفسه . وإزاء ذلك اضطرت الحكومة العثمانية الى إرسال عدد من الضباط الى ليبيا بهدف تنظيم حركة المقاومة ضد القوات الإيطالية منهم عزيز علي المصري ومصطفى كمال وأنور بك وغيرهم .

استمرت المرحلة الأولى من الحرب الإيطالية - العثمانية حتى الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩١٢ حين وقع الإيطاليون والعثمانيون معاهدة للصلح في لوزان وذلك بعد ان صعب على الإيطاليين الوصول على نصر حاسم ، فاقترعت سيطرتهم على المناطق الساحلية ، وبمقتضى معاهدة (اوشي) اعترفت الحكومة العثمانية بالاحتلال الإيطالي لليبيا على ان تبقى للسلطان العثماني السيادة المدنية وقد سحبت الدولة العثمانية قواتها وموظفيها من طرابلس وبرقة واصدر ملك إيطاليا مرسوما في الخامس والعشرين من شباط ١٩١٣ أعلن فيه وضع الولايتين طرابلس وبرقة تحت السيادة الإيطالية ، ويانسحاب القوات العثمانية من ليبيا فقد وقع عبء المقاومة على عاتق الشعب الليبي وحفزهم على بذل المزيد من العطاء والنضال من اجل تحرير وطنهم من الاحتلال الإيطالي .

الحرب البلقانية ١٩١٢-١٩١٣

فيما كانت الحرب دائرة بين ايطاليا والعثمانيين في طرابلس الغرب في ليبيا بقيت الحال في البلقان تزداد سوءا بسبب الخلاف الحاصل بين بلغاريا والصرب وكان الهدف من إبقاء الخلاف نفوذ روسيا في البلقان ، ولكن حصل ان اتفقت حكومتي صربيا وبلغاريا الى إبرام معاهدة سرية ضد الدولة العثمانية في الثالث عشر من آذار ١٩١٢ ، وفي العشرين من أيار انضمت اليونان الى المعاهدة ، وقد حاولت الدول الأوربية الكبرى إجراء بعض الإصلاحات في منطقة البلقان ، وانتهت تلك المحاولات بالفشل عند ذلك أقدمت حكومة الجبل الأسود على إعلان الحرب على الدولة العثمانية في الثامن من تشرين الأول من العام نفسه ثم تبعتها حكومات بلغاريا واليونان والصرب في الثامن عشر من الشهر نفسه .

استطاعت دول البلقان ان تحقق انتصارات على الجيش العثماني وسيطرت على بعض المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية ، وفي السادس عشر من كانون الأول ١٩١٢ عقد مؤتمر للصلح في لندن حضره ممثلون عن كافة الدول المتحاربة ، وكانت عائدة مدينة ادرنة قد أعادت الحرب ثانية ، وفي الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩١٣ قام الاتحاديون بانقلاب وشكل أنور باشا وزارة جديدة برئاسة (محمود شوكت باشا) أكدت على بقاء مدينة ادرنة تحت السيطرة العثمانية وإرسال تعزيزات عسكرية الى المدينة التي كانت تقاوم هجمات الجيش البلغاري ولكن ادرنة لم تصمد طويلا أمام هجمات الجيش البلغاري فسقطت في السادس والعشرين من آذار ١٩١٣

. وفي الأول من نيسان من العام نفسه طلبت الحكومة العثمانية التفاوض لإنهاء الحرب التي خسرت بها القوات العثمانية بعض المناطق في اليونان .

وفي الثلاثين من أيار ١٩١٣ جرى إبرام معاهدة الصلح في لندن ولكنها لم توقع بين الأطراف المتحاربة بسبب الخلاف الذي نشب على الحدود بين رومانيا وبلغاريا ، ثم نشب خلاف أكبر بين الدول البلقانية الأخرى حول تقسيم الغنائم من الممتلكات العثمانية ، وذلك ان بلغاريا كانت تطمح في الاستيلاء على تراقيا بالرغم من معارضة الصرب لها ، والتي سارعت الى توقيع حلف عسكري مع اليونان في حزيران ١٩١٣ وهذا جعل روسيا تتدخل لإصلاح الأمور بين الصرب وبلغاريا حرصا على إبقاء الحلف البلقاني متكاملًا ولهذا الغاية أرسل القيصر الروسي في الثامن من حزيران ١٩١٣ برقية الى ملكي بلغاريا والصرب يطلب منهما فض الخلاف بينهما بواسطة التحكيم .

وفي تموز من العام نفسه وقعت الحرب بين الحلفاء السابقين ، صربيا وبلغاريا واليونان ، دون ان يحسبوا للدولة العثمانية أي حساب ، فعملت الأخيرة الى إرسال قوات عثمانية استعادت مدينة ادنة التي أخلاها الجيش البلغاري .

وفي الثلاثين من تموز ١٩١٣ افتتح مؤتمر للصلح في بوخارست حضره ممثلون عن دول رومانيا والصرب والجبل الأسود واليونان وبلغاريا ، وبعد مفاوضات بين هذه الدول توصلوا الى اتفاق على توقيع معاهدة الصلح في العاشر من اب من العام نفسه تضمن :-

١. توسيع رقعة رومانيا على حساب بلغاريا بإعطائها مدينة سيلسترا

٢. إعطاء الصرب شمال مقدونيا مع مناستير .
 ٣. إعطاء اليونان الجزء الهلالي الممتد من الابير ويوانينا وجنوبي مقدونيا وسالونيك وجزء من تراقيا مع كفاللا .
 ٤. توسيع رقعة بلغاريا في تراقيا مع مرفأ على بحر الأرخبيل .
 ٥. رفع ايالة (ولاية) البانيا الى دولة مستقلة وعلى رأسها أمير ألماني
 ٦. تجريد الدولة العثمانية من معظم ممتلكاتها الأوربية .
- وبتاريخ التاسع والعشرين من أيلول ١٩١٣ وقعت الدولة العثمانية وبلغاريا في اسطنبول معاهدة للصلح التي تعززت بموجبها استعاد العثمانيين لقسم واسع من إقليم تراقيا بما في ذلك مدينة ادرنة .

ثالثا: الثورة الصناعية أواخر القرن التاسع عشر (*)

عندما أوشك القرن التاسع عشر على الانتهاء ، حتى كان التصنيع الآلي قد أصبح قوة كبيرة في تكوين معالم الحضارة الغربية . ولقد ارتبط التقدم الصناعي خلال عقود القرن التاسع عشر الأخيرة ارتباطا وثيقا بتزايد الطبقة العاملة " البرليطاريا " وبالضغط الاستعماري . وأما القوة المرافقة الرئيسية . لهذه التطورات فقد كانت الآلة المسيرة بواسطة الطاقة .

ولقد أضحت الآلات الصناعية ، في حالتها السلم والحرب ، أدوات لا يمكن الاستغناء عنها ، بل باتت ميزان القوة الرئيسي ، وأحرزت ثلاث دول كبرى ، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، قصب السبق ضد خصومها في حلبة

(*) عن الثورة الصناعية يراجع : فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، المصدر السابق ، ص ١١٤-١٤٢ . ، محمد مظفر الادمي ، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، ص ٨٣-١٥٤ .

التسابق لاستغلال اقتصاد قائم على أسس صناعية . وصحيح ان بريطانيا بقيت " مصنع العالم " مدى قرن من الزمان ، الا ان ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تمكنتا قبل انتهاء العام ١٩٠٠ من اختصار الفارق الذي كان يفصل بينهما وبين بريطانيا في مضمار التقدم الصناعي .

وكانت موارد هذه البلدان الثلاثة ، وكذلك معداتها الصناعية قد بوأتها مكانة مرموقة . فكانت قوى متفوقة من الدرجة الأولى . وكانت فرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا تعد جميعها دولا كبرى الا أنها احتلت مكانة ثانية . اذ ما كانت صناعتها تتناسب مع حاجتها ، مع العلم ان فرنسا كادت تقارب متطلبات الدولة الكبرى من الدرجة الأولى . أما الصنف الثالث من الدول فقد اشتمل على سائر دول اوربا والعالم .

وأصبحت دول الصنف الأول المصدر الرئيسي وتنتج مجتمعة أربعة أخماس الآلات والأدوات المعروضة للبيع في الأسواق العالمية ، وأخذت الدول الثلاث ، بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تضاعف احتكارها الفعلي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . ولكن فيما بينها حدث تغيير ذو شان في ترتيب درجاتها . ولقد كان الترتيب حسب الأسبقية عام ١٨٨٠ كالتالي : بريطانيا وألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية . وما ان وافت سنة ١٩١٣ حتى كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتج نصف الإنتاج العالمي للآلات الصناعية وألمانيا تنتج الخمس في حين انخفض الإنتاج البريطاني الى الثمن . وكان توسع المدنية الحديثة مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو نظام المعامل وهيأت الطاقة البخارية وسائل نقل منتظمة قليلة الكلفة فقد ازداد مجموع أميال خطوط السكك الحديد في العالم أربعة أضعاف مابين الأعوام ١٨٧٠ و ١٩٠٠ ، كما ان انخفاض تكاليف الشحن اوجد سوقا دوليا واقتصادا دوليا لأول مرة

في التاريخ فأصبح بالإمكان إحضار المواد الخام للصناعات من دول أخرى ، واخذ أصحاب الصناعات يصدرون صناعاتهم الى أطراف الكرة الأرضية بأسعار تمكنهم من مزاحمة البضاعة المحلية .

وفي مجال نقابات العمال فقد بلغ عدد المنتمين إليها في بريطانيا المليونين شخص قبل انتهاء القرن التاسع عشر ، وزهاء المليون في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

رابعاً: الدول الكبرى وحركة الاستعمار (*)

كان الربع الأخير من القرن التاسع عشر فترة استعمارية جامحة . فقد سعت الدول الكبرى وراء فتوحات جديدة ، وفيما عدا حكومة النمسا والمجر ، خاضت جميعها غمار حروب استعمارية بهدف توسيع ممتلكاتها في القارات الأخرى . وفي مدى جيل واحد أصبح خمس مساحة الكرة الأرضية وعشر سكانها داخلا تحت كنف ممتلكات الغزاة الأوربيين .

وما ان حلت سنة ١٩٠٠ حتى كانت الدول الأوربية الكبرى تبسط سيطرتها على مساحات واسعة في أرجاء المعمورة . وقد لخص جوزيف تشمبرلن تطور الموقف بجملة واحدة اذ قال " لقد زال يوم الأمم الصغيرة من الوجود واتى يوم الإمبراطوريات "

وجرى اقتسام قارة أفريقيا ، التي بلغت مساحتها أربعة أضعاف قارة أوربا خلال جيل واحد ، كما تزايد السباق في إقامة المحميات في أرجائها الداخلية المجهولة عقب سنة ١٨٨١ ، وبعد ثلاثة أعوام تقدمت أربع عشرة دولة بإرسال ممثلين عنها

(*) للتفاصيل يراجع : عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ ؛ عبد الرحيم عبد

الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٩٥ .

الى برلين ليعقدوا مؤتمرا للبحث في القضايا الأفريقية واتخذ في المؤتمر قرارات لقمع العبودية ، ولإقرار حرية الملاحة في نهري النيجر والكونغو ، ولتحديد مفهوم الاحتلال الفعلي ، ثم اخذوا يعدون العدة لتحديد تخوم مناطق نفوذهم المتضاربة . فدخلت بموجب هذا التبرير في حوزة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وإسبانيا أملاك شاسعة داخلية تمتد الى ما بعد المواني الساحلية التي كانوا قد انشأوها . وما لبثت مساحات هذه الأملاك ان اتسعت بسرعة الى ان أصبحت جميع رقعة القارة الإفريقية مفروزة . ووقعت أضخم كتلة تحت السيطرة الفرنسية فامتدت من الجزائر الى ساحل العاج ومن السنغال الى السودان البريطاني المصري حتى غدت مستعمراتها تشكل مساحة تعادل مساحة فرنسا عشرين ضعفا ، وفاقت في اتساعها الإقليمي حتى مجموع الممتلكات البريطانية الأفريقية برمتها .

وكذلك الحال بالنسبة لآسيا فقد سيطر البريطانيون على الهند ، وحدث صراع بينهم وبين الروس في إيران وأفغانستان ، واحتل الفرنسيون منطقة الهند - الصينية ، وكان الروس يقومون ببناء سكة حديد في منشوريا ويترقبون انهيار السلطة في الصين للدخول في منغوليا ، اما اليابانيون فقد هاجموا بعض المناطق الصينية فسيطروا على كوريا عام ١٨٩٤ ، وفي عام ١٩٠٠ قامت جمعية سرية تسمى الجمعية الوطنية للقبضات المنسجمة " البوكسرز " في الصين باغتيال المبشرين والتجار الأجانب كما ضرب أعضاؤها الحصار على المفوضيات الأوربية بغية طرد الأجانب من البلاد الصينية . لكنها لم تحقق أهدافها .

وفي عام ١٨٩٨ سيطر الأمريكان على جزر الفلبين بعد حرب قصيرة مع اسبانيا ، كما نهم ضموا جزر الهاواي في السنة ذاتها وعملت الحكومة الأمريكية على إنشاء أسطول بحري للسيطرة على منطقة المحيط الهادي والمحيط الأطلسي ، وما ان هل

القرن العشرين حتى كانت بوارج ست دول كبرى هي بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، روسيا ، اليابان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، تمخر مياه الشرق الأقصى ومن بين تلك الدول الساهرة على شؤون الشرق الأقصى كانت أوضاع الصين تسترعي بصورة خاصة اهتمام اليابان وروسيا . اذ كان لكل منهما أراضي تطل على بحر اليابان وقادت منافستهما في السيطرة على الصين الشمالية الى اصطدام مسلح عام ١٩٠٤-١٩٠٥ .

خامسا: ألمانيا والحركة الاستعمارية ١٨٨٤-١٨٨٥

كان الاستيلاء على المستعمرات عاملا من عوامل الصراع بين الدول الكبرى ، وكانت المنافسة عنيفة بين الدول التي تطورت حديثا وحقت وحدتها واستقلالها كألمانيا وإيطاليا واليابان والتي كانت تملك مساحات قليلة لا تتناسب مع تطورها وإمكانياتها ، وبين فرنسا وبريطانيا وروسيا اللاتي كانت تملك إمبراطوريات استعمارية واسعة .

وكان اتجاه الدول المستعمرة المحافظة على أوضاعها ومقاومة أي اتجاه توسعي تقوم به الدول الجديدة التي كانت بأمس الحاجة للمواد الأولية لإدامة تطورها والأسواق لتصريف بضائعها ، وكانت الدول الجديدة مصممة على إيجاد مناطق نفوذ جديدة ولو ادى ذلك الى حدوث الاصطدام المسلح ونشوب الحروب وبالْحَقِيقَة فان الطموح الاستعماري هو احد الأسباب الرئيسة لنشوب الحرب العالمية الأولى ، كما ان رغبة الدول الأوروبية للحصول على المزيد من الثروة عن طريق تأمين الأسواق الخارجية للفائض من إنتاجها تحولت الى سبب مهم لتنافسها على المستعمرات وعلى الطرق المؤدية إليها .

ولقد كانت ألمانيا أكثر هذه الدول نشاطا في ميدان العمل من أجل السيادة والحصول على مستعمرات وإعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم . وبمقتضى هذه السياسة كان حكام ألمانيا يبحثون عن مكان لدولتهم تحت الشمس كما كانوا يدعون ولقد جاءت صياغة هذه الفكرة الاستعمارية على النحو التالي " ان الإمبراطورية الألمانية تمتاز بقوتها وحيويتها وسعت اقتصادها ونمو سكانها السريع ولذا فان لألمانيا الحق في حصة تتناسب مع أهميتها عند تقسيم الأراضي او إعادة تقسيم مناطق النفوذ في العالم " .

وبعد العام ١٨٨٠ بدء بسمارك تحت ضغط الرأسماليين تغيير سياسته تجاه المستعمرات فحصل على امتيازات في جزر ساموا في المحيط الهادي وتأسست شركات استعمارية في ألمانيا . وحصلت على أفريقيا الجنوبية الغربية و توكلاندا ، و الكاميرون و أفريقيا الشرقية تنجانيقا ، او تنزانيا والكونغو وبعض الجزر المعروفة جزر بسمارك في المحيط الهادي وهكذا تمكن بسمارك وقبل ان يستقيل عام ١٨٩٠ من ان يحصل على معظم المستعمرات التي ظلت تحت سيطرة ألمانيا الى قيام الحرب العالمية الأولى .

سادسا : التسابق البحري الألماني - البريطاني

كان البرنامج الألماني البحري اثره في تفاقم حدة الصراع مع بريطانيا . فقد عقد الألمان العزم على بناء أسطول بحري قوي ، فأعرب القيصر في اوائل عام ١٩٠٠ عن عزمه على جعل البحرية الألمانية تعادل الجيش الألماني من حيث القوة . وقد ذكر وزير البحرية الألماني الأميرال (الفرد فون تريبتز) اذ قال محذرا " لا بد للشعب الألماني في القرن المقبل من ان يكون اما السندان او المطرقة " .

واخذ المخطط الألماني يدعو لإنزال أربعة عشر سفينة حربية بين ١٩٠٠-١٩٠٥ فضلا عن اثني عشر قد تم صنعها وتلك سرعة في البناء كانت تؤذن بجعل ألمانيا القوة البحرية الثانية في العالم قبل انتهاء عام ١٩٠٦ . أضف الى ذلك ان القوة البحرية الألمانية كان بإمكانها ان تركز قطعها البحرية في البحر الشمالي في حين كانت سفن بريطانية الحربية منتشرة في شتى بحار الكرة الأرضية ومحيطاتها .

هذه التطورات في مجال البحرية الألمانية جعلت بريطانيا في عام ١٩٠٢ تدخل في مفاوضات مع اليابان أدت الى التفاهم معهم على إبقاء كل منها في الشرق الأقصى على أسطول بحري يفوق من حيث القوة أسطول أي قوة ثالثة . وبرز ما في هذا الاتفاق كونه ابعدها خطر قيام تحالف روسي ياباني قد يهدد فرق الأسطول البريطاني في الشرق الأقصى بخطر محتم . وبعد عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩٠٤ ضمنت الأخيرة عدم التخوف من هجوم يشنه الفرنسيون عليهم في البحر المتوسط . كما خفف خطر قيام حرب روسية فرنسية ضد بريطانيا . وبهذا غدت البحرية البريطانية طليقة اليدين لتوجيه جل اهتمامها الى الخطر النامي المتزايد المتمثل بأسطول المانيا البحري . وصدرت في صيف ١٩٠٤ أولى الخطط البريطانية الصريحة لمواجهة البحرية الألمانية والتخلص منها في حالة قيام حرب مع المانيا .

وفي العام ١٩٠٦ أنزلت بريطانيا الى البحر أول مدرعة حربية واستمر التنافس الألماني - البريطاني في صناعة السفن الحربية على الرغم من المحادثات التي جرت في مؤتمر السلام في لاهاي عام ١٩٠٧ . ومحادثات أخرى في لندن في العام نفسه وثالثة في برلين . وكانت تلك المنافسة البحرية قد ساعدت أكثر من أي عامل آخر ، في تركيز نظر بريطانيا على المانيا كعدوتها الحتمية . وكانت بريطانيا تمتلك

أربعاً وستين سفينة حربية مقابل أربعين عند الألمان ، وعشرة طرادات مقابل أربعة لألمانيا ، ونسبة اثنين لواحد في الطرادات الخفيفة وقوارب الطوربيد والمدمرات .

وكان برنامج المانيا في بناء أسطول بحري ، الذي استهلته عام ١٨٩٨ ، قد أسفر عن جعلها ثاني قوة بحرية في العالم عام ١٩١٤ ، أما بريطانيا فقد حصرت إمكانياتها المادية في المحافظة على تفوقها الملاحي .

سابعاً: انقسام أوروبا الى معسكرين ١٨٩٠-١٩١٤

كان سير الأحداث الدولية والأحلاف والاتفاقيات بين الدول الكبرى والتنافس في الحصول على المستعمرات وبناء القوة العسكرية البرية والبحرية قد اخذ يقسم أوروبا الى معسكرين متضادين الأول يضم دول (فرنسا وبريطانيا وروسيا وبلجيكا وصربيا) اما المعسكر الثاني فكان يضم (المانيا والنمسا والمجر) ، وكانت نفوس المعسكر الأول (٢٣٠) مليون نسمة وأطلق عليهم " دول الحلفاء " فيما كانت نفوس المعسكر الثاني " دول الوسط " (١١٨) مليون نسمة .

وكانت دول الوسط تملك (١٩١) فرقة منها (١٥٠) فرقة مستعدة للقتال بينما دول الحلفاء كانت تملك (١٩٦) فرقة منها (١٧٠) فرقة كانت مستعدة للقتال وكانت التطورات الاقتصادية في الدول الكبرى أدت أيضا الى زيادة في إمكانياتها العسكرية وزيادة في عدد نفوسها . فمثلا كان الجيش الالمانى يبلغ ٦١٧٠٠٠ مقاتل عام ١٩١٠ ازداد أخيرا ليصل الى ٨٢٠٠٠٠٠ مقاتل عام ١٩١٤ ، وكان رد فرنسا على ذلك عام ١٩١٣ عندما مددت الخدمة العسكرية ، كما رفعت من قواها في زمن السلم الى ٧٥٠٠٠٠٠ مقاتل ، وسارت روسيا في الاتجاه العام في السنة ١٩١٣ بعقد النية على رفع عدد جنودها من ١,٣٠٠,٠٠٠ مقاتل الى ١,٨٠٠,٠٠٠ مقاتل في حين بلغ عدد الجنود البريطانيين ٣٠٠٠٠٠٠ مقاتل والسبب في قلة العدد ذلك ان

نظام التجنيد الإجباري لم يكن ساري المفعول في بريطانيا إلا أن البريطانيين كانوا يركنون الى البحرية البريطانية القوية في الدفاع عن بلادهم ومستعمراتهم . وما إن حلت سنة ١٩١٤ حتى أيقن جميع الدبلوماسيين والعسكريين بان السلم في العالم أصبح " تحت رحمة زلة قدم " اذ لم يخفى قادة الجيش ورجال السياسة متضمنات التحالفات المتشابكة ولا قوة تسارع الأحداث التي لا يمكن قلب مجراها وهي ستتطلق حالما تشرع الدول في التعبئة العامة . فاخذوا يذكرن بعضهم البعض بان التعبئة إنما تعني الحرب .

وأدرك الدبلوماسيون انهم يقتربون أكثر فأكثر من شبح الحرب ولم يكن لديهم خطة سياسية تتطلع الى ابعاد من اللحظة ذاتها . فاخذوا يصارعون كل أزمة تواجههم على انفراد ويقدمون حلولاً عفوية ارتجالية والوقت يدنو من النهاية الى ان اقتربت الساعة التي استحال فيها ارتجال أي حل جديد .

ففي الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٤ أطلق الرصاص على الارشيدوف فرانز فردنياند ابن اخ الإمبراطور النمساوي فرانسوا جوزيف ولي عهد العرش النمساوي ، في البوسنة فاردي قتيلا ، وبعد انقضاء أربعة أسابيع استطاعت النمسا خلالها استكمال استعداداتها والحصول على تأكيد من المانيا بمؤازرة قوية ، وأصدرت حكومة النمسا والمجر إخطار الى صربيا في الثالث والعشرين من تموز . وأذعنت صربيا الى معظم الشروط خلال الثماني وأربعين ساعة التي أعطيت مهلة لهم . ولكنهم شرعوا في الوقت ذاته بالتعبئة العامة وهبت روسيا الى تأييدهم كما ان فرنسا أيدت روسيا . فوجدت أوروبا نفسها بعد ذلك بعشرة أيام في حالة حرب .

وفي تشرين الثاني ١٩١٤ دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى^(*) الى جانب دول الوسط (المانيا والنمسا والمجر) وفي الثالث والعشرين من مايس ١٩١٥ دخلت ايطاليا الحرب الى جانب فرنسا وبريطانيا وروسيا ، وفي الخامس من تشرين الأول ١٩١٦ دخلت بلغاريا الى جانب دول الوسط ، وفي السادس من نيسان ١٩١٧ دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الى جانب الحلفاء ، وامتدت الحرب لتشمل اغلب دول العالم التي أصبحت ساحة للمعارك حتى انتهائها في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ . استعملت فيها الأسلحة الحديثة بضمنها الطائرات والدبابات والغواصات والغازات السامة وحرب الدعاية ، واشترك فيها خمسة وستون مليون شخص قتل تسعة ملايين منهم وجرح اثنتان وعشرون مليون شخص وفقد خمسة ملايين ومات تسعة ملايين مدني من الجوع والأمراض الوبائية ، وكلفت الحرب دول الحلفاء (١٢٦) مليار دولار ، وكلفت دول الوسط ستون مليار دولار وقدّر المؤرخين تكاليف وأضرار الحرب بأربعمئة مليار دولار .

^(*) للتفاصيل عن الحرب العالمية الأولى يراجع : محمود صالح منسي ، الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ، عمر أبو النصر الديراوي ، الحرب العالمية الأولى ، بيروت .

مصادر الفصل الأول

١. ماثيو اندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، ترجمة نور الدين حاطوم دمشق ١٩٧٧ .
٢. البير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كورسي ، بيروت ١٩٧٠ .
٣. جراند وتمبرلي ، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي - ومراجعة احمد عزت عبد الكريم ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥٠ .
٤. حسن جلال ، الثورة الفرنسية ، ط٣ دار المعارف ١٩٥٠ .
٥. عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فينا ، بيروت ١٩٧١ .
٦. عبد العزيز نوار وعبد المجيد ننعني ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .
٧. محمد مظفر الادهمي ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث وعصر النهضة - الثورة الفرنسية .
٨. ه . أ . فيشر ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف بمصر .

٩. محمد محمد صالح ، تاريخ اوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية
١٥٠٠-١٧٨٩ ، بغداد ١٩٨٢ .

١٠. D.Thompson ,England in the Nineteenth century
1950

مصادر الفصل الثاني

١. جرانت وتمبرلي ، اوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠ .
- ترجمة بهاء فهمي ، مراجعة احمد عوت عبد الكريم ، جزأين القاهرة ١٩٥٠ .
٢. جفري برون ، الحضارة الاوربية في القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩١٤ ،
ترجمة عبلة حجاب ، بيروت ١٩٦٣ .
٣. خليل علي مراد وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر،
الموصل ١٩٨٥ .
٤. روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة
جعفر خصباك ، جزأين ، الموصل ١٩٦٤ .
٥. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ،
القاهرة ١٩٩٥ .
٦. عبد العظيم رمضان ، تاريخ اوربا والعالم في العصر الحديث ، القاهرة
١٩٥٦ .
٧. عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعلي ، اوربا والثورة الفرنسية الى الحرب
العالمية الثانية، بيروت ١٩٧٣ .
٨. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩
، بغداد ١٩٨٢ .
٩. محمد مظفر الادهمي ، تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر ، بغداد د.ت.
١٠. ه . أ . فيشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ،
تعريب احمد نجيب ووديع الضبع ، دار المعارف بمصر .
- ١١ . J.B & Burey , France 1814-1940, London ,1949

مصادر الفصل الثالث

١. جرانت وتمبرلي ، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي ، ومراجعة احمد عزت عبد الكريم ، جزئين ، القاهرة ١٩٥٠ .
٢. جفري براون ، الحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩١٤ . ترجمة عبلة حجاب ، بيروت ١٩٦٣ .
٣. خليل علي مراد وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ١٩٨٥ .
٤. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٦٥ .
٥. محمد مظفر الادهمي ، تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر ، بغداد .
٦. عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي ، أوربا والثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .
٧. ه . أ . فيشر ، أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف بمصر .
٨. King ,Bolton , AHistong of Italian Unity London, 1971 .

مصادر الفصل الرابع

١. محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨ .
٢. محمد مظفر الادهمي ، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، د. ت
٣. هـ . أ . فيشر ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩- ١٩٠٥ ، تعريب احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، دار المعارف بمصر .
٤. محمد كمال الدسوقي ، تاريخ أوروبا الحديث .د.ت
٥. عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي ، أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .
٦. جرانت وتمبرلي ، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي ومراجعة احمد عزت عبد الكريم ، جزأين ، القاهرة ١٩٥٠ .
٧. بيير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة احمد عزت عبد الكريم .
٨. فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٢ .

مصادر الفصل الخامس

١. بيير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة احمد عزت عبد الكريم .
٢. جرانت وتمبرلي ، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي ، ومراجعة احمد عزت عبد لكريم ، جزئين ، القاهرة ١٩٥٠ .
٣. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٩٥ .
٤. عبد الحلیم عبد الغني قاسم ، العلاقات الدولية ، د.ت
٥. عمر أبو النصر الديراوي ، الحرب العالمية الأولى ، بيروت ١٩٥١
٦. محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨ .

مصادر ومراجع الكتاب

- إبراهيم خليل احمد ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦ ، الموصل ١٩٨٢ .
- البير سوبول ، تاريخ الثورة الفرنسية ، ترجمة جورج كورسي ، بيروت ١٩٧٠ .
- بيير رينوفان ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة احمد عزت عبد الكريم ، د.ت
- جرانت وتمبرلي ، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة بهاء فهمي ، جزاين القاهرة ١٩٥٠ .
- جفري برون ، الحضارة الأوربية في القرن التاسع عشر ١٨١٥-١٩١٤ ، ترجمة عبلة حجاب ، بيروت ١٩٦٣ .
- حسن جلال ، الثورة الفرنسية ، ط٣ ، دار المعارف ١٩٥٠ .
- خليل علي مراد وآخرون ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، الموصل ١٩٨٥ .
- روبرت بالمر ، تاريخ العالم الحديث ، ترجمة محمود حسين الأمين ، مراجعة جعفر خصباك ، جزاين ، الموصل ١٩٦٤ .
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر ، القاهرة ١٩٩٥ .

- عبد الحكيم عبد الغني قاسم ، العلاقات الدولية ، د.ت.
- عمر أبو النصر الديراوي ، الحرب العالمية الأولى ، بيروت ١٩٥١ .
- عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ .
- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار ، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة الى مؤتمر فيينا ، بيروت ١٩٧١ .
- عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعي ، أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، بيروت ١٩٧٣ .
- فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة ، التاريخ الأوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩ ، بغداد ١٩٨٢ .
- ماثيو اندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، تعريب نور الدين حاطوم ، دمشق ١٩٧٧ .
- محمد محمد صالح ، تاريخ أوروبا الحديث ، ١٨٧٠-١٩١٤ ، بغداد ١٩٦٨
- محمد مظفر الادهمي ، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر ، بغداد .د.ت
- محمد مظفر الادهمي ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث عصر النهضة - الثورة الفرنسية ، بغداد .
- محمد كمال الدسوقي ، تاريخ أوروبا الحديث ، د.ت

- هاشم صالح التكريتي ، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦ ، بغداد ١٩٩٠ .
- ه . أ . فيشر ، تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، تعريب احمد نجيب و هاشم وديع الضبع ، دار المعارف بمصر د.ت .
- وديع أبو زيدون ، تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس الى السقوط ، عمان ٢٠٠٣ .
- D. Thompson, England in the Nineteenth Century ,London , 1950 .
- J.B. Burey, france 1814-1940 , London 1949. -
- King Bolton, A Histroy of Italian Unity, London 1921 . -

رقم الايداع في دارالكتب والوثائق الوطنية ببغداد (١٥٠٠) لسنة (٢٠١٠)